

سياسات

دراسات

- بلدية القدس الفلسطينية، تاريخها .. ونافذة على مستقبلها / د. وليد سالم
- التحول المستدام إلى نظام الطاقة المتجددة في فلسطين - تطور في النموذج المرحلي / د. عماد بريك
- الانتقال إلى الطاقة المستدامة في فلسطين: مفاهيم أساسية لتعزيز الاستثمارات وتمكينها / ياسر الخالدي
- مقارنة معرفية للأمن الغذائي في السياق الفلسطيني / د. نايف جراد

مخرجات ورش سياساتية

- السياسات التشريعية والمرجعيات الدستورية الناضمة لإصدار القوانين
- سياسات الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وانعكاسها على سيادة القانون

سياسة دولية

- حرب روسيا على أوكرانيا: الدين يقف خلف السياسة / علاء أبو عامر



سياسات SEYASÄT



معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies



In cooperation with:

Friedrich-Ebert-Stiftung



فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة



مدير التحرير: أكرم مسلّم

هيئة التحرير

د. عبد الله النجار، د. محمد عودة، د. عاطف أبو سيف

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تليفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ - ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد «سياسات» الإلكتروني: info@ipp-pal.ps

رام الله (عدد ٥٥) تشرين الأول ٢٠٢٢

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" - رام الله - فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: مطبعة «الأيام».

صورة الغلاف: مدنيون عزل وعساكر في شوارع القدس المحتلة (أ . ف . ب).

المواد المنشورة لا تعتبر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسسي ورغد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠). بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها. تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها. ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية..... ٥
- بلدية القدس الفلسطينية، تاريخها.. ونافذة على مستقبلها / د. وليد سالم ٧
- التحول المستدام إلى نظام الطاقة المتجددة في فلسطين - تطور في النموذج المرحلي/ د. عماد بريك ٣٢
- الانتقال إلى الطاقة المستدامة في فلسطين: مفاهيم أساسية
- لتعزيز الاستثمارات وتمكينها/ د. ياسر الخالدي ٤٧
- التغير المناخي، بين المؤامرة، والسياسة، والعلم/ عبد الغني سلامة ٦٠
- مقارنة معرفية للأمن الغذائي في السياق الفلسطيني/ د. نايف جراد ٧٣
- الاستقطاب السياسي في أوساط الشباب الفلسطيني: سياق الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١/ عبدالله زماري، وسمر سوابنة..... ٨٦
- الجديد في خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة/ الوثائق طه..... ٩٨
- استراتيجية صناعة الفوضى / أنور رجب..... ١٠٦
- أثر السيادة الفلسطينية المنقوصة على عقود الامتياز/ آلاء مليطات ١١٧
- السياسات التشريعية والمرجعيات الدستورية النازمة لإصدار القوانين (ورشة عمل١)..... ١٢١
- "سياسات الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وانعكاسها على سيادة القانون" (ورشة عمل٢)..... ١٣٣
- حرب روسيا على أوكرانيا: الدين يقف خلف السياسة/ د. علاء أبوعامر..... ١٤٩
- قراءة في كتاب: الاستيطان في أحياء القدس، لأحمد أمارة / يوسف الشايب ١٦١

خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، ليعيد الحديث عن الصراع إلى مفرداته الأولى، ويؤطر لمكنات مجابهته تالياً.

كالعادة، لا تعالج «سياسات» الحدث الساخن بالضرورة، إنما تحاول البحث في ما هو ضروري لضمان فهم أعمق للاحتياجات، ورؤى تسليح النقاش العام بمعرفة لا غنى عنها لاختصار الطريق نحو الأهداف الوطنية الأسمى.

يجمع هذا العدد من سياسات ما يشبه محاور فرعية، تعالج قضايا وإشكاليات تتكامل مع أسئلة الوجود الفلسطيني هنا والآن.

تحضر القدس في دراسة موسعة ومتينة، تحت عنوان «بلدية القدس الفلسطينية، تاريخها.. ونافذة على مستقبلها»، أنجزها د. وليد سالم، تبدأ من التاريخ البعيد، وتتعمق في تفاصيل الحاضر، لتقدّم اقتراحها الخاص للمستقبل.

كما تحضر القدس في قراءة أنجزها الصحافي يوسف الشايب لكتاب صدر عن «مدار»، حديثاً، تحت عنوان «الاستيطان في أحياء القدس» لأحمد أمارة، يركز تحديداً على الاستيطان في قلوب الأحياء الفلسطينية في القدس: البلدة القديمة والشيخ جراح وسلوان، بما يكشف الكثير من الأدوات «القانونية» والإجراءات

تغيّر المشهد السياسي الإسرائيلي عميقاً في العقد الأخير، بانتقال المستوطنين من هامشه إلى مركزه، فتحول ما كان توسعاً استيطانياً زاحفاً إلى استباحة جائرة، وما كان احتلالاً مقنّعاً إلى مكشوف لا يجهد في إخفاء هويته، وإنما يطرحها كروية وبرنامج وأدوات وكأنها هي الشرعية ذاتها، وكأن لا وجود لأي شرعيات دولية، وكأن لا معنى لوجود الفلسطيني على أرضه خارج دائرة الضبط الأمني والاستتباع الاقتصادي بشروطه المعروفة.

في هذا السياق، تتصاعد الأوضاع الميدانية في فلسطين، مع تراكم مسببات الانفجار، ابتداءً من محاولات تغيير الوقائع وإعادة احتلال الرموز وكسر الرمزيات في القدس تحديداً، مروراً بتكريس غير الطبيعي كحالة طبيعية في المجالات كافة، وصولاً إلى ارتفاع منسوب الدم في إطار الدعاية الانتخابية الأحدث في إسرائيل. لقد قطعت دولة الاحتلال شوطاً بعيداً في تجاوزها وجود سلطة فلسطينية، عبر استدعاء أدوات ما قبل السلطة (الإدارة المدنية)، واستحداث غيرها كنوافذ لها مع ما تعتبره مجرد «سكان» منزوعي الحقوق لـ «مناطق» لا معنى جيوسياسياً لها. في هذا السياق جاء

في المنطقة العربية للباحث أنور رجب، ومقال سياساتي عن أثر السيادة الفلسطينية المنقوصة على عقود الامتياز للباحثة آلاء مليطات.

في الشأن الداخلي القانوني والتشريعي، تقدّم سياسات مخرجات ورشتين مهمتين نظمهما معهد السياسات العامة حديثاً، الأولى تحت عنوان: «السياسات التشريعية والمرجعيات الدستورية النازمة لإصدار القوانين، تحدث فيها: مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان د. عمار الدويك، والمستشارة القانونية رئيسة ديوان الفتوى والتشريع السابقة إيمان عبد الحميد، ورئيس الفريق الوطني لبناء قواعد البيانات الوطنية ودعم القرار منير سلامة. والثانية تحت عنوان «سياسات الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وانعكاسها على سيادة القانون»، تحدث فيها: مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وسفير فلسطين لدى سويسرا د. إبراهيم خريشة، والمستشار رئيس المحكمة الدستورية العليا د. محمد حاج قاسم، ورئيس المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي د. عبد المنعم وهدان، ومدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان د. عمار الدويك.

وختاماً، في الشأن الدولي، يتناول د. علاء أبو عامر المكون الديني في حرب روسيا على أوكرانيا.

التنظيمية والإدارية المستخدمة لهذا الغرض. تركّز «سياسات» على موضوع الطاقة المتجددة، كمجال مهم لتحقيق نوع من الاكتفاء ومستوى من دعم التنمية، على الرغم من اصطدام جهوده بسؤال السيادة، الذي تتحطم عليه في العادة كل المجهودات الفلسطينية لاستغلال الموارد وتنميتها. التحول المستديم إلى نظام الطاقة المتجددة في فلسطين - تطور في النموذج المرحلي، هو عنوان دراسة د. عماد بريك، في هذا المجال، فيما يعالج د. ياسر الخالدي مسألة الانتقال إلى الطاقة المستدime في فلسطين: مفاهيم أساسية لتعزيز الاستثمارات وتمكينها.

ولأن الحديث عن الطاقة المتجددة توأم مسألة المناخ، يقدّم الباحث عبد الغني سلامة، دراسةً بانوراميةً تغطي محاور النقاش العالمي حول التغير المناخي، بين المؤامرة، والسياسة، والعلم. واستكمالاً لمحور العدد الماضي عن السياسات الزراعية، يقدّم د. نايف جرّاد مقارنة معرفية للأمن الغذائي في السياق الفلسطيني.

كما يضم باب الدراسات ختاماً دراسة: الاستقطاب السياسي في أوساط الشباب الفلسطيني: سياق الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١، أجراها الباحثان عبد الله زماري، وسمر سوابطة.

في باب المقالات، يقدم الكاتب الواصل طه قراءةً في خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة، وما يحمله من رسائل ويؤشر له من توجهات، إلى جانب مقال حول استراتيجية صناعة الفوضى

بلدية القدس الفلسطينية، تاريخها.. ونافذة على مستقبلها

د. وليد سالم*

تقديم

تفرض أي منهما إرادتها على الاخرى. لأول مرة بعد ١٩٦٧ جرى فرض بلدية طرف على طرف آخر، واكتسى عمل البلدية المفروضة بالطابع السياسي وليس الخدماتي، بعكس ما كانت عليه في العهدين العثماني والانتدابي البريطاني. تقترح الورقة العمل على إعادة تفعيل البلدية الفلسطينية للقدس - التي جرى حلها عام ١٩٦٧ - بالاستناد إلى المجتمع المحلي المقدسي، باستقلالية عن الاحتلال، وربطها مع بلديات فلسطين، مما يوفر آلية إضافية لتنمية المجتمع المحلي المقدسي من جهة، وتقدم نحو الحرية والاستقلال من جهة أخرى، وتتضمن الورقة تصوراً مقترحاً حول كيفية القيام بذلك. تستعرض هذه الورقة وتحلل حالة بلدية

لا يمكن فهم واقع بلدية القدس بعد الاحتلال في العام ١٩٦٧ بمعزل عن السياق التاريخي لتشكل مجلس استشاري للقدس منذ العام ١٨٤٠ ثم بلدية في العام ١٨٦٣، وأن ما جرى بعد هذا الاحتلال يمثل قطعاً مع التاريخ السابق المستمر للبلدية كبلدية فلسطينية كانت ممثلة وخادمة لكل من يقطن المدينة عندما كانت مشتركة لكل سكانها حتى العام ١٩٤٤، وقطعاً أيضاً مع مرحلة انشطار البلدية إلى اثنتين بعد العام ١٩٤٨ تخدم كل منهما ساكنيها ولا تخضع أي منهما إلى الأخرى ولا

* أستاذ مساعد - معهد جامعة القدس للدراسات والأبحاث.

عوضاً عما تقدم، ميّزت بلدية القدس الغربية بعد العام ١٩٦٧ في الخدمات تجاه فلسطيني القدس الشرقية، ومثلت أداة لتصميم المخططات الهيكلية ومخططات البناء الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية، وشكلت أداة لأسرلة المؤسسات والثقافة وتشويه الهوية الوطنية.

تهدف هذه الورقة إلى تبيان أن إعادة تفعيل البلدية الفلسطينية التي حلها الاحتلال عام ١٩٦٧ هي السبيل لبناء الانفكاك عن الاحتلال في المدينة، وتقتترح مساراً لكيفية تحقيق هذا التفعيل. تبدأ الورقة بعرض تاريخي موجز عن بلدية القدس منذ تأسيسها في العهد العثماني، مروراً بعهد الانتداب، ثم فترة الإدارة الأردنية بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ وتحول البلدية إلى أمانة مثلها مثل مدينة عمان عام ١٩٥٩ والمغزى الذي ترتب على هذا التحول. بعد ذلك تستعرض الورقة الرفض الأممي لحل مجلس أمانة القدس وغيره من إجراءات الاحتلال الإدارية والقضائية في القدس كما عبرت عن ذلك القرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة، ثم تؤشر إلى سياسات بلدية القدس الغربية المفروضة على القدس الشرقية وآثارها، كما تتطرق إلى الردود والمحاولات الفلسطينية لإبقاء أمانة القدس الفلسطينية حية وفاعلة. بعد ذلك تنتقل الورقة إلى مناقشة قضية العلاقة بين الوطني والمطلبي، وماذا تعني هذه العلاقة في حالة القدس الشرقية، وارتباط هذه القضية

القدس من مرحلة البلدية المشتركة برئاسة فلسطينية (١٨٦٣-١٩٤٤)، إلى بلديتين منفصلتين (١٩٤٨-١٩٦٧)، وما بينهما من فترة قصيرة مدتها أربع سنوات أدار البلدية خلالها رئيس بلدية يهودي أشهراً عدة، ثم لجنة من موظفين إنجليز (١٩٤٤-١٩٤٨)، ثم مرحلة فرض بلدية أحادية وحل الأخرى منذ العام ١٩٦٧ وحتى اليوم.

في إطار ذلك تركز الورقة على تحليل الانقطاع الذي فرض على بلدية القدس الفلسطينية بعد العام ١٩٦٧، حيث جرى فرض سطوة بلدية القدس الغربية على القدس الشرقية، وذلك في أعقاب حل البلدية الفلسطينية، وبالتالي محو الطابع الفلسطيني التاريخي للبلدية. المقصود بالانقطاع هنا هو تلك الحالة التي نشأت حين أفقدت البلدية فلسطينيتها التاريخية، وأصبحت ممثلة وخادمة للاحتياجات المطلبية والطموحات السياسية غير المشروعة وفق القانون الدولي لقسم من قاطني المدينة على حساب الاحتياجات المطلبية والتطلعات السياسية لقسم آخر، وذلك على عكس الواقع المستمر الذي كان سائداً منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى العام ١٩٦٧ حين كانت البلدية بقيادتها الفلسطينية تخدم كل قاطني المدينة من خلال البلدية الواحدة إبان العهد العثماني والانتداب البريطاني، أو من خلال بلديتين منفصلتين إحداهما فلسطينية كما كان عليه الحال بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٧.

بنسبة ترشح فلسطيني القدس الشرقية وتصويتهم في انتخابات البلدية الإسرائيلية التي تجري كل خمسة أعوام، وتتطرق إلى الادعاءات المرتبطة بالترشح للبلدية الإسرائيلية وتناقشها، كما تتطرق إلى السياسات الفلسطينية المتعلقة بمقاطعة الانتخابات البلدية الإسرائيلية للمدينة. وفي ثناياها تطرح الورقة أفكاراً وتصورات لإعادة الاستمرارية لعمل البلدية الفلسطينية في المدينة من أجل العمل على البعدين المطلي والوطني معاً، ودمجهما من خلال تطبيق المنظور التنموي الهادف لتعزيز الاعتماد على الذات وبناء الاستقلال عن الاحتلال.

البلدية الفلسطينية ١٨٦٣-١٩٦٧

لم يكن الحكم العثماني استبدادياً، فـ «رغم وجود الحكام والمتصرفين على رأس الإدارة، فإن الأمر كله كان في أغلب الأوقات بيد الزعماء والأفندية والرؤساء ومشايخ البلاد الذين كان نفوذهم واسعاً بالدرجة التي كان عليها نفوذ أمراء الإقطاع في العصور الوسطى» (العارف، ١٩٩٢، ص ٣١٥).

في ما يتعلق بالقدس نتج عن السياسة الموصوفة في الفقرة السابقة تشكيل مجلس شورى لمدينة القدس عام ١٨٤٠ (حليبي، ٢٠٠٠، ص ٧، والعارف، ١٩٩٢، ص ٣١٥). ويذكر عارف العارف أن المجلس المشكل ضم ١٤ شخصية ورئسه نقيب الأشراف وعمدة المدرسين السيد

محمد أبو السعود، وشمل المجلس عضواً يهودياً واحداً هو الخواجه رونه (العارف، ١٩٩٢، ص ٣١٥). ويذكر العارف أن مجلس الشورى هذا قد توسع لاحقاً إلى «مجلس عمومي» للواء القدس (سنجق القدس) في ذلك الزمن الذي كان يضم القدس، وأقضية يافا والخليل وغزة وبئر السبع، ومرة أخرى اشتمل المجلس العمومي المكون من ١٢ عضواً في العام ١٨٥٩ حسب السجل العثماني رقم ٣٤٦ على عضو يهودي من يافا هو «عنتابي أفندي أو (داود يلين أفندي)» (العارف، ١٩٩٢، ص ٣١٦). وبوصفه مجلس شورى فقد كان يرفع قراراته إلى السلطات العثمانية من أجل المصادقة عليها. يورد مصدر آخر ليس أكاديمياً أنه كانت هناك بلدية في القدس منذ العام ١٨٤٥ رئيسها أولاً محمد قبرصلي أمين باشا بين (١٨٤٥ - ١٨٤٧)، الذي كتب وزوجته ملك هانم وصفا لحياتهما في القدس، ثم تلاه أحمد آغا دزدار العسلي (١٨٤٧ - ١٨٦٣) (ewikar.top). يخلط هذا المصدر بين وظيفة رئيس البلدية ووظيفة المتسلم التي سرت في أنحاء الدولة العثمانية منذ بدايتها، وترد عند عارف العارف أسماء المتسلمين في بر الشام والقدس من ١٥١٧-١٩١٧ (العارف، ١٩٩٢، ص ٣١٧-٣٢٨) ومن ضمنهم أحمد آغا الدزدار (ص ٣٢٤)، وأحمد قبرصلي باشا (ص ٣٢٤). بينما تشير وثيقة حول الحرم القدسي الشريف حققها أسد رستم موجهة من محمد الشريف حكمدار

يهودي غربي (مشعل، ٢٠١٥، ص ٨). وبهذا فقد كان المجلس ممثلاً لكل سكان المدينة. تعاقب على مجلس بلدية القدس ١٦ رئيساً بين ١٨٦٣-١٩١٣ حسب مشعل (مشعل، ٢٠١٥، ص ٦)، بينما يورد الشناق قائمة بـ ١٩ رئيساً خلال الفترة نفسها (الشناق، ٢٠١٠، ص ٧٦)، وربما يعود الفرق في العدد جزئياً إلى واقع أن البلدية قد تمت إدارتها من قبل ثلاثي شمل عبد القادر الخليلي، وعمر عبد السلام الحسيني، وسليم الشاكر الحسيني بين ١٨٧٦-١٨٧٧ حسبما ذكر موقع إلكتروني مع تدقيق الاسم الأخير حسبما ورد في قائمة الشناق سابقة الذكر (ewikar.top). واللافت للنظر هنا أن قائمة الشناق تتضمن أيضاً اسمي رئيسي بلدية يهوديين أدارا المدينة بالوكالة في بدايات القرن العشرين، هما داود يلين وإسحق ليفي، وكونهما أدارا البلدية بالوكالة فإن ذلك يعني أنهما أداراها فترة انتقالية قصيرة لدى الانتقال من رئيس إلى آخر. اللافت للنظر من جهة أخرى أن الموقع الإلكتروني المذكور يعتبر البلدية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد ١٩٦٧ تمثل استمراراً للبلدية التي كانت قائمة منذ العهد العثماني، وهو ما يمثل مفارقة، حيث تم بعد العام ١٩٦٧ مباشرة حلّ البلدية الفلسطينية قسراً وفرض بلدية القدس الغربية على القدس الشرقية، مما مثل قطعاً مع تاريخ البلدية السابق التي كانت ممثلة لسكان المدينة وتقدم الخدمات لهم بشكل متساو دون

بر الشام المصري عام ١٨٤٠ إلى السيد أحمد آغا الدردار بوصفه متسلماً للقدس (رستم، ٢٠١٧، ص ٢٢). معنى ذلك أن دور الدردار القيادي في القدس يعود إلى تاريخ يسبق سنة ١٨٤٥ الذي يذكره المصدر الإلكتروني غير الأكاديمي المذكور، لكنه دور المتسلم المعروف منذ بداية العهد العثماني وليس دور رئيس البلدية، فبينما تقوم البلدية بتقديم الخدمات وجمع الضرائب والرسوم المطلوبة لها، فإن المتسلم يقوم بدور الحكم، وجمع الضرائب لصالح الدولة. إلى جانب المجلس العمومي، أنشأ العثمانيون بفرمان خاص بلدية القدس عام ١٨٦٣، وذلك كبلدية ثانية تلت مباشرة بلدية إسطنبول التي تشكلت عام ١٨٥٨ حسب مشعل، وعام ١٨٥٤ حسب الشناق (مشعل، ٢٠١٥، ص ٢، والشناق، ٢٠١٠، ص ٧). ونص الفرمان على تشكيل مجلس بلدية القدس من خمسة أعضاء، أحدهم يهودي، وعين عبد الرحمن الدجاني رئيساً للمجلس (مشعل، ٢٠١٥، ص ٦). وفي العام ١٨٧٧ صدر قانون البلديات العثماني الذي حدد مهمات خدمية للبلديات وحدد قوامها بين ٦-١٢ عضواً (انظر/ ي النص الكامل للقانون في: الجرباوي، ١٩٩٦، ص ١٥٩-١٧٤)، وبعد صدور القانون رُفع عدد أعضاء بلدية القدس إلى عشرة، منهم ستة من المسلمين، واثنان من المسيحيين، أحدهما مسيحي أرثوذكسي والثاني مسيحي كاثوليكي)، واثنان من اليهود، أحدهما يهودي شرقي والثاني

أن تتخذ طابعاً سياسياً لصالح طرف ضد آخر وضد أرضه وكيانه كما أصبحت عليه البلدية بعد العام ١٩٦٧.

خلال الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) تعاقب على بلدية القدس تسعة رؤساء بلديات (الشناق، ٢٠١٠، ص ٧٦)، ولم يذكر الشناق ضمن قائمته هذه اسم حسين سليم الحسيني رئيس البلدية الذي سلّم المدينة للإنكليز يوم ٩ كانون الأول ١٩١٧ (الوعري، ٢٠٢٢، ص ١٢١)، رغم أن رئيس البلدية ذُكر في الجدول نفسه لكن عن فترة سابقة للحرب العالمية الأولى. هذه وكان يتم تعيين البلدية من قبل الدولة العثمانية، حتى صار يتم انتخابها بدءاً من العام ١٩٠٨ (الشناق، ٢٠١٠، ص ١٣).

في عهد الانتداب البريطاني زادت حكومة الانتداب العسكرية (١٩١٧ - ١٩٢٠) عدد اليهود في مجلس بلدية القدس، فبعد وفاة حسين سليم الحسيني، عين الإنجليز موسى كاظم الحسيني رئيساً للبلدية التي كان قوامها ستة، منهم ٤ فلسطينيين و ٢ من اليهود (المهتدي، ٢٠٠٣، ص ٩٢، وحلبي ٢٠٠٠، ص ٩)، وعند تطبيق الإدارة المدنية عام ١٩٢٠ قرر الإنجليز أن يكون قوام المجلس ٧ من العرب و ٣ من اليهود، وإلى جانبهم ١٠ من الضباط الإنجليز (حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠ و ١١). في العام نفسه، أقال الإنجليز موسى كاظم الحسيني من رئاسة البلدية لأنه رفض استخدام اللغة العبرية في

جلسات المجلس وقرر إدارتها باللغة العربية فقط (حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠، والناصر ٢٠٠٩، ص ١٢٦). وتضيف نائلة الوعري وأسامة حلبي سبباً آخر لإقالته يتعلق بتأييده استقلال بلاد الشام ومنها فلسطين، وخطابه أمام مظاهرات نادت بذلك مرت أمام مقر البلدية (الوعري، ٢٠٢٢، ص ١٢٣، وحلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠).

بعد إقالة موسى كاظم الحسيني عين الإنجليز راغب النشاشيبي مكانه في رئاسة بلدية القدس. وفي العام ١٩٢٧ أجريت أول انتخابات بلدية في القدس فاز فيها ٨ من الفلسطينيين و ٤ من اليهود، وتولى راغب النشاشيبي مجدداً رئاسة البلدية (الوعري، ٢٠٢٢، ص ١٢٤، وحلبي، ٢٠٠٠، ص ١١). وفي انتخابات عام ١٩٢٧ حصلت الكتلة الوطنية على ٦٥ بالمائة من الأصوات، وحصلت المعارضة على ٣٥ بالمائة منها فقط، ومع ذلك عين الإنجليز رئيس المعارضة راغب النشاشيبي رئيساً للبلدية في ظل تحكم اليهود بالنتائج كما يورد معتصم الناصر (الناصر، ٢٠٠٩، ص ١٢٩) وكان لراغب النشاشيبي نائبان أحدهما يهودي والثاني مسيحي. وكان من المفترض إجراء انتخابات بلدية تالية عام ١٩٣١، لكنها لم تجر، الأمر الذي تترتب عليه استمرار راغب النشاشيبي في رئاسة البلدية حتى العام ١٩٣٤ (مشعل، ٢٠٠٩، ص ١٨).

في العام ١٩٣٤ أصدرت سلطات الانتداب البريطاني قانون البلديات رقم (١) (النص

الكامل في الجرباوي ١٩٩٦، ص ١٧٥-٢٣٣). ووفق هذا القانون، انتخب مجلس بلدي بعدد متساو من الفلسطينيين واليهود، أي ٦ فلسطينيين مقابل ٦ من اليهود، على أن يكون رئيس المجلس فلسطينياً. فازت الحركة الوطنية بهذه الانتخابات وأصبح مرشحها الدكتور حسين فخري الخالدي رئيساً للبلدية، واستمر في موقعه حتى العام ١٩٣٧ حين قررت سلطات الانتداب البريطاني نفيه الى جزيرة سيشل في الأول من تشرين الثاني، فحل محله نائبه اليهودي دانييل أويستر كقائم بأعمال البلدية حتى آب ١٩٣٨ (حلي، ٢٠٠٠، ص ١٣). تولى بعدها مصطفى الخالدي رئاسة البلدية من مطلع تشرين الأول ١٩٣٨ حتى توفي في آب ١٩٤٤، وحل محله مرة أخرى نائبه اليهودي دانييل أويستر حتى تموز ١٩٤٥، مما ترتب عليه استقالة أعضاء البلدية الفلسطينيين وتعيين سلطات الانتداب البريطاني لجنة بلدية من خمسة ضباط إنجليز لإدارتها من تموز ١٩٤٥ وحتى رحيل الانتداب البريطاني عن فلسطين في أيار من العام ١٩٤٨ (الوعري، ٢٠٢٢، ص ١٢٤-١٢٥، مشعل ٢٠١٥، ص ١٨-١٩، وحلي ٢٠٠٠ ص ١٣-١٥).

بالمقارنة مع العهد العثماني، فقد تميز عهد الانتداب بزيادة عدد اليهود في المجلس البلدي وصولاً إلى المساواة في العدد مع الفلسطينيين بدءاً من العام ١٩٣٤. في العهد العثماني تولى

يهود إدارة البلدية بالوكالة فترات قصيرة وحسب، أما في عهد الانتداب فلم تمنح سلطات الانتداب في تعيين دانييل أويستر رئيساً للبلدية بين ١٩٣٧-١٩٣٨ ثم مرة أخرى بين ١٩٤٤-١٩٤٥، وخلافاً للعهد العثماني، حين كانت البلدية خدمية، فقد تميز عهد الانتداب بطغيان الأجندة السياسية نتيجة نشاط أعضاء البلدية اليهود في دعم الحركة الصهيونية وتوسيع هجرة اليهود إلى فلسطين ودعم بناء مستعمرات جديدة في القدس وسعيهم لفرض اللغة العبرية على اجتماعات المجلس البلدي وزيادة أعداد اليهود في المجلس، وتدخلهم في التناقضات الفلسطينية الداخلية حيث نصروا راجب النشاشيبي ليصبح رئيساً للبلدية عام ١٩٢٧، ثم عادوا وانقلبوا عليه وقاطعوا اجتماعات المجلس البلدي بين ١٩٣١-١٩٣٤ احتجاجاً على تصريحات وطنية صدرت عن النشاشيبي (حلي، ٢٠٠٠، ص ١٢). عوضاً عن ذلك عبرت سلطات الانتداب عن دعم إضافي للصهيونية أيضاً عبر إنشاء ما أطلق عليه اسم «جمعية محبي القدس» في العام ١٩١٨، التي ضمت حاكم القدس ستورز، ورئيس بلدية القدس ومفتيها ومدير الآثار البريطاني ورؤساء الطوائف المسيحية وحاخام اليهود، ورئيس الجماعة اليهودية ورئيس المنظمة الصهيونية، وقد عملت الجمعية كجسم أعلى من البلدية لكنها انتزعت منها برامج بناء وترميم وصيانة الأسواق التي تسردها علة المهدي بالتفصيل (المهدي،

٢٠٠٣، ص ١٠٥ - ١١٠). نتج عن عمل هذه الجمعية تطبيع حياة الوافدين الصهاينة إلى المدينة منذ بداية عهد الانتداب والاعتراف بحقهم في التخطيط لمشاريع وتنفيذها لصالحهم في المدينة. وترتب على ذلك إنشاء و/ أو توسيع العشرات من الأحياء اليهودية في المدينة التي تعرف بها الباحثة نائلة الوعري بالتفصيل، وإن كانت تدمج النشاط العمراني الفلسطيني والصهيوني بين ١٩٠٨ و ١٩٤٨ في جدول واحد (الوعري، ٢٠٢٢، ص ٩٦ - ١١٥).

بعد تقسيم القدس إلى شطرين نتيجة احتلال شطرها الغربي عام ١٩٤٨، أنشئت بلدية يهودية في القدس الغربية، بينما رأس بلدية القدس الشرقية أنطون صافية مسؤول المالية في البلدية السابقة (حليبي، ٢٠٠٠، ص ١٩)، واستمر صافية في رئاسة البلدية حتى الأول من كانون الثاني ١٩٤٨، حين تم تشكيل بلدية من ١٢ عضوا ورئسها أنور الخطيب، التي تحولت إلى لجنة بلدية عام ١٩٥٠، وفي العام التالي استقالت البلدية احتجاجاً على الهبوط بدورها إلى مجرد لجنة، وبعد استقالتها جرت انتخابات بلدية عام ١٩٥١ فاز فيها ١٢ عضواً، وعين عارف العارف رئيساً للبلدية وأقيل في العام نفسه ليحل محله نائبه حنا عطا الله كرئيس بالوكالة، ثم عين عمر الوعري رئيساً للبلدية واستمر في هذا المنصب حتى العام ١٩٥٥ حين صدر قانون البلديات الأردني الذي

حدد نظام انتخابات البلديات ب ٧-١٢ عضواً على أن يعين رئيس البلدية من مجلس الوزراء (مشعل، ٢٠١٥، ص ٢٦ - ٤١). وتعاقب على رئاسة البلدية بعد انتخابات ١٩٥٥ كل من عارف العارف (١٩٥٥ - ١٩٥٧)، ثم تلاه روجي الخطيب الذي استمر رئيساً للبلدية حتى العام ١٩٦٧، حيث جرت في عهده دورتا انتخابات للبلدية، واحدة عام ١٩٥٩، والثانية عام ١٩٦٣، وعين رئيساً للبلدية في كليهما. ولعل أهم ما تم في عهد رئاسة روجي الخطيب بلدية القدس تحويلها إلى أمانة القدس، وجاء هذا التحويل بناء على قرار صدر عن مجلس الوزراء الأردني أثناء جلسة خاصة حضرها الملك حسين شخصياً في ٢٠ آب من العام ١٩٥٩، وبهذا القرار أصبحت القدس الأمانة الثانية في الأردن بعد أمانة عمان، وبناء على هذا الترفيع إلى أمانة، أصبحت القدس نظراً لمكانتها الخاصة تتبع مباشرة إلى رئيس مجلس الوزراء الأردني، وليس إلى وزارة الداخلية حسب كما كان عليه الحال مع باقي البلديات في عموم أنحاء المملكة (مشعل، ٢٠١٥، ص ٩٢ - ٩٥). هذا وقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ممثلة بالحاكم العسكري شلومو لاهط بحل مجلس أمانة القدس رسمياً في ٢٩ حزيران عام ١٩٦٧ (حليبي، ٢٠٠٠، ص ٤١ - ٤٢).

بطلان قرار حل بلدية القدس حسب قرارات الأمم المتحدة

بعد حل مجلس أمانة (بلدية) القدس قامت وزارة الداخلية الإسرائيلية بدعوة عدد من أعضاء مجلس الأمانة لكي تعرض عليهم الانضمام إلى بلدية القدس الغربية، فكان ردهم هو رفض اللقاء، وردوا على النحو الذي يورده أسامة حلبي: (١) لما كان مجرد البحث - من وجهة نظرنا العربية - في الانضمام إلى مجلس بلدية القدس تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وعلى الوجه الذي أعلنت عنه السلطات الإسرائيلية هو بمثابة اعتراف رسمي منا بقبول مبدأ ضم القدس العربية إلى القطاع الذي تحتله إسرائيل من القدس، الأمر الذي لا نسلم به كأمر واقع ولا نقره ونعتبره مخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وقراريها في جلستها الاستثنائية الأخيرة ومخالفاً للقانون الدولي العام، ونعتبره كذلك إجراء غير مشروع ونطالب بإعادة الأمور إلى ما كان عليه الحال قبل ١٩٦٧/٦/٥.

(٢) وبناء على ذلك تجدوننا آسفين لعدم تلبية الدعوة لمقابلتكم والتحدث معكم بهذا الشأن». (من حلبي، ٢٠٠٠، ص ٤٣-٤٤).

قامت هذه الدراسة بإيراد النص أعلاه كاملاً كونه يمثل وثيقة تاريخية تبين أن السعي الإسرائيلي لضم فلسطينيين إلى بلدية القدس الغربية بدأ رسمياً من وزارة الداخلية الإسرائيلية ذاتها وذلك من أجل أن تظهر أمام العالم أن

الحكم الإسرائيلي في القدس الشرقية هو حكم شرعي يحظى برضا الشعب الفلسطيني الأصلي وليس احتلالاً، وولفت الانتباه أن الرد استند إلى قراراتين أمميين يرفضان الاحتلال وكل الإجراءات لفرض أنظمة قضائه وإدارته على القدس مباشرة إثر احتلالها عام ١٩٦٧. هذان القراران هما القرار رقم ٢٢٥٣ و٢٢٥٤ الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تباعاً في ٤ و١٤ تموز من العام ١٩٦٧. حيث كانت حكومة الاحتلال قبل صدور هذين القرارين قد سنت قوانين تعلن فيها سريان أنظمتها القضائية والإدارية على القدس الشرقية، وبناء على ذلك حلت مجلس أمانة بلدية القدس، وهو ما رفضه القراران المذكوران وأكدوا بطلانه (راجع/ي نصي القرارين في حلبي، ٢٠٠٠، ص ١٠٦-١٠٨). وقد تم تأكيد هذين القرارين في قرارات أخرى أصدرها مجلس الأمن الدولي مثل القرار ٢٥٢ أيار ١٩٦٨، والقرار ٢٦٧ تموز ١٩٦٩، والقرار ٢٧١ أيلول ١٩٦٩، و٢٩٨ أيلول ١٩٧١، و٤٥٢ تموز ١٩٧٩، و٤٦٥ آذار ١٩٨٠ وغيرها من القرارات (انظر/ي هذه القرارات وغيرها، شعبان، ٢٠١١). وفي كل هذه القرارات ورد نص فحواه كما ورد في قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ عام ١٩٦٨:

« ٢. يعتبر (مجلس الأمن) أن جميع الإجراءات الإدارية والتشريعية التي قامت بها إسرائيل بما في ذلك مصادرة الأراضي والأماكن التي من شأنها

أن تؤدي إلى تغيير في الوضع القانوني للقدس، هي إجراءات باطلة». (حلبى، ٢٠٠٠، ص ١١٩). ولا شك في أن قرار إسرائيل حل مجلس أمانة القدس عام ١٩٦٧ يقع في إطار القرارات الإدارية التي يعلن قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٢ وسواه من قرارات الأمم المتحدة بطلانه وفق هذه الصيغة المقتطفة من قرار ٢٥٢.

في السياق اللاحق، ستتطرق هذه الدراسة إلى المحاولات غير الرسمية لدمج الفلسطينيين المقدسين في البلدية الإسرائيلية، بوصفها محاولات تعاني من المشاكل نفسها التي أشار إليها رد مجلس أمانة القدس أعلاه، كما أنها تركز موضوعياً الاعتراف بالحكم الإسرائيلي غير الشرعي في المدينة.

آثار حل أمانة القدس

ترتب على حل أمانة القدس آثار وتداعيات محلية وأمنية ودولية، وتنقسم الآثار المحلية إلى قسمين: أولهما يتعلق بعملية تهويد الأرض وأسمائها وتغيير المكان والمشهد والفضاء والإقليم، وتبهيث الهوية الوطنية للفلسطيني المقدسي وأسرلة المؤسسات التي يضطر للتوجه إليها.

وقد نشرت «المقدسية» عشرات الدراسات والمقالات والتقارير في أعدادها السابقة بهذا الخصوص، فقد ساهمت بلدية الاحتلال مساهمة فعالة في عملية تهويد الأرض والفضاء والمشهد والإقليم من خلال المخططات التي تعدها لجنتائها

المحلية واللوائية للتخطيط والبناء حيث تقوم بتعزيز البناء اليهودي في القدس الشرقية من خلال بناء مجمعات ومستعمرات جديدة، بينما تحظر البناء على الفلسطينيين المقدسين وتضع كل العراقيل التي تؤخر عملية إقرار الخطط الهيكلية الخاصة بهم، كما حصل في مرات عديدة أن تقوم البلدية برفض الخطط الهيكلية التي يضعها الفلسطينيون لمصلحتهم وتصادر أراضي تلك المخططات من أجل إقامة مستعمرات جديدة عليها، كما جرى في حالات عديدة تتعلق بانسحابها ورفضها قبول مخططات تتعلق بأراضي حارات سلوان على سبيل المثال.

الأثر المحلي الثاني اجتماعي، فقد تكونت على مدى سنوات الاحتلال شريحة محدودة العدد لكنها عالية الصوت من خلال الدعاية والكتابة في وسائل الإعلام تطالب بالاعتراف بما تسميه الوقائع التي تكونت على الأرض والانخراط بالتالي في البلدية الإسرائيلية للقدس ترشيحاً وانتخاباً، وينتمي غالبية أعضاء هذه الشريحة إلى الجنسيتين الجنسية الإسرائيلية كما سيبين العرض اللاحق. على صعيد المشاركة الفلسطينية المقدسية في انتخابات البلدية الإسرائيلية، فقد لوحظ هبوط نسبة هذه المشاركة من ١١-١٢ بالمائة عام ١٩٦٩ إلى ما لا يزيد ٧، - ١٠.٦ بالمائة في آخر دورتي انتخابات بلدية عقدتا عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨، علماً أن انتخابات البلدية الإسرائيلية تعقد مرة كل خمس سنوات، وبالتالي فإن

الانتخابات القادمة ستتم في العام ٢٠٢٣. وقد
أورد تقرير صادر عن مؤسسة راند الأميركية
نسب التصويت الفلسطينية المقدسية في
الانتخابات البلدية الإسرائيلية منذ انتخابات عام
١٩٦٩ وحتى انتخابات ٢٠١٣ على النحو الآتي:
١٩٦٩: ١١٪ - ١٢٪.

١٩٧٣: ٧٪

١٩٧٨: ١٤٪

١٩٨٣: ١٨٪

١٩٨٨: ٣٪

١٩٩٣: ٥٪ - ٨٪

١٩٩٨: ٣٪ - ٧٪

٢٠٠٣: ٥٪

٢٠٠٨: ٢٪

٢٠١٣: ٧٪، ١٦٪ - ١٨٪

(بليك وآخرون، ٢٠١٨، ص XI).

يلاحظ من هذا الجدول أن نسبة التصويت
الفلسطيني في الانتخابات البلدية الإسرائيلية
قد وصلت الذروة عام ١٩٨٣ (١٨ بالمائة)،
لكنها شهدت انحداراً دراماتيكياً إلى ٣ بالمائة
عام ١٩٨٨، إبان السنة الأولى من الانتفاضة
الثانية، ثم ارتفعت قليلاً بعد ذلك في دورتي
الانتخابات اللاحقتين في عامي ١٩٩٣ و١٩٩٨،
لكنها تراجعت بشكل دراماتيكي إلى ٢ بالمائة
في انتخابات ٢٠٠٨ وانتخابات ٢٠١٣، وعلى
الشاكلة نفسها كانت نسبة المشاركة في آخر
انتخابات بلدية عام ٢٠١٨. ويمكن للباحث

عزو هذا الانخفاض في الإقبال على التصويت
إلى عاملين: الأول منهما يتعلق بالسياسات
التوسعية الاستيطانية الإسرائيلية التي جعلت
نمو المستعمرات بمشاركة البلدية الإسرائيلية
للمدينة بمثابة عملية تهديد وصلت إلى أعتاب
كل بيت فلسطيني في القدس الشرقية، أما
الثاني فيتعلق باضطراب نمو الوعي الوطني
الفلسطيني للمقدسيين منذ الانتفاضة الأولى
عام ١٩٨٧. قبل عام ١٩٨٧ كان قسم من
المقدسيين الفلسطينيين يرون أن تصويتهم قد
يؤدي إلى تحسين الخدمات البلدية المقدمة لهم،
لكن لاحقاً ثبت لهم العكس وهو أن تصويتهم
قد جاء بمجالس بلدية صهيونية تعطي الأولوية
للتخطيط لإنشاء المستعمرات اليهودية في القدس
الشرقية وتصميمها وتنفيذها على حساب
الفلسطينيين. هناك عامل ثانوي يمكن إضافته
لهذا التغيير، فقد كانت البلدية الإسرائيلية منذ
عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٩٣ تخضع لرئاسة
أحد أقطاب حزب العمل تيدي كوليك الذي
اشتهر بتوجهه المستمر للفلسطينيين في القدس
الشرقية وتقديم الوعود بخدمات لم تنفذ لاحقاً،
كما أنه أنشأ إدارات للأحياء في القدس الشرقية
عين فيها شخصاً من القدس أو من فلسطيني
الداخل الذين يسكنون القدس (حلبى، ٢٠٠٠،
ص ٥٥-٥٦). عام ١٩٩٣ انتصر إيهود أولمرت
من حزب الليكود على تيدي كوليك وأشهر
بشكل أكثر سفوراً التوجه للسيطرة الأحادية

الصهيونية على المدينة أثناء فترة رئاسته البلدية من ١٩٩٣-٢٠٠٣، ثم حل محله الشخصية الدينية المتزمتة أوري لوبليانسكي من ٢٠٠٣-٢٠٠٨، الذي أخلّى مكانه لنير بركات من حزب الليكود بين ٢٠٠٨ و٢٠١٨. وفي ٢٠١٨ نجح في الانتخابات الشخصية الدينية المتزمتة موشي ليون. بلغة أخرى بعد ١٩٩٣ غاب الخطاب الموجه للفلسطينيين المفعم بالوعود بتحسين الخدمات لهم دون تلبية بالضرورة، واستمر هذا الغياب حتى العام ٢٠١٨ عندما انتخب موشيه ليون ليأتي بأجندة لتحسين الوضع الاقتصادي والخدمات للفلسطينيين في القدس الشرقية بهدف «إبعادهم عن ممارسة العنف»، مقابل توسيع كثيف للمستعمرات، وتعزيز أسرلة التعليم المدرسي وتوسيع فتح أبواب الجامعات الإسرائيلية لقبول طلبة القدس الشرقية فيها كما قضت بذلك الخطة الحكومية ٣٧٩٠ لأعوام ١٠١٨-٢٠٢٣ التي تشارك البلدية الإسرائيلية في تنفيذ بعض أجزاءها (عير عميم، ٢٠٢٢).

أدى التوسع في بناء المستعمرات وانكشاف المشروع الصهيوني لتهويد القدس وأسرلتها، ونمو الوعي الوطني الفلسطيني إذن إلى تقلص نسبة تصويت المقدسيين الفلسطينيين في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، لكن في المقابل ازدادت الدعوات النخبوية للمشاركة في الترشح للانتخابات البلدية الإسرائيلية، فكانت في البداية دعوة حنا السنيورة للترشح في الانتخابات

البلدية الإسرائيلية عام ١٩٨٩ (بليك وآخرون، ٢٠١٨، ص ١٣)، وهو ما طرحه منذ العام ١٩٨٧ قبل شهور على اندلاع الانتفاضة الأولى، لكنه لم يفعله في النهاية بسبب الانتفاضة، وقد أثار استعداد السنيورة هذا سلسلة من التصريحات الإسرائيلية المؤيدة، حيث قال رؤوفين ريفلين عضو البلدية الليكودي في تموز من العام ١٩٨٧: «إن رغبة شخص مقدسي مثل حنا السنيورة في دخول حلبة انتخابات البلدية تعني اعترافاً حقيقياً بالسيادة الإسرائيلية في المدينة» (في حلبى، ٢٠٠٠، ص ٥٥).

لم يخض السنيورة الانتخابات عام ١٩٨٩، لكن كتلة يهودية - عربية حاولت خوضها عام ١٩٩٣ (بليك وآخرون، ٢٠١٨، ص ١٤)، وسميت هذه الكتلة باسم كتلة «سلام القدس» ودعت لإقامة دولتين لشعبين ووقف بناء المستوطنات في القدس الشرقية، لكنها في المقابل رفعت مطالب يومية مثل إلغاء ضريبة الأرثوذكس عن فلسطينيي القدس الشرقية مدة ٣ سنوات، أي أن الكتلة كانت تنطلق من مبدأ قبول السيادة الإسرائيلية على المدينة والعمل على تحسين أوضاع الفلسطينيين المقدسيين في إطار هذه السيادة. قاد الكتلة من الجانب الإسرائيلي موشيه عميراف وسارة كمينكر، ولم تكن هناك أسماء فلسطينية معلنة رسمياً (حلبى، ٢٠٠٠، ص ٥٧-٥٨)، لكن ذكر أنه تم الاتصال مع زياد درويش ومحمد المصري

من إدارات الأحياء في القدس الشرقية للانضمام للكتلة (حلبى، ٢٠٠٠، هامش في ص ٥٩). وفي النهاية لم تخض كتلة «سلام القدس» الانتخابات البلدية بسبب عدم دعم الجانب الفلسطيني الرسمي لها وهو الدعم الذي كانت تسعى للحصول عليه.

تمت أول مشاركة لمرشح فلسطيني من القدس الشرقية في انتخابات البلدية من موسى عليان من بيت صفافا، الذي كان يحمل الجنسية الإسرائيلية عندما خاض الانتخابات عام ١٩٩٨، لكنه لم يستطع الفوز، وتكرر ذلك مع زهير حمدان من صور باهر الذي ترشح لانتخابات عام ٢٠٠٨ ثم تراجع، وخاض فؤاد سليمان وهو حامل للجنسية الإسرائيلية انتخابات البلدية عام ٢٠١٣، ولم يستطع النجاح أيضاً (بليك وآخرون، ٢٠١٨، ص ١٤-١٥). وخلال انتخابات ٢٠١٨ ترشحت قائمتان: الأولى فلسطينية رئسها رمضان دبش من المركز الجماهيري في صور باهر، وأسمائها «القدس بلدي»، وقد رفعت هذه القائمة مطالب خدماتية وغير سياسية وخاضت الانتخابات حتى النهاية لكنها لم تنجح. أما القائمة الثانية فكانت قائمة إسرائيلية فلسطينية مشتركة قادها كل من غيرشون باسكين وعزيز أبو سارة، وقد قدمت هذه القائمة طرحاً سياسياً يرفض الحكم الإسرائيلي في المدينة (بليك وآخرون، ٢٠١٨، ص ٢١-٢٢، وباسكين،

٢٠١٨ مقالات صحافية)، وترشح عزيز أبو سارة الذي يحمل هوية الإقامة في القدس وليس الجنسية الإسرائيلية لرئاسة البلدية، مع أن القانون الإسرائيلي ينص على أن رئيس البلدية يجب أن يكون مواطناً إسرائيلياً (بليك وآخرون، ٢٠١٨، ص ١٧). ويضيف الصحافي نير حسون أن القانون الإسرائيلي القائم يتطلب أن يكون المرشحون مواطنين إسرائيليين، مما يعني أن المقدسين الفلسطينيين كمقيمين وليس مجنسين لا يستطيعون أن يكونوا مرشحين، بل يستطيعون أن يكونوا مصوتين فقط (حسون، ٢٠١٨). لهذه الأسباب مضافاً إليها الضغوط التي تعرض إليها، تراجع عزيز أبو سارة وكتلته عن خوض انتخابات البلدية الإسرائيلية للقدس. وقد كتب غيرشون باسكين العديد من المقالات عام ٢٠١٨ للترويج لهذه القائمة (باسكين، ٢٠١٨). وفي العام ٢٠٢٢ عاد باسكين وشاركه المحامي وليد أبو تايه الدعوة إلى المشاركة في الانتخابات البلدية عام ٢٠٢٢ من خلال مقالات عدة (باسكين ٢٠٢٢، أبو تايه، ٢٠٢٢).

بناء على ما ورد أعلاه، يتضح أن من خاضوا انتخابات البلدية في فترات مختلفة كموسى عليان وفؤاد سليمان كانوا من حاملي الجنسية الإسرائيلية، ولولا ذلك لما أمكنهم الترشح، وعندما حاول عزيز أبو سارة تحدي هذا الشرط لم يسمح له بإكمال مسيرته وتعرض لتهديد

إسرائيلي بسحب بطاقة الإقامة في المدينة منه (بليك وآخرون، ٢٠١٨، ص ٢٣).

يترتب على ما سبق أن المشاركة في الترشح لانتخابات البلدية الإسرائيلية ليس باطلاً سياسياً فقط من وجهة نظر قرارات الأمم المتحدة التي رفضت الإجراءات الإدارية والقضائية الإسرائيلية في القدس كما تقدم، لكنه أيضاً طريق محفوف بالاشتراطات الإسرائيلية التي تحصر حق الترشح بحاملي الجنسية الإسرائيلية، مع إبقاء فلسطينيي القدس الشرقية فقط كاحتياطي لرفع نسبة التصويت بما يضمن نجاح يهود من اليسار الصهيوني، أو بعض الطامحين لتسليم مواقع في البلدية من العرب حاملي الجنسية الإسرائيلية، وهؤلاء لا يزيدون على ٥ بالمائة من فلسطينيي القدس الشرقية كما بينت معطيات أخيرة، أي ١٨٩٨٢ شخصاً فقط (حسون، ٢٠٢٢).

على أن الأمر لا يقتصر على هذه الشروط الإجرائية لحفظ البلدية كبلدية إسرائيلية، فتحصينها لتبقى بلدية إسرائيلية فحسب يتضمن خطوات أعمق تضمنتها دراسة مؤسسة راند الأميركية التي أعدت بالتعاون مع معهد القدس لبحث السياسات، وهو معهد إسرائيلي.

ورد حسب ملخص هذه الدراسة تقديران حول ردة الفعل الإسرائيلية تجاه المشاركة الفلسطينية في الانتخابات البلدية الإسرائيلية: الأول منهما أن إسرائيل ستكون سعيدة في

حال حصول مشاركة فلسطينية محدودة في الانتخابات البلدية تؤدي إلى وصول ٣-٤ أعضاء إلى عضوية المجلس البلدي البالغ عدد أعضائه ٣١ عضواً ليكونوا بذلك أقلية داخل المجلس ليساعد ذلك وجودها في لعبة العلاقات العامة دولياً ولإظهار أن مدينة القدس هي مدينة موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وأن كل سكانها سواء من العرب أو اليهود يقبلون بهذه السيادة. وفي التقدير الآخر ترى الدراسة أن إسرائيل ستتدخل لإجهاض نتائج الانتخابات البلدية في حال زادت نسبة التصويت الفلسطيني على ٤٠ بالمائة، مما قد يؤذن باحتمالية تحول الغالبية في المجلس البلدي إلى غالبية فلسطينية لاسيما في ظل أن نسبة التصويت اليهودي لانتخابات بلدية القدس لا تزيد على ٣٩ بالمائة من أصحاب حق الاقتراع (بليك وآخرون، ٢٠١٨، الملخص). يذكر التقدير الثاني بمقولة «الديمقراطية المدافعة عن نفسها»، وهي مقولة تتردد بشكل كبير في إسرائيل في السنوات الأخيرة تحت تبرير حماية الديمقراطية لصالح الأغلبية اليهودية من تسلل العرب إليها من داخلها لمجرد تعزيز العمل على تحقيق بعض المطالب الخدماتية للعرب التي تعتبرها الصهيونية تهديداً، حتى إن لم تصل إلى مستوى العمل من أجل تقويض نظام السيطرة الصهيوني وهو أمر لن يستطيعوا إنجازه.

في هذا الإطار الأخير، يتحدث ملخص الدراسة

الدراسة ومفادها أن المشاركة الفلسطينية في المجلس البلدي الإسرائيلي لن تحقق أكثر من محاولات لتحسين الخدمات، فإن الدراسة مركبة على أساس تشجيع التوجه الفلسطيني على الانخراط في الانتخابات البلدية من أجل تحسين الخدمات، وفي هذا الإطار تتحدث الدراسة عن أن ٧٥ بالمائة من فلسطينيي القدس الشرقية و٨١ بالمائة من أطفالها يعيشون تحت خط الفقر، بالمقارنة مع ٢٨ بالمائة و٢٩ بالمائة على التوالي في القدس الغربية، وأن هناك نقصاً حاداً في المساكن ترتب عليه سكن ما يزيد على ١٢٠ ألف مقدسي فلسطيني خارج حدود بلدية القدس الإسرائيلية (بليك وآخرون، ٢٠١٨، الملخص).

تشكل هذه الأرقام وغيرها المتعلقة بالتمييز في الخدمات بين القدس الشرقية والقدس الغربية الحجة الرئيسة لغالبية من تحمسوا لخوض الانتخابات البلدية الإسرائيلية في القدس، بذريعة السعي إلى ردم هذه الفجوة في الخدمات، مما يعني قبولاً ضمناً باحتلال المدينة ومحاولة النفاذ من خلاله لتحسين ما يمكن من خدمات.

الردود الفلسطينية

يناقش هذا القسم الردود الفلسطينية الرسمية وغير الرسمية لمواجهة قرار الاحتلال حل مجلس أمانة القدس عام ١٩٦٧، ويلى ذلك اقتراح إعادة تنظيم دور هذه الأمانة وتفعيله من المجتمع المحلي المقدسي.

المذكورة عن ثلاثة مستويات من التأثير في حال نجاح مرشحين فلسطينيين في الوصول إلى مقاعد المجلس البلدي الإسرائيلي في القدس، يتمثل المستوى الأول في النجاح بتحسين الخدمات البلدية لفلسطينيي القدس الشرقية لتقترب من مستوى الخدمات التي تقدمها البلدية للقدس الغربية والمستعمرات المقامة بصورة غير شرعية حسب القانون الدولي في القدس الشرقية. أما المستوى الثاني فيتعلق بمسائل ذات طابع سياسي كما تصفها الدراسة، مثل التخطيط الهيكلي والهدم والبناء وحقوق الإقامة في المدينة وقوانين الأراضي التي تقرها الحكومة والكنيست، ولا صلاحية للبلدية كجسم تنفيذي خدماتي إداري في تعديلها أو تغييرها. أما المستوى الثالث حسب الدراسة فهو المستوى المتعلق بالمستقبل السياسي للمدينة.

في هذا الإطار تخلص الدراسة إلى أن قدرة الممثلين الفلسطينيين الذين يشاركون في المجلس البلدي لن تتجاوز المستوى الأول، أي محاولة تحسين الخدمات، بينما لن يستطيعوا التأثير في المستوى الثاني من القضايا التي تعود إلى الكنيست والحكومة وليس إلى البلدية، ولن يؤثرأوا أيضاً في المستوى الثالث الذي سيكون رهنأ بنتائج المفاوضات والقرارات الرسمية بشأن المستقبل السياسي للمدينة (بليك وآخرون، ٢٠١٨، الملخص).

على الرغم من الخلاصة التي توصلت إليها

وانتخابها مع بلديات الضفة وقطاع غزة بوصفها والقدس الشرقية هي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، وللتأكيد على وضع القدس المركزي كعاصمة لفلسطين (حلبى، ٢٠٠٠، ص ٧٥-٧٧).

الى جانب اقتراح مهدي عبد الهادي أعلاه، قدم فيصل الحسيني رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض آنذاك في أول تشرين الثاني ١٩٩٣ مبادرة لتشكيل ما أسماه «الهيئة الوطنية للقدس»، التي تتشكل من دوائر التخطيط، والاقتصاد، والقانون والحقوق، والخدمات، والمؤسسات، والسياسة، والشؤون الدينية، والمالية، والدفاع والسلامة العامة، بحيث تكون البلدية العربية للقدس جزءاً من دائرة القانون والحقوق (التفاصيل في حلبى، ٢٠٠٠، ص ٧٩-٨٧).

ترتب على هذه الاقتراحات والمبادرات أن موضوعاً أمانة (بلدية) القدس قد أصبح موضوعاً مطروحاً على أجندة القيادة الفلسطينية، لذلك قام الرئيس ياسر عرفات عام ١٩٩٨ بإعادة تشكيل أمانة القدس من ١١ عضواً، بحيث شملت الباقيين على قيد الحياة من أعضائها الذين تم انتخابهم في آخر انتخابات جرت عام ١٩٦٣ كما ذكر أعلاه، وعين أسماء أخرى إضافية، وخلال عهد الرئيس ياسر عرفات صدر قانون العاصمة رقم ٤ لسنة ٢٠٠٢، الذي كرس القدس عاصمةً لفلسطين، واعتبرها منطقة تطوير (أ)، أي ذات أولوية بالمخصصات التنموية. وفي حزيران من ٢٠٠١ قدمت لجنة الداخلية والأمن

على الصعيد الرسمي الفلسطيني، يمكن القول إن المحاولات الفلسطينية لإعادة إحياء أمانة القدس قد بدأت مترافقة مع الإعداد الفلسطيني لمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في العاصمة الإسبانية نهاية تشرين الأول من العام ١٩٩١. بدأ هذا الإعداد منذ ما قبل المؤتمر حيث تشكلت الطواقم الفنية في الداخل وذلك كجزء من فريق دراسة المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية القادمة الذي قاده الدكتور يوسف الصايغ منذ العام ١٩٨٨، الذي تأسس تحت إشراف دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير مباشرة بعد انتهاء دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني من ذلك العام التي أعلن فيه عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

عقدت الطواقم الفنية اجتماعاتها في القدس، وفي لقاءات عقدت في مقر الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا) ناقشت قضايا متعددة للإعداد للتفاوض حول القدس، كان من بينها موضوع البلدية العربية (حلبى، ٢٠٠٠، ص ٧٤). وفي إطار ذلك قدم الدكتور مهدي عبد الهادي مذكرة للقيادة الفلسطينية في تونس حول بلدية القدس بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٢، واقترح في نص المذكرة إعادة تشكيل البلدية وتوأمتها مع بلديات عالمية، وطرح موضوعها في المفاوضات الجارية، وربط تشكيلها

هذه الحوارات تصورات غنية حول كيفية إعادة إحياء أمانة القدس رغم قيود الاحتلال، لذلك ستم العودة إلى هذه التصورات في اقتراح البدائل لتفعيل أمانة القدس التي سترد أدناه. وعلى الرغم من تأجيل الانتخابات المحلية عام ٢٠١٦، فقد صدرت قرارات رسمية فلسطينية مهمة بشأن أمانة القدس عن دورتي المجلس المركزي ودورة المجلس الوطني الفلسطيني لعام ٢٠١٨: دورة المجلس المركزي الثامنة والعشرين (دورة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين ١٤-١٥ كانون الثاني، ٢٠١٨)، ودورة المجلس الوطني الثانية والعشرين (دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية ٣٠ نيسان وحتى ٣ أيار ٢٠١٨)، ودورة المجلس المركزي التاسعة والعشرين ٢٨-٢٩ تشرين الأول ٢٠١٨. في قسم الوضع الداخلي، بند ثالثاً من الأولى، وسادساً من الثانية، وثالثاً من الثالثة، يجد المرء نصاً متطابقاً تقريباً مع اختلاف بعض الكلمات حول أمانة القدس نصه حسب دورة المجلس المركزي الثامنة والعشرين هو الآتي:

«تعزيز تلاحم الصف الوطني المقدسي تحت قيادة مرجعية وطنية موحدة، وإعادة تشكيل مجلس أمانة العاصمة من خلال صيغة تمثيلية مناسبة ومتوافق عليها وطنياً» (نصوص قرارات الدورات الثلاث في وكالة وفا لعام ٢٠١٨).

بعد اتخاذ هذه القرارات بشأن أمانة القدس لم يجر تطبيقها على أرض الواقع. لا يعود

في المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون أمانة العاصمة، الذي جرت مناقشته في جلسة عامة للمجلس التشريعي في ٥ كانون الثاني من العام ٢٠٠٢، ثم أقر بالقراءة الأولى في ٢١ تموز ٢٠٠٣، والقراءة الثانية في ٥ أيار ٢٠٠٣، ولم يصدره الرئيس رسمياً بعد ذلك. ومع ذلك، فقد تضمن قانون انتخاب الهيئات الفلسطينية المعدل رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ في مادة ٦٩ منه أن انتخاب مجلس أمانة القدس يجري وفقاً لقانون أمانة العاصمة (التفاصيل في سالم، صيف ٢٠٢٠، ص ١٠٠-١٠١).

في كانون الثاني من العام ٢٠١٢ أصدر الرئيس محمود عباس - أبو مازن مرسوماً بإعادة تشكيل مجلس أمانة القدس من ١٧ عضواً، وحدد المرسوم أن الأمانة تتبع منظمة التحرير الفلسطينية، على أن يقوم المؤتمر الوطني الشعبي التابع للمنظمة بمسؤولية متابعة الأمانة (سالم، صيف ٢٠٢٠، ص ١٠١).

في غمرة الإعداد للانتخابات المحلية الفلسطينية عام ٢٠١٦ جرت حوارات واسعة شارك فيها الكاتب حول آليات انتخاب أمانة القدس، وقد لخص الكاتب هذه الحوارات في دراسة عن أمانة القدس نشرت بالإنكليزية عام ٢٠١٨ (سالم، ٢٠١٨) ونشرت بالعربية في مجلة المقدسية (سالم، صيف، ٢٠٢٠)، كما نشر الكاتب مقالين حول الموضوع عام ٢٠١٨ في جريدة «الأيام» (سالم، جريدة «الأيام»). تمخض عن

ذلك إلى الخشية من قمع الاحتلال للأمانة وإخراجها عن الشرعية، فالشعب الفلسطيني كان ولا يزال يقوم بما عليه فعله على الرغم من إجراءات الاحتلال، لكن عدم التطبيق ربما يعود أكثر كما لاحظ الكاتب إلى أن الأجسام الفلسطينية الرسمية الخاصة بالقدس تقوم كل منها بمهام الأمانة في ظل الاحتلال مثل دفع نفقات ترخيص البيوت والدفاع عن حق الإقامة، وتقديم المساعدات للمتضررين من هدم البيوت والتجار والعائلات الفقيرة والمستشفيات ومؤسسات القدس، وغيرها، وهو ما تقوم به دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية، ومحافظة القدس، ووزارة شؤون القدس، ويقوم المؤتمر الوطني الشعبي بتوأمة القدس وحاراتها وقرائها مع بلديات عالمية، ويقوم أعضاء من أمانة القدس بتمثيلها في اتحادات البلديات العربية والإسلامية والعالمية، وهكذا، أي أنه قد تم توزيع عمل الأمانة على هيئات مختلفة تعمل من أجل القدس وأحيانا دون تنسيق كاف بينها كما لاحظ الكاتب، هذا علماً أن اللجنة الرئاسية العليا للقدس التي يرئسها الرئيس وتشمل الهيئات المذكورة يمكنها توزيع المسؤوليات بين الهيئات المذكورة دون أي تضارب وذلك على النحو الآتي كمقترح:

- دائرة القدس في منظمة التحرير الفلسطينية تتولى طرح قضية القدس في المحافل العربية والعالمية، وتنظم العلاقات العربية والدولية

بما يخص قضايا المدينة، وترسم السياسات والاستراتيجيات العليا للقدس.

- وزارة شؤون القدس تتولى تنسيق عمل مختلف الوزارات الفلسطينية بشأن القدس.
- وحدة شؤون القدس في ديوان الرئاسة تواصل عملها كوحدة إعداد خطط استراتيجية للقدس، وفي عقد ندوات ومؤتمرات متخصصة بشأنها.
- محافظة القدس: تتولى وفق قانون المحافظات مسائل حفظ الأمن والنظام وحماية السلم الأهلي، وتقديم المساعدات الاجتماعية والإنسانية للمتضررين من إجراءات الاحتلال في مختلف المجالات.
- المؤتمر الوطني الشعبي للقدس يتولى متابعة أمانة القدس ومسائل انتخابها وفق أفضل صيغة ديمقراطية تمثيلية، ومساعدتها في التوأمة مع مدن عربية وعالمية، كما يتولى متابعة الهيئة الإسلامية المسيحية لنصرة القدس.
- أمانة القدس: تتولى تحت إشراف المؤتمر الوطني الشعبي إعداد الخطط التنموية للمجتمع المحلي المقدسي في مواقعه كافة، كما تتولى مهمة تجنيد الأموال اللازمة لتنفيذ هذه الخطط من مصادر محلية وعالمية.
- اللجنة الرئاسية العليا للقدس: تتولى تنظيم كل ما سبق بما يحقق التناغم بين عمل الوحدات والهيئات المختلفة المذكورة أعلاه، وتكون اللجنة الرئاسية العليا للقدس بمثابة

(Development) لبناء المجتمع المحلي وقطاعاته الاقتصادية والصحية والتعليمية والثقافية وغيرها في المجالات كافة، والتنمية الاجتماعية (Social Development) للفئات الاجتماعية من شباب ونساء ومسنين ومسنات، وهكذا.

ثانياً - هنالك خيارات صدامية وأخرى أقل صدامية، وثالثة غير صدامية مع الاحتلال أثناء إعادة تشكيل أو انتخاب أمانة القدس وقيامها بعملها بعد ذلك.

بالنسبة للخيارات الصدامية يمكن ممارسة عملية انتخاب أمانة القدس كجزء من المقاومة الشعبية تحت الاحتلال، كأن يقوم كل موقع مقدسي بانتخاب ممثليه لمجلس الأمانة العام، الذي يجتمع بعد اكتمال نصابه من كل المواقع ليقوم بدوره بفرز مجلس الأمانة التنفيذي المصغر. أو كأن يجري اتباع اقتراح سابق طرحه القائد الراحل فيصل الحسيني بأن يتم إنشاء شركة مقدسية يساهم كل مقدسي فيها بمبلغ زهيد، ثم يقوم أعضاء الشركة المقدسيون بانتخاب مجلس إدارة للشركة تكون بمثابة بلدية للقدس. كما يمكن الجمع بين التصويت الإلكتروني للأمانة لمن يملك مهارات ذلك، وبين التصويت في صناديق متنقلة في المواقع لمن لا يمتلك المهارات الإلكترونية وهكذا من الخيارات التي تجعل انتخاب أمانة القدس جزءاً صميمياً من أشكال المقاومة الشعبية للاحتلال.

ومن الأشكال الأقل صدامية في انتداب أمانة

المرجعية العليا الموحدة القرار والفعل في ما يخص كل شؤون المدينة.

هذا مقترح عام، ويمكن إجراء تعديلات عليه باتجاه تحقيق التناغم ومنع التضارب والازدواجية والتكرار في أداء المهام بين مختلف هذه الهيئات.

وحول موضوع كيفية إعادة تشكيل أمانة القدس وفق أفضل صيغة ديمقراطية تمثيلية كما جاء في قرارات المجلسين المركزي والوطني لعام ٢٠١٨، فإنه يمكن العودة إلى خيارات حوار ٢٠١٦ التي لخصها الكاتب بين: إبقاء الأمانة الحالية مع تطعيمها، أو تعيين أمانة جديدة، أو انتخاب أمانة جديدة، أو اختيار أمانة جديدة (سالم. صيف ٢٠٢٠، بدءاً من ص ١٠٠).

ودون العودة مجدداً إلى تفاصيل كل خيار من الخيارات أعلاه، حيث عولج ذلك باستفاضة في الدراسة السابقة أعلاه، فإن النقاط الآتية يمكن إضافتها أو التركيز عليها:

أولاً - تحديد مهام الأمانة لتكون في المجال التنموي وليس الخدماتي فحسب، وذلك وفق منطوق القرار الأردني بتحويلها إلى أمانة عام ١٩٥٩، ومنطوق قانون العاصمة الفلسطينية الذي اعتبرها منطقة (أ) من حيث أولويات التنمية والمخصصات المالية لذلك، وتتوافق هذه القرارات والقوانين مع ما تحتاجه القدس، وهو أولاً وعاشراً التنمية البشرية لبناء الإنسان، والتنمية المجتمعية (Community)

ثالثاً - تحديد الحدود الجغرافية لعمل الأمانة وعلاقتها بمحافظة القدس: في هذا الإطار يمكن إبقاء حدود عمل الأمانة في نطاق الكيلومترات المربعة الستة التي كانت عليها القدس حتى ما قبل احتلالها عام ١٩٦٧، أو توسيع حدود الأمانة كما أعطت الصلاحية بذلك المادة رقم ٢ من قانون أمانة العاصمة آنف الذكر. لكن في الحالتين، أي سواء بقيت حدود عمل الأمانة كما كانت عليه قبل احتلالها عام ١٩٦٧ أو تم توسيعها، فإنه ربما يكون من الضروري إيجاد صيغة هيكلية ما تجمع أمانة القدس مع البلديات والمجالس القروية الواقعة في نطاق محافظة القدس الفلسطينية لضمان التنسيق والتكامل في العمل.

رابعاً - تابعة الأمانة: في عهد الإدارة الأردنية كانت أمانة القدس تتبع مباشرة رئيس الوزراء الأردني وليس وزير الداخلية أسوة بالبلديات الأخرى كما سبق ذكره، لذلك فقد كان حسناً أن حدد المرسوم الرئاسي الفلسطيني أن تابعة أمانة القدس هي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وليس لمجلس وزراء السلطة الوطنية الفلسطينية. يزيد من أهمية تحديد التابعة للمنظمة وليس للسلطة مركزية القدس لفلسطين، ولكن هذا التحديد لا ينبغي أن يمنع إيجاد أشكال من التنسيق بين أمانة القدس وبين البلديات والمجالس القروية الأخرى على مستوى محافظة القدس، ويجب ألا يحول دون مشاركة عضو من أمانة القدس

القدس، يمكن عقد مؤتمر تمثيلي واسع في رام الله مثلاً للشخصيات المقدسية المنتخبة في نقابات عمالية ومهنية وأعضاء مجلسين وطني ومركزي وتشريعي ولجنة تنفيذية لمنظمة التحرير سابقين وحاليين، ووزراء سابقين وحاليين من المدينة، ورموز مجتمع مدني، وممثلي المواقع المقدسية والقطاعات والفئات، بحيث ينبثق عن هذا المؤتمر مجلس واسع لأمانة القدس يفرز بدوره مجلساً تنفيذياً مصغراً. أو أن يعقد في رام الله مثلاً كونغرس تمثيلي لمواقع القدس ترسل إليه كل منها عدداً يتناسب مع نسبة عدد سكانها من المدينة ككل.

أما الأشكال غير الصدامية، فتكون إما بأن يكون أعضاء الأمانة داخل القدس دون أن يفعلوا شيئاً مكثفين باللقب بأنهم أعضاء في الأمانة، وهذا خيار سلبي، أو أن تباشر الأمانة أعمالها من رام الله أو عمان بحيث تتواصل من هناك مع المواقع المقدسية لتلقي احتياجاتها التنموية ومساعدتها من خلال علاقات الأمانة العربية والدولية في توفير التمويل لها إضافة للتمويل المحلي. وتقوم الأمانة في هذه الحالة بالاستمرار في تمثيل القدس في الاتحادات البلدية واتحادات العواصم العربية والعالمية.

اختيار أي خيار من الثلاثة: الصدامي، والأقل صدامية، وغير الصدامي ليس أمراً اعتباطياً، وإنما يجب أن يكون تبعاً للدراسة العميقة من القيادة السياسية.

القدس الغربية على القدس الشرقية هو إجراء يتناقض مع الطابع التاريخي للبلدية كبلدية فلسطينية تمثل كل مواطنيها، وفي هذا الإطار كشفت الورقة عن أن إجراء حل المجلس البلدي الفلسطيني بعد العام ١٩٦٧ هو إجراء شرعي وباطل حتى وفق قرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بخصوص القدس، وأخيراً أظهرت الورقة الوسائل الصهيونية المستخدمة مثل اشتراط تجنس المرشحين بالجنسية الإسرائيلية من أجل قبول ترشحهم، لإجهاض الانتخابات في حال تصويت فلسطيني عال، من أجل الحيلولة دون تحول البلدية الاحتلالية الأحادية إلى بلدية مشتركة من جديد. بعد ذلك قدمت الورقة تصوراً لاستعادة البلدية الفلسطينية أمانة القدس على طريق بناء الاستقلال عن الاحتلال وقدمت ثلاثة سيناريوهات لذلك: الصدامي، وشبه الصدامي، وغير الصدامي.

في المقابل، تبرز مع اقتراب كل دورة لانتخابات البلدية الإسرائيلية أصوات قليلة تنادي بالانخراط في تلك الانتخابات. حتى انتخابات العام ٢٠١٨ اقتصرت تلك الأصوات على مرشحين يحملون الجنسية الإسرائيلية طالبوا فلسطيني القدس الشرقية بالتصويت لهم. لكن مع انتخابات ٢٠١٨ حصل لأول مرة انخراط مرشح مقدسي يحمل الإقامة وليس الجنسية، هو عزيز أبو سارة، مما عرضه لتهديدات إسرائيلية بسحب

في اجتماعات اتحادات البلديات الفلسطينية للتنسيق والتلاحم معاً. ومن جانب رمزي يبين وحدة الوطن، من الملائم أيضاً أن يعاد تشكيل/ انتخاب أمانة القدس دورياً في موعد الانتخابات الدورية للمجالس المحلية الفلسطينية.

خامساً - عضوية مجلس أمانة القدس: ربما من الملائم أن تضم هذه العضوية مقدسيين مقيمين في القدس، وكذلك من لاجئها عام ١٩٤٨، ونازحي العام ١٩٦٧.

سادساً - التنسيق مع الأردن: ربما يكون هذا التنسيق شرطاً ضرورياً لضمان فعالية عمل الأمانة في القدس، ومع كل اتحادات البلديات والعواصم العربية والعالمية بدعم أردني متين.

تفعيل أمانة القدس، بين السياسي والمطلبي والمزج بينهما

بينت هذه الورقة حتى الآن أن بلدية القدس هي بلدية فلسطينية منذ أن تشكلت في العهد العثماني، وأنها كانت ممثلة لكل مواطنيها في العهد العثماني، فيما قام الإنجليز بمنح اليهود تمثيلاً زائداً على نسبتهم من عدد السكان شمل أيضاً تمثيل اليهود المستوطنين المستعمرين الذين اقتحموا فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، وليس فقط يهود فلسطين الأصليين. وبينت الورقة في الوقت ذاته أن ما جرى بعد حرب ١٩٦٧ من حل المجلس البلدي الفلسطيني وفرض المجلس البلدي في

تبين تجارب الترشح في انتخابات بلدية القدس الإسرائيلية أن خوض الترشح بناء على برنامج سياسي مناهض للسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية أمر محكوم عليه بالفشل مسبقاً، وتجربة عزيز أبو سارة كاشفة بهذا الخصوص، إذ لن تقبل إسرائيل لأي كتلة أن تخوض انتخابات بلديتها على أساس برنامج يدعو لإنهاء السيادة الإسرائيلية المفروضة على القدس الشرقية. لنشير هنا مجدداً إلى دراسة راند: مسموح للفلسطينيين دخول انتخابات البلدية من أجل تحسين بعض الخدمات، أما دخولهم فيها من أجل تغيير استراتيجيات التهويد والأسرلة في القدس فهو خط أحمر يتم حظر القوائم التي تدعو لذلك مسبقاً.

مع ذلك، انتشرت مع العام ٢٠٢٢ دعوات تقول إن انخراط الفلسطينيين في بلدية القدس يؤسس لمشروع الدولة الواحدة، وهذا صحيح لكنها ستكون في ظل موازين القوى الحالية الدولة الواحدة الإسرائيلية التي تفرض السيادة الإسرائيلية على كل البلاد، وليس الدولة الواحدة القائمة على الحقوق الفردية والجماعية المتساوية. طرح أيضاً عام ٢٠٢٢ أنه يمكن إنشاء بلدية فلسطينية في القدس الشرقية منفصلة عن البلدية الإسرائيلية وفقاً لقانون البلديات الانتدابي الذي لا يزال ساري المفعول في إسرائيل حتى اليوم (أبو تايه، ٢٦ / ٦ / ٢٠٢٢). لا يأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار وجود بلدية القدس التاريخي منذ

إقامته في المدينة، هذا إضافة للهجوم الفلسطيني عليه، نظراً لكسره الموقف الوطني الرفض للمشاركة في انتخابات بلدية الاحتلال، وقد اتخذ الترشح لانتخابات بلدية الاحتلال أحد شكلين، شكل الترشح الأحادي المنفرد، أو ضمن كتلة مشتركة فلسطينية يهودية، وتراوح الترشح أو محاولة الترشح بين طرح مواقف سياسية تدور حول الاستقلال عن الاحتلال في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بدءاً من القدس (كتلة أبو سارة - باسكين)، وبين طرح خدماتي مطلبية (دبش، حمدان، عليان)، وبين طرح سياسي - خدماتي قائم على الدعوة لحل الدولتين لشعبين (عميراف - كمينكر وسنيورة). ومع اقتراب موعد انتخابات بلدية الاحتلال ظهر صوت جديد فحواه أن حل الدولتين قد فشل وأن الانخراط في بلدية الاحتلال في القدس هو المقدمة في السير نحو حل الدولة الواحدة (أبو تايه، جريدة القدس، مقالات، ٢٠٢٢ حزيران). وكان الكاتب نفسه قد طرح عكس ذلك، وهو أن المشاركة الفلسطينية الواسعة في انتخابات بلدية القدس مقابل ضعف مشاركة اليهود فيها قد يجبر إسرائيل على التفكير بالانسحاب من فلسطين وقبول إقامة دولة فلسطينية خوفاً من البعبع الديمغرافي (أبو تايه، نيسان ٢٠٢٢). وقد ردت دراسة مؤسسة راند أعلاه على هذا الطرح بتوقعها تدخلا إسرائيلياً لإجهاض الانتخابات في حالة كهذه من أجل حماية السيطرة الأحادية الإسرائيلية على المدينة.

فإن الكفاح من خارج البلدية الإسرائيلية أجدى وأنفع على المستوى المطليبي الخدماتي، وكذلك ما بعده من مطالب وحقوق سياسية ووطنية، كما أن تفعيل أمانة القدس وفق التصورات التي طرحتها هذه الورقة كفيل بتعزيز المسيرة نحو الانفكاك عن الاحتلال على طريق التخلص منه، وللأمانة أن تجمع في مسيرتها بين تحقيق المطالب التنموية وتحضير البنية التحتية للاستقلال الوطني عن الاحتلال.

خاتمة

بينت هذه الدراسة أن ما فعلته إسرائيل في الشأن البلدي المقدسي بعد حرب عام ١٩٦٧ لم يقتصر على حل البلدية الفلسطينية التاريخية القائمة في المدينة منذ العام ١٨٦٣، بل تعدى ذلك إلى محاولة نزع الشرعية كلياً عن هذه البلدية، وإسباغ الشرعية في المقابل على البلدية الإسرائيلية التي فرضتها على القدس الشرقية المضمومة قسراً إلى إسرائيل تحت شعار «المدينة الموحدة» بما يتناقض مع القانون الدولي.

اتخذت محاولات إسباغ الشرعية على بلدية الاحتلال في المدينة أشكالاً عدة تضمن أحدها في البداية محاولة رسمية إسرائيلية لضم أعضاء فلسطينيين إليها، حيث تمت دعوة بعض أعضاء البلدية الفلسطينية بعد حلها عام ١٩٦٧ للانضمام للبلدية الإسرائيلية، وكان أن رفضوا ذلك في موقف تاريخي كما تقدم. بعد ذلك

تشكل البلدية عام ١٨٦٣ وهي التي لا تزال مستمرة من خلال أمانة القدس، لذا فإن المسألة قيد البحث هي تفعيل أمانة القدس وليس إنشاء بلدية فلسطينية جديدة قد تفتح الباب وتستغل إسرائيلياً لترويج اقتراح زئيف الكين وزير شؤون القدس الإسرائيلي السابق الذي طرح عام ٢٠١٧ فصل مخيم شعفاط وكفر عقب عن القدس، لكن في الوقت نفسه إنشاء مجلس إقليمي فيهما تشرف عليه وتكون البلدية الإسرائيلية مظلتها، وصاقت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع على المشروع في نهاية عام ٢٠١٧ (وطن، ٢٠١٧).

بالاستفادة من تجارب البلديات في مدن العالم الكبرى حيث تكون هناك بلدية مظلة تتبع لها بلديات فرعية في المدينة الكبرى، فإن من الممكن توقع خطط إسرائيلية لبلدية القدس الكبرى المستقبلية بهذا الاتجاه.

إلى جانب تلك الهبات، مثلت مقاطعة انتخابات بلدية القدس الإسرائيلية شكلاً إضافياً من أشكال المقاومة الشعبية اللاعنافية للاحتلال وإجراءاته (كرول - زيلدين ٢٠١٧)، وفي إطار هذه المقاطعة يمكن التركيز على بناء المجتمعات المحلية والضغط من أجل تحقيق المطالب والخدمات من خارج البلدية دون المشاركة فيها. وتثبت تجارب الخان الأحمر والشيخ جراح أنه يمكن من خلال الكفاح الشعبي تحقيق أهداف ومطالب لا يستطيع ممثلون في المجلس البلدي الإسرائيلي تحقيقها، وبالتالي

الباهظة والمشروعة المتراكمة لفلسطيني القدس الشرقية التي تزداد تعقيدا مع استطالة الاحتلال الذي وصل الى ٥٥ عاما حتى عام ٢٠٢٢ وباتت تخلق حالة تذرير بين المقدسين من عدم قدرة دولة فلسطين على معالجتها. والثاني: بناء مقومات الانفكاك عن الاحتلال في المدينة والتمهيد للاستقلال من خلال تعزيز اعتماد مواقع المجتمع المحلي المقدسي على ذاتها وتوفير مقومات ذلك من خلال العلاقات العربية والدولية للأمانة والجهات الفلسطينية الرسمية التي تتابعها. وبهذا يتم تعزيز اعتماد المجتمع المقدسي على ذاته من جهة، وإخراج الدعم التنموي الفلسطيني والعربي والدولي المتوفر للمدينة من حالة بعثرته وتعدد مرجعياته والجهات القائمة عليه والتكرار والتوازي القائم بين جهود أطرافه من جهة أخرى.

انتقلت محاولات إقناع الفلسطينيين للمشاركة في انتخابات بلدية القدس إلى حركة ميرتس وأقطابها مثل سارة كمينكر ولاحقاً فؤاد سليمان الواردة أسماؤهم أعلاه، حيث طوّل فلسطينيو القدس الشرقية بالتصويت لقائمة حركة ميرتس للبلدية التي تضم عرباً ويهوداً، ويذكر الكاتب أن تلك الفترة قد شهدت أطروحة تسويقية لهذا التصويت فحواها أن إقدام الفلسطينيين المكثف على التصويت في الانتخابات البلدية سيؤدي إلى نجاح كتلة عربية - يهودية في السيطرة على غالبية مقاعد البلدية في مواجهة الحريديم (اليهود المتشددين) والمتطرفين.

بالتوازي مع دعوات ميرتس أعلاه، قام على مدار دورات انتخابات البلدية الإسرائيلية بعض المتجنسين بالدعوة إلى المشاركة في تلك الانتخابات متبنين خطاب تحسين الخدمات والسعي للمساواة في المدينة، شذ عن ذلك المرشح عزيز أبو سارة الذي حاول خوض الانتخابات البلدية الإسرائيلية بأجندة اعتراضية، لكن هذه المحاولة سرعان ما فشلت.

استخلصت الورقة أن الطريق للتقدم بهذا الموضوع فلسطينياً يكمن في تفعيل أمانة القدس القائمة وعدم إبقائها مجرد جسم رمزي كما هو الحال حالياً، وذلك بالاستناد إلى مواقع المجتمع المحلي المقدسي. وتكمن أهمية تفعيل الأمانة في أمرين: أولهما الاستجابة من منظور تنموي وليس خدماتي فقط للاحتياجات الإنسانية

المراجع بالعربية

١. أبو تايه، وليد (٢٦ / ٦ / ٢٠٢٢). «الإجماع الوطني والنظرة إلى حل الدولة الواحدة». جريدة القدس.
٢. أبو تايه، وليد (١٣ / ٦ / ٢٠٢٢). «هل العاصمة بحاجة إلى رئيس بلدية عربي؟». جريدة القدس.
٣. أبو تايه، وليد (٩ / ٦ / ٢٠٢٢). «رؤية الدولة الواحدة تقترب، وتبدأ من القدس». جريدة القدس.
٤. أبو تايه، وليد (٧ / ٤ / ٢٠٢٢). «كيف يمكن إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية؟». جريدة القدس.
٥. الجرباوي، علي (تشرين الثاني، ١٩٩٦). أي نوع من السلطة المحلية نريد: دراسة الحالة الفلسطينية. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.
٦. حليبي، أسامة (٢٠٠٠). بلدية القدس العربية. ط. ٢. القدس: باسيا - الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية.
٧. رستم، أسد (٢٠١٧). مصطلح التاريخ. المملكة المتحدة: دار هندواي.
٨. سالم، وليد (صيف ٢٠٢٠). «التخطيط المبني على المجتمع المحلي المقدسي: المفاهيم والأدوات». مجلة المقدسية: العدد السابع. ص ٨٩-١١٨.
٩. سالم، وليد (١ / ٨ / ٢٠١٦). «القدس والانتخابات المحلية». جريدة الأيام.
١٠. سالم، وليد (٥ / ٩ / ٢٠١٦). «في الحاجة إلى مرسوم رئاسي حول أمانة القدس». جريدة الأيام.
١١. شعبان، إبراهيم محمد (٢٠١١). القدس في قرارات الأمم المتحدة. القدس: جمعية الدراسات العربية.
١٢. الشناق، محمود نهار (٢٠١٠). «بادية القدس الشريف في العهد العثماني». فلسطين: وزارة الإعلام بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، بيت المقدس.
١٣. العارف، عارف (١٩٩٢). المفصل في تاريخ القدس. ط. ٣. القدس - مكتبة الأندلس: مطبعة المعارف.
١٤. مشعل، جميل جمال (٢٠١٥). بلدية القدس في العهد الأردني ١٩٤٨-١٩٦٧. جامعة الخليل. www.dspace.Hebron.edu
١٥. منظمة التحرير الفلسطينية - مركز التخطيط الفلسطيني (٢٠١٦). محاضر ورشات عن أمانة القدس.
١٦. المهنتي، عبلة (٢٠٠٣). القدس والحكم العسكري البريطاني ١٩١٧-١٩٢٠. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
١٧. الناصر، معتصم (حزيران، ٢٠٠٩). الحياة السياسية العربية في القدس ١٩١٨-١٩٣٤. السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية، بيت المقدس.
١٨. وطن للأنباء (٢٨ / ١١ / ٢٠١٧) «مصادقة الاحتلال على فصل شعفاط وكفر عقب ينهي القدس كعاصمة».
١٩. www.wattan.net
٢٠. الوعري، نائلة (٢٠٢٢). القدس عاصمة فلسطين السياسية والروحية. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٢١. وكالة وفا. «الدورة الثامنة والعشرين للمجلس المركزي الفلسطيني: دورة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين ١٤-١٥ كانون الثاني ٢٠١٨». www.Wafa.ps
٢٢. وكالة وفا. «الدورة التاسعة والعشرون للمجلس المركزي الفلسطيني، ٢٨-٢٩ تشرين الأول، ٢٠١٨». www.Wafa.ps
٢٣. وكالة وفا. «الدورة الثالثة والعشرون للمجلس الوطني الفلسطيني: دورة القدس وحماية الشرعية الفلسطينية، ٣٠ نيسان - ٣ أيار ٢٠١٨». www.Wafa.ps

المراجع بالإنجليزية

- Baskin, Gershon (27/ 9/ 2018). “ The Wake Up Call will Still Ring Loudly “. The Jerusalem Post.
- Baskin, Gershon (13/ 9/ 2018). “ Why I Support a Palestinian List in Jerusalem?”. The Jerusalem Post.
- Blake Jonathan , Bartels Elizabeth M, Efron Shira, and Reiter Yitzhak (2018). What Might Happen if Palestinians Start Voting in Jerusalem Municipal Elections?. Rand Corporation.
- www.rand.org/t/RR2743
- Hasson, Nir (5/ 9/ 2018). “ Not an Israeli Citizen, East Jerusalemite Sees his Mayoral Run as Part of Palestinian Struggle”. Haaretz.
- Hasson, Nir(29/2022 /5/). “ Just 5 Percent of East Jerusalem Palestinians have received Israeli Citizenship since 1967”. www.haaretz.com
- Ir- Amim (July ,2022). Three Years Since the Implementation of Government Decision 3790 for Socio- Economic Investment in East Jerusalem. www.ir-amim.org.il
- Kroll- Zeldin , Oren (Spring 2017). “ Finding Non- Violence in Jerusalem: The Palestinian Boycott of Jerusalem Municipal Elections since 1967”. Tikkun Magazine: Vol.32, No.2.
- Palestine Center for Policy and Survey Research (March 20th,2018). “ Press Release: Public Opinion Poll No. 67”.
- Palestine Center for Policy and Survey Research (July 4th, 2018). “ Press Release: Public Opinion Poll No. 68”.
- Salem , Walid (Summer 2018). “ The East Jerusalem Municipality, Palestinian Policy Options and Proposed Alternatives”. Jerusalem Quarterly Journal: No. 74. pp. 120- 136.

التحول المستدام إلى نظام الطاقة المتجددة في فلسطين - تطور في النموذج المرحلي

د. عماد برياء *

مقدمة

سترتفع في منطقة هي من أكثر المناطق معاناةً من الإجهاد المائي في العالم. في الواقع، تقع قضايا الطاقة في صلب الكثير من هذه التحديات. فالمنطقة تتميز باعتمادها الكبير على النفط والغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة. ومع أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ككل تعتبر من كبرى المناطق المنتجة للطاقة، تعاني دولٌ كثيرة فيها لتلبية الطلب المحلي المتزايد. وهنا يعدّ التحول نحو أنظمة الطاقة القائمة على الطاقة المتجددة طريقةً واعدة لتلبية هذا الطلب. كما يساعد هذا التحول على خفض انبعاث الغازات الدفيئة بموجب اتفاق باريس للمناخ. بالإضافة إلى ذلك، ينطوي استخدام الطاقة المتجددة على إمكانية

تواجه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة كبيرة من التحديات، من بينها تسارع النمو السكاني وتباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة إلى جانب الضغوط البيئية الكبيرة. تفاقمت هذه التحديات بفعل القضايا العالمية والإقليمية، على غرار تغير المناخ. وفيما تعاني هذه المنطقة أصلاً من هشاشة حادة بسبب ظروفها الجغرافية والبيئية، سوف تزداد تأثراً بالتبعات السلبية الناجمة عن تغير المناخ في المستقبل. وما سيحدث على وجه الخصوص هو أن الجفاف سيزداد، ودرجات الحرارة

* خبير طاقة - جامعة النجاح الوطنية.

زيادة النمو الاقتصادي والعمالة المحلية والحد من القيود المالية.

على خلفية النمو السريع في الطلب على الطاقة بسبب النمو السكاني وتغير سلوك المستهلك وارتفاع وتيرة التحضر وغير ذلك من العوامل - كالتحول الصناعي وتحلية المياه وزيادة استخدام الكهرباء للتبريد - بدأت الطاقة المتجددة تستقطب الاهتمام في المنطقة. ومن أجل ضمان أمن الطاقة على المدى الطويل وتحقيق الأهداف المتعلقة بتغير المناخ، وضعت معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خططاً طموحة لزيادة إنتاجها من الطاقة المتجددة. فالإمكانات الكبيرة التي تتمتع بها هذه المنطقة لإنتاج الطاقة المتجددة، ولا سيما طاقة الرياح والطاقة الشمسية، تتيح الفرصة لإنتاج طاقة كهربائية متعادلة من حيث الأثر الكربوني بشكل شبه كامل، وتعزيز الازدهار الاقتصادي. غير أن الوقود الأحفوري لا يزال مصدر الطاقة السائد في معظم دول المنطقة، حتى أن الاعتماد على واردات الوقود الأحفوري في بعض الدول ذات الكثافة السكانية العالية يشكل خطراً من حيث أمن الطاقة والإنفاق في الموازنة العامة.

ومن أجل المساعدة على التحول للاعتماد أكثر على أنظمة الطاقة المتجددة، تم تطوير نموذج مرحلي لعمليات التحول نحو الطاقة القائمة على مصادر الطاقة المتجددة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ينظم هذا النموذج

عملية التحول عبر الوقت من خلال مجموعة من المراحل الانتقالية. وهو ينطلق من النموذج المرحلي الأثلاثي ليُستكمل بتصورات حول إدارة المرحلة الانتقالية وخصائص المنطقة. تُعرّف المراحل وفقاً للعناصر والعمليات الرئيسية التي تكوّن كل مرحلة، ويُسلط الضوء على الاختلافات النوعية بين المراحل. تركّز كل مرحلة على التطور التكنولوجي، وتُقدّم في الوقت نفسه رؤى حول التطورات المترابطة في الأسواق والبنى التحتية والمجتمع. وتوفر الرؤى التكميلية المستمدة من الأبحاث في مجال الاستدامة دعماً إضافياً لإدارة التغيير طويل الأجل في أنظمة الطاقة على مرّ المراحل. بناءً على ذلك، يقدم النموذج المرحلي لمحة عامة عن عملية انتقالية معقدة، ويسهّل وضع الاستراتيجيات والأدوات الخاصة بالسياسات في مرحلة مبكرة وفق متطلبات المراحل المختلفة التي تجتمع لتشكّل الرؤية التوجيهية الشاملة.

في هذه الورقة، تم تطبيق النموذج المرحلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا على فلسطين. فجرى تقييم الوضع الراهن للتطورات وتحليله بالاستناد إلى النموذج المرحلي.. وبالنتيجة، تم اقتراح المزيد من الخطوات لتحقيق التحول وفقه.

النموذج المرحلي للتحويلات نحو الطاقة المتجددة

إن النموذج المرحلي للتحويلات في مجال الطاقة نحو أنظمة الطاقة منخفضة الكربون القائمة على مصادر الطاقة المتجددة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو نموذج وضعه فيشديك وآخرون (Fischedick et al . 2020). وينطلق هذا النموذج لعملية تحول نظام الطاقة في ألمانيا. فقد طور فريق فيشديك وهنينغ نموذجًا من أربع مراحل لتحويل نظام الطاقة في ألمانيا. ترتبط المراحل الأربع لهذه النماذج بالافتراضات الرئيسية المستخلصة من الخصائص الأساسية لمصادر الطاقة المتجددة، وهي تحمل التسميات التالية: ١- إطلاق الطاقة المتجددة ٢- تكامل النظام ٣- الطاقة المحولة إلى وقود/غاز ٤- نحو مصادر متجددة بنسبة ١٠٠٪.

يتضمن النموذج المرحلي افتراضًا أساسيًا هو ازدياد حصة طاقة الرياح والطاقة الشمسية في مزيج الطاقة. ويشمل ذلك استخدام الكهرباء بشكل مباشر في قطاعات الاستخدام النهائي التي تعتمد حاليًا على الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي بشكل رئيس. في هذا الإطار، لا بد من التركيز بشكل كبير على تكييف البنية التحتية للكهرباء لأنه يجب ضمان التوازن بين إمدادات الكهرباء واستخراجها (خصوصًا من مصادر الطاقة المتجددة المتقلبة) من أجل الحفاظ على استقرار الشبكة.

تعتبر المراحل الأربع ضرورية لإنشاء نظام طاقة قائم بالكامل على مصادر الطاقة المتجددة. في المرحلة الأولى، يتم تطوير تقنيات الطاقة المتجددة وطرحها في السوق. كما تُخفض التكاليف من خلال برامج البحث والتطوير والسياسات المتعلقة بالطرح الأولي في السوق. أما في المرحلة الثانية، فتتخذ تدابير مخصصة لدمج مصادر الكهرباء المتجددة في نظام الطاقة. وهي تشمل المرونة في إنتاج الطاقة من الأحافير المتبقية، وإقامة وسائل التخزين وتحقيق تكاملها، وتفعيل مرونة جانب الطلب. في المرحلة الثالثة، يصبح من الضروري تخزين الكهرباء المتجددة تخزينًا طويل الأجل بهدف تحقيق التوازن بين الفترات التي يتجاوز فيها العرض الطلب، وهذا يزيد حصة الطاقة المتجددة. كما تصبح تطبيقات الطاقة المحولة إلى وقود أو غاز جزءًا لا يتجزأ من نظام الطاقة في هذه المرحلة، وتزداد أهمية الواردات من المواد ناقلة الطاقة القائمة على مصادر الطاقة المتجددة. وفي المرحلة الرابعة، تستعاض القطاعات كافة عن الوقود الأحفوري بمصادر الطاقة المتجددة. ولا بد من أن تكون كل المراحل متصلة بسلسلة لتحقيق الهدف المتمثل بالحصول على نظام طاقة قائم على الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪. وقد استُكمل النموذج المرحلي برؤى مستمدة من أبحاث خاصة بعمليات الانتقال إلى الاستدامة من أجل وصف التغييرات الطويلة الأجل التي تحدث في أنظمة الطاقة خلال هذه المراحل الأربع.

من أجل تلبية الزيادة المتوقعة في الطلب الإجمالي على الطاقة، يزداد حجم الطاقة المتجددة في المرحلتين الأولى والثانية بشكل كبير بدون عرقلة الأعمال الحالية للصناعات التي توفر الوقود الأحفوري والغاز الطبيعي. وحيث أن الشبكات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة في قدرتها على استيعاب الحصص المتزايدة من مصادر الطاقة المتجددة، تزيد بالنتيجة أهمية التركيز على تحديث الشبكات وتوسيعها خلال المرحلة الأولى. علاوة على ذلك، يجب أن تبدأ المرحلة الثانية في وقت أبكر مما كانت عليه في الحالة الألمانية، وقد تنطوي أعمال التطوير في بعض الدول على تركيز أكبر على الحلول المخصصة للتطبيقات خارج الشبكة والشبكات الصغيرة المعزولة. ويمكن تلبية الطلب المحلي المتزايد على الطاقة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بواسطة الطاقات القائمة على الموارد المتجددة والمواد الناقلة للطاقة، مثل الوقود الاصطناعي والغازات الاصطناعية. وبينما تلعب الواردات في ألمانيا دوراً مهماً في المراحل اللاحقة (المرحلة الثالثة على وجه الخصوص)، يمكن تصدير فائض الطاقة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتوفير فرص اقتصادية محتملة في المرحلة الرابعة. كما أن تزايد القدرة التنافسية العالمية للطاقات المتجددة يتيح فرصة لتسريع مراحل تكوين المجالات المتخصصة في كل مراحل العملية

ويشار إلى أن أنظمة الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي في مرحلة التطوير. وتعتبر الطاقات المتجددة جذابة لأنها توفر الاستدامة وأمن الطاقة، كما أنها قادرة على تحفيز الازدهار الاقتصادي. لكن الظروف المناسبة لتطوير صناعات الطاقة المتجددة ضعيفة بسبب غياب الأطر الداعمة لريادة الأعمال والابتكار التكنولوجي. وفي حين تلعب الجهات الفاعلة الخاصة في ألمانيا دوراً كبيراً في محطات الطاقة الكهروضوئية وطاقة الرياح صغيرة الحجم، تؤدي الشركات المملوكة للدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دوراً محورياً في المشاريع الكبرى. ويعتبر حشد رأس المال عاملاً مهماً إضافياً يتطلب استراتيجيات مخصصة.

تعديل افتراضات النموذج وفقاً لخصائص دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لا بد من تكييف مراحل النموذج المرحلي الأصلي لتتوافق مع خصائص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبناءً على عمل فيشديك وآخرون (٢٠٢٠)، طالت التغييرات التي أجريت على النموذج الأصلي مراحله الأربع وتوصيفاتها الوقتية. وقد استُكمل وصف «طبقة النظام» بتركيز أقوى على الإخلال بالنظام، وسُلط الضوء على «الطبقة المتخصصة» في كل مرحلة تمهيداً للمرحلة اللاحقة.

بيان وقائع

اتفاق باريس للمناخ، غير مصادق عليه
استراتيجية النمو الأخضر
أهداف الطاقة المتجددة
سياسات تنظيمية لتنفيذ عمليات الطاقة المتجددة
استراتيجية كفاءة الطاقة
استراتيجية تحويل فائض الطاقة إلى استخدامات
أخرى («الطاقة إلى أكس»)

الطاقة المتجددة هي خيار مهم للمساهمة في تلبية احتياجات الطاقة الفلسطينية. ومع ذلك، فقد أعاق عدم الاستقرار السياسي مبادرات التنمية وكما أعاق الاستثمارات الخاصة من التوسع بالاستثمار بمصادر الطاقة المتجددة على نطاق واسع. علاوة على ذلك، فإن الظروف الإقليمية المجزأة خلقت تحديات أمام التنمية واسعة النطاق لمصادر الطاقة المتجددة وخيارات التخزين.

تهدف هذه الدراسة إلى زيادة النقاش حول نظام الطاقة المستقبلي في فلسطين من خلال توفير رؤية إرشادية شاملة للانتقال إلى نظام الطاقة القائم على الطاقة المتجددة. في ضوء ما سبق، يتم تقديم تقييم مفصل للوضع الراهن ولتطور العملية الانتقالية في نظام الطاقة الفلسطيني وفقاً لنموذج المرحلة المقترح لعملية تحول الطاقة لدعم استراتيجيات السياسة المناسبة وتطويرها.

الانتقالية. لكن سيتوجب دمج عمليات تكوين المجالات المتخصصة في الاستراتيجيات المحلية، فضلاً عن إنشاء مؤسسات تدعم التطورات المتخصصة وتكييفها مع سياق الدولة المعنية.

تطبيق النموذج على فلسطين

تصنيف التحول في نظام الطاقة الفلسطيني بالاستناد إلى النموذج المرحلي

يعتبر قطاع الطاقة الفلسطيني حالة فريدة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأخرى. هناك العديد من الأسباب لذلك: نقص الموارد الطبيعية، والبيئة السياسية غير المستقرة، والأزمة الاقتصادية الحالية، وارتفاع الكثافة السكانية.

علاوة على ذلك، تعتمد فلسطين كلياً على واردات الوقود الأحفوري والكهرباء، ومعظمها من إسرائيل المجاورة لها. تنقسم فلسطين جغرافياً إلى منطقتين (الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية) وقطاع غزة)، ويواجه قطاع الطاقة العديد من التحديات، كنتيجة للحصول على إمداد غير مستقر وغير موثوق من الكهرباء مع انقطاعات متكررة والتي تؤثر على حياة الفلسطينيين اليومية.

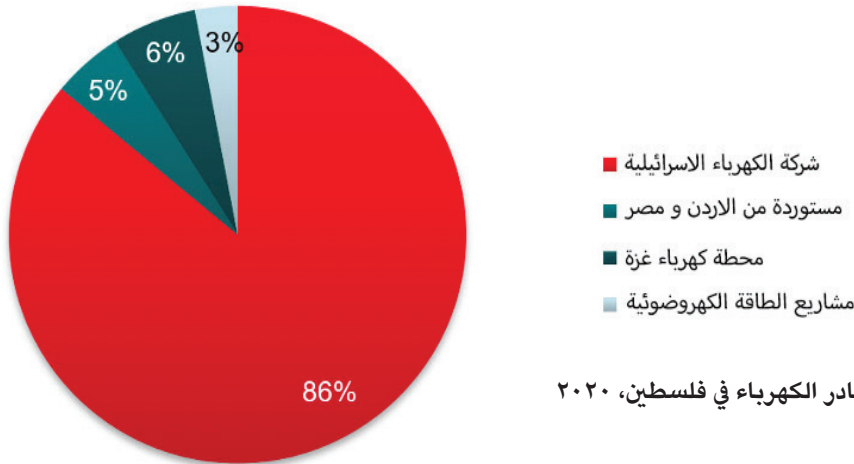
تتمتع فلسطين بإمكانات غنية من الطاقة المتجددة وقد أقرت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية (PENRA) بأن مصادر

تقييم الوضع الراهن والاتجاهات السائدة على مستويي المشهد والنظام

يناقش هذا القسم الحالة والاتجاهات الراهنة في نظام الطاقة الفلسطيني من ناحية العرض والطلب وقطاع النفط والغاز والطاقة المتجددة والبنية التحتية وشبكة الجهات الفاعلة والتطورات في السوق.

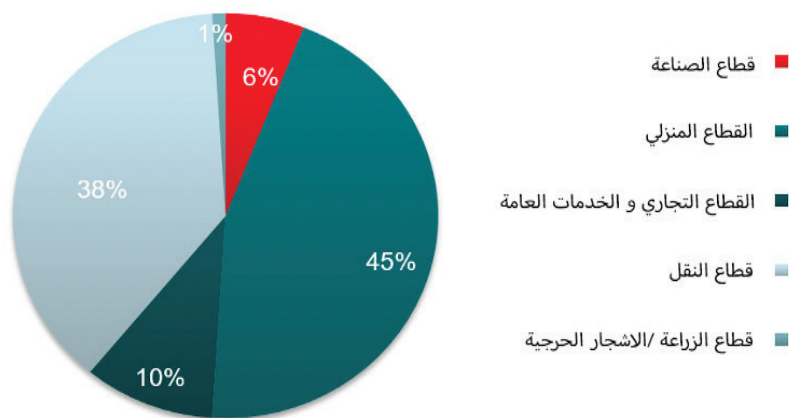
العرض والطلب على الطاقة

يعتمد قطاع الكهرباء الفلسطيني اليوم بشكل أساسي على مصادر الطاقة المستوردة، حيث توجد محطة كهرباء محلية واحدة في النصيرات بغزة شُيِّدت عام ٢٠٠٢، وقدرتها الإنتاجية ١٤٠ ميغاواط، إلا أنها تعمل حالياً بنسبة ٥٠٪ فقط بسبب ارتفاع أسعار المحروقات. في العام ٢٠٢٠، وفرت محطة توليد الكهرباء في غزة (GPP) ما يكفي من الطاقة لتلبية ٦٪ من إجمالي الطلب على الكهرباء، في حين تم استيراد نحو ٥٪ من إجمالي إمدادات الكهرباء من الأردن ومصر (الشكل الآتي)، وقد كانت شركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC) أكبر مصدر للكهرباء (بنسبة ٨٦٪) في فلسطين، حيث وفرت ٩٩٪ من إجمالي إمدادات الكهرباء في الضفة الغربية و ٦٤٪ في غزة، بينما شكلت أنظمة الخلايا الكهروضوئية نسبة ٣٪ من إمدادات الكهرباء.



الشكل: مصادر الكهرباء في فلسطين، ٢٠٢٠

في العام ٢٠١٨، بلغ إجمالي استهلاك الطاقة النهائي لفلسطين نحو ١٧٩٥,٥ كيلو طن نفط، وتمثل الطاقة الكهربائية ٣١٪ من إجمالي الطاقة المستهلكة. ومن حيث الاستهلاك القطاعي في العام ٢٠١٨، كان القطاع المحلي أكبر مستهلك للطاقة بنسبة (٤٥٪)، يليه قطاع النقل (٣٨٪)، ثم قطاع الخدمات التجارية والعامة (١٠٪)، بينما يستهلك القطاع الصناعي ٦٪ والقطاع الزراعي ١٪ (الشكل الآتي):



الشكل: الاستهلاك النهائي للطاقة في الأراضي الفلسطينية حسب القطاع، ٢٠١٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٢٠، ميزان الطاقة في فلسطين، ٢٠١٠-٢٠١٩. رام الله - فلسطين

مختلفة من أنظمة التدفئة. تعتبر السخانات الكهربائية من أنظمة التدفئة السائدة، والتي تستخدم أيضاً على نطاق واسع في مخيمات اللاجئين، بالإضافة إلى غاز البترول المسال والتي تمتاز بميزة الدفع المسبق، مما يجعل من السهل التحكم في التكاليف (المرجع نفسه). إن متوسط استهلاك الكهرباء السنوي لأسرة نموذجية منخفض نسبياً مقارنة بمتوسط الاستهلاك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يبلغ نحو ٣٦٧٢ كيلوواط ساعة، بالإضافة إلى أن المتوسط الشهري يختلف بين المناطق:

يمثل استهلاك الطاقة المنزلي الحصة الأكبر من استهلاك الطاقة والذي يشمل الكهرباء والطاقة المتجددة (الحرارية في الغالب) والحطب والبنزين والديزل وكيراسين وغاز البترول المسال. على الرغم من أن نسبة كهربة الأراضي الفلسطينية تبلغ ٩٩٪ فإن بعض المناطق في الضفة الغربية على وجه الخصوص، ليس لديها إمكانية الوصول للكهرباء، حيث لا تزال بعض القرى تستخدم مصابيح الكيروسين القديمة والغاز للإضاءة والحطب للطهي، أما بالنسبة لتدفئة الأماكن يعتمد الفلسطينيون على أنواع

الطاقة، حيث أن الاستهلاك الكلي قل بنسبة ١٢٪ نتيجة توقف الأنشطة الصناعية و التجارية كما أدى الإغلاق المفروض إلى إعاقة تنفيذ بعض المشاريع المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة.

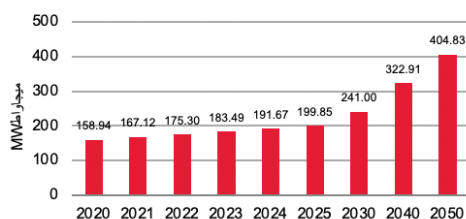
في إطار هذه الدراسة تم عمل حسابات خاصة أظهرت حدوث زيادة ملحوظة في استهلاك الكهرباء الإجمالي في فلسطين بحلول ٢٠٥٠ نتيجة النمو السكاني والتطور الصناعي وزيادة مستويات المعيشة. تظهر نتائج النمذجة أنه بحلول العام ٢٠٣٠، يمكن أن يصل طلب الذروة الكهربائية إلى ٢٧١٩ ميجاوات، ويزيد بحلول العام ٢٠٥٠ إلى ٤٦٢٠ ميجاوات (بافتراض زيادة الطلب السنوي بنحو ٦٪). في الشكل الآتي تُعرض توقعات الحمل المستقبلي لكل شركة من شركات توزيع الكهرباء التي تزود الأراضي الفلسطينية، وكذلك المجالس المحلية (الهيئات المحلية - LGUs) المشاركة في قطاع التوزيع هي: شركة كهرباء محافظة طوباس (TEDCO)، شركة توزيع كهرباء الشمال (NEDCO)، شركة كهرباء القدس (JDECO)، شركة كهرباء الخليل (HEDCO)، شركة كهرباء الجنوب (SELCO)، وشركة توزيع كهرباء غزة. (GEDCO).

متوسط الاستخدام في المنطقة الوسطى ٤٤٢ كيلوواط/ ساعة، وفي الجنوب ٢٩٤ كيلوواط/ ساعة، وفي الشمال ٢٧٢ كيلوواط/ ساعة، وفي غزة ٢٦٥ كيلوواط/ ساعة. وهناك تصاعد في استهلاك الكهرباء المنزلية: ففي العام ٢٠٠٩ كان متوسط الاستهلاك ٢٧٥ كيلوواط ساعة، بينما بلغ ٣٠٦ كيلوواط ساعة بحلول العام ٢٠١٥، حيث تُظهر البيانات التاريخية معدل نمو سنوي يزيد عن ٦٪ لاستهلاك الكهرباء خلال بعض الفترات.

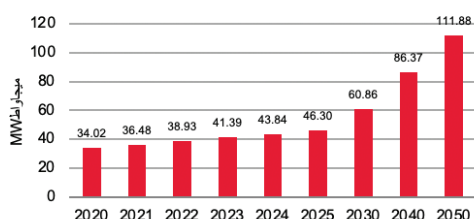
في ٢٠٢٠، اتضح أن الاستهلاك الطاقى الإجمالي لجميع شركات توزيع الكهرباء هو ٥٤٦٠ جيجاواط ساعة، بالإضافة إلى ١١٩٦,٣٧ جيجاواط ساعة استهلاك طاقى في الهيئات المحلية في الضفة الغربية، وبناء عليه، فإن مجموع الاستهلاك الطاقى يبلغ ٦٦٥٦,٣٧ جيجاواط ساعة في الضفة الغربية، وعليه إجمالي ذروة الطلب ١٨٧٧,٧ ميجاواط. وفي حين أن قطاع غزة يحتاج نحو ٦٩٠ ميجاواط من الكهرباء خلال موسم الذروة، بينما يبلغ إجمالي السعة المتاحة فقط ٢٨٠ ميجاواط ؛ نحو ١٢٠ ميجاواط من شركة الكهرباء الاسرائيلية، ونحو ١٣٠ ميجاواط من محطة كهرباء غزة ونحو ٣٠ ميجاواط من مصر، في الوقت الحالي يتوفر فقط ٢١٠ ميجاواط من أصل ٢٨٠ ميجاواط تزود شركة الكهرباء الإسرائيلية معظمها.

خلق وباء كوفيد-١٩ عالميًا تحديات في قطاع

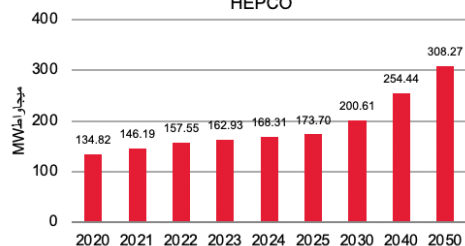
ذروة الطلب المتوقعة (ميجاواط) - شركة كهرباء الشمال
NEDCO



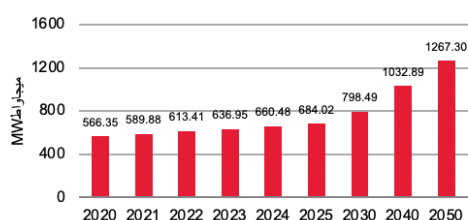
ذروة الطلب المتوقعة (ميجاواط) - شركة كهرباء طرابلس
TEDCO



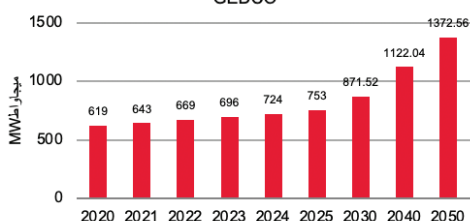
ذروة الطلب المتوقعة (ميجاواط) - شركة كهرباء الخليل
HEPCO



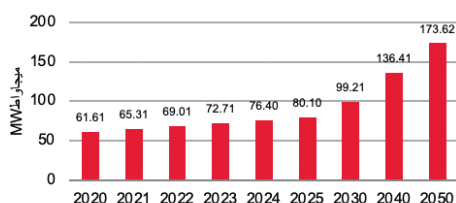
ذروة الطلب المتوقعة (ميجاواط) - شركة كهرباء محافظة القدس
JDECO



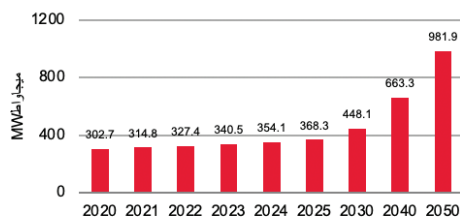
ذروة الطلب المتوقعة (ميجاواط) - شركة كهرباء غزة
GEDCO



ذروة الطلب المتوقعة (ميجاواط) - شركة كهرباء الجنوب
SELCO



ذروة الطلب المتوقعة (ميجاواط) - الهيئات المحلية
LGUs



ناتج عن إمكانات الطاقة الشمسية المحتملة المقدرة بـ ٤,١٧٤ ميجاوات جنباً إلى جنب مع طاقة الرياح والكتلة الحيوية البالغة ٧٢ ميجاوات (MeetMED، 2020). إن استغلال إمكانات الطاقة المتجددة في فلسطين سيعتمد بشكل أساسي على توافر الأراضي وإمكانية الوصول إليها في المناطق ب و ج (خالدي Khaldi و سونيكلا Blank، 2020)، لأن معظم إمكانات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح واسعة النطاق تقع في المنطقة المصنفة «ج»، والتي لا يمكن الوصول إليها حالياً لأنها تقع تحت سيطرة إسرائيل.

تعد الطاقة الشمسية من أهم إمكانات الطاقة المتجددة في فلسطين، حيث تستفيد الأراضي الفلسطينية من أحد أعلى مستويات الإشعاع الشمسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بمتوسط يومي يبلغ نحو ٥,٤ كيلو واط في الساعة/ م ٢، في كانون الأول، يمكن أن يصل الإشعاع الشمسي اليومي إلى ٢,٦٣ كيلو واط في الساعة/ م ٢، بينما في حزيران يمكن أن يصل الإشعاع إلى ٨,٤ كيلو واط في الساعة/ م ٢، في المجموع، تقدر إمكانات الطاقة الشمسية على أسطح المنازل في غزة بـ ١٦٣ ميجاوات، بينما تبلغ إمكانات الضفة الغربية ٥٣٤ ميجاوات، تشير هذه القيم إلى توفر إمكانات جيدة للطاقة الشمسية لاستخدامها في تطبيقات مثل أنظمة تسخين المياه وأنظمة التجفيف وتحلية المياه

بشكل عام، من المتوقع أن يزداد الطلب المستقبلي على الطاقة إلى جانب الكهرباء بشكل كبير، حيث يؤثر التحدي الناجم عن عدم القدرة على التنبؤ بإمدادات الطاقة بشكل سلبي على الاقتصاد على المستوى المحلي. وقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها قطاع الطاقة الفلسطيني، ولا تستطيع فلسطين حالياً تلبية طلبها من الطاقة ولا تطوير بدائل للوقود الأحفوري لتلبية احتياجاتها المتزايدة. وعليه، يبدو من المناسب تصنيف فلسطين على أنها في مستوى ما قبل المرحلة لنموذج مرحلة وصف الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الطاقة المتجددة

تقدر المصادر المتجددة بنحو ١٨٪ من إجمالي استهلاك الطاقة الحالي في فلسطين، بما يعادل ٢,٢٨٧ جيجاوات ساعة (كطاقة كهربائية) للاستخدام الحراري، وهذا لا يشمل مصادر الطاقة المتجددة الحديثة مثل الطاقة الشمسية لتسخين المياه فحسب، بل يشمل أيضاً حصصاً كبيرة من الكتلة الحيوية التقليدية بما لذلك من آثار سلبية مرتبطة بهذه المصادر على الصحة والبيئة. وضمن هذا المزيج من الكهرباء، فإن حصة مصادر الطاقة المتجددة تبلغ حالياً ٣٪ (الشكل ٤ ٢). وفقاً لدراسة للبنك الدولي، تبلغ إمكانات الطاقة المتجددة في فلسطين نحو ٤,٢٤٦ ميجاوات (MeetMED، ٢٠٢٠)؛ وذلك

لا يمكن استخدام أنظمة الطاقة الشمسية على نطاق واسع إلا في الضفة الغربية، حيث أن كثافة السكان في غزة تعني عدم توفر أراضٍ كافية هناك. في المنطقتين (أ) و (ب)، تبلغ إمكانات الطاقة الشمسية على نطاق واسع ١٠٣ ميجاوات، في حين أن أكثر الإمكانات الواعدة هي للمنطقة (ج)، والتي يمكن أن تولد ٣٣٧٤ ميجاوات. يلخص الجدول الآتي إمكانات الطاقة الشمسية في فلسطين التي تبلغ ٤,١٧٤ ميجاوات.

والضح. ومع ذلك، حتى الآن، سيطرت أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية والحرارية الصغيرة على السوق الفلسطينية، في حين أن المشاريع الكبيرة مفقودة. وفي العام ٢٠١٥، استخدم نحو ٥٧٪ من الأسر أنظمة تسخين المياه بالطاقة الشمسية. ومع ذلك، فقد انخفض استخدام مثل هذه الأنظمة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة، حيث أدى الحصار والقيود المفروضة على استيراد المعدات التقنية إلى إعاقة استخدام التكنولوجيا في قطاع غزة، وفي الضفة الغربية أدى التحول إلى سخانات المياه الكهربائية إلى انخفاض الطلب على أنظمة التدفئة الشمسية.

جدول: إمكانات الطاقة الشمسية في الضفة الغربية و غزة (ميغاواط)

انظمة الطاقة الكهروضوئية الكبيرة أو الطاقة الشمسية المركزة				
المجموع (ميغاواط)		المنطقة ج	المنطقة w أو ب	
3,477		3,374	103	الضفة الغربية
0				قطاع غزة
3,477				المجموع
انظمة الطاقة الكهروضوئية على الاسطح				
المجموع (ميغاواط)	المنزلية	العامة	التجارية	
534	490	13	31	الضفة الغربية
163	136	8	19	قطاع غزة
697	626	21	50	المجموع

يلخص الجدول الآتي مشاريع الطاقة الشمسية؛ ما تم تركيبه وتشغيله والمتعاقد عليه حتى نيسان ٢٠٢١ في فلسطين، والتي تبلغ طاقتها الإجمالية الإجمالية ٢٠٢,٧٩٧ ميجاوات. وبحسب سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية، فإن المشاريع القائمة والتشغيلية تصل إلى ١١٨,٩٥٨ ميجاوات، بينما تبلغ قدرة المشاريع المتعاقد عليها التي هي قيد التطوير ٨٣,٨٣٩ ميجاوات.

جدول: مشاريع الطاقة الشمسية ما تم تركيبه وتشغيله والمتعاقد عليه في فلسطين

الموقع	المشاريع المتعاقد عليها (ميغاواط MW)	المشاريع المنفذة و المشغلة (ميغاواط MW)	المجموع
شركة كهرباء محافظة القدس (JDECO)	12.95	29.271	42.221
شركة توزيع كهرباء الشمال (NEDCO)	2.195	11.603	13.798
شركة كهرباء منطقة طوباس (TEDCO)	20.33	5.989	26.319
شركة كهرباء الخليل (HEPCO)	2.321	5.722	8.043
شركة كهرباء الجنوب (SELCO)	4.25	3.196	7.446
قطاع غزة	15.676	12.992	28.668
الهيئات المحلية (LGUs)	26.117	50.185	76.302
المجموع	83.839	118.958	202.797

(المصدر: بيانات تستند إلى سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية)

وفي المنطقة المصنفة «ج»، التي تغطي ٧٠٪ من الأراضي الفلسطينية، توجد بعض المناطق الجبلية الواعدة غير المكتظة بالسكان حيث يمكن حصاد طاقة الرياح. ومع ذلك، فإن هذه المناطق لا تزال خارج سيطرة السلطة الفلسطينية، ما يشكل أحد المعوقات الرئيسية.

تلعب الكتلة الحيوية بالفعل دوراً مهماً في إمداد الطاقة، ويعتبر الخشب أكثر أنواع الوقود الحيوي شيوعاً، ويستخدم بشكل أساسي للتدفئة في الشتاء، والخبز، والطهي، وتسخين المياه. في العام ٢٠١٥، استخدمت نحو ٣٤٪ من الأسر الكتلة الحيوية كمصدر للوقود (المرجع نفسه). كما يعتبر زيت الزيتون نوعاً آخر من الوقود البارز، وهو منتج ثانوي لعصر الزيتون يمكن استخدامه لتدفئة المنازل وتسخين المياه (المرجع نفسه). حتى الآن، لم تُجر أي دراسة علمية فعالة لتحديد إمكانات استخدام الكتلة

إلى جانب الطاقة الشمسية، تمتلك فلسطين أيضاً بعض الإمكانيات لطاقة الرياح، ومع ذلك، لا توجد قياسات متقدمة لسرعة الرياح في فلسطين للإشارة إلى إمكانات طاقة الرياح بالتفصيل. تم تدمير بعض محطات الأرصاد الجوية من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال اجتياح الضفة الغربية. لذلك، توجد تقديرات نظرية فقط، وهذه تشير إلى أن المناطق الجبلية (تقع معظمها في المنطقة ج) في نابلس ورام الله والقدس والخليل لها متوسط سرعة رياح سنوي يتراوح بين ٤ م/ث و ٨ م/ث ويعتبر هذا معتدلاً. يبلغ المتوسط السنوي لإمكانات الرياح في وادي الأردن نحو ١٥٠ كيلوواط ساعة/متر مربع، ويسجل معظم مناطق الضفة الغربية إمكانية تتراوح بين ٣٠٠-٤٥٠ كيلو واط ساعة/متر مربع، وفي بعض المناطق في الشمال والجنوب يمكن أن تصل الإمكانيات إلى ٦٠٠ كيلو واط ساعة/متر مربع،

الحيوية الحديثة على سبيل المثال على شكل غاز حيوي في فلسطين.

طورت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية رؤية إستراتيجية للطاقة لقطاع الطاقة الفلسطيني لاستغلال إمكانات الطاقة المتجددة في العام ٢٠١٠، تركز على الطاقات المتجددة، وتشمل إعادة هيكلة قطاع الطاقة وتطويره بأكمله من خلال التدابير القانونية والتشريعية والتنظيمية والمؤسسية. تشمل تفاصيل استراتيجية الطاقة المتجددة مرحلتين لتحقيق هدف ١٣٠ ميجاوات من الطاقة المتجددة بحلول العام ٢٠٢٠، المرحلة الأولى؛ من ٢٠١٢-٢٠١٥، حيث تم تحديد هدف ٢٥ ميجاوات من توليد الطاقة المتجددة، وكجزء من هذه المرحلة الأولى، أطلقت سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية المبادرة الفلسطينية للطاقة الشمسية (PSI) بهدف تركيب ٥ ميجاوات من أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية الصغيرة لتعزيز هذه التكنولوجيا بشكل أفضل، وتهدف PSI إلى تثقيف الناس وزيادة الوعي حول الطاقة الشمسية لتشجيع الفلسطينيين على تبني الطاقات المتجددة. في البداية، كانت هناك خطط لتركيب أنظمة شمسية صغيرة على أسطح المباني السكنية على الشبكة بقدرة ١-٥ كيلوواط من الطاقة الكهروضوئية على ١٠٠٠ منزل. ويمكن للأسر التقدم بطلب للحصول على قروض خضراء لشراء أنظمة الطاقة الشمسية

من المطورين أو القائمين بالتركيب، وسيتم دفع تعريفة التغذية مقابل الطاقة المباعة للشبكة. وقد بدأت المرحلة الثانية من الاستراتيجية في العام ٢٠١٦ واستمرت حتى العام ٢٠٢٠. وكان هدفها هو الوصول إلى قدرة مجمعة تبلغ ١٣٠ ميجاوات من أنظمة الطاقة المتجددة بحلول العام ٢٠٢٠، وهذا الهدف يعادل توليد ١٠٪ من إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. على الرغم من إدخال العديد من المخططات لدعم استيعاب مصادر الطاقة المتجددة في فلسطين فإن أهداف الطاقة المتجددة لعام ٢٠٢٠ لم تتحقق كلياً، وتشمل المخططات: مخطط تعرفه الربط الكهربائي (FiT) ونظام صافي القياس ونظام الترخيص ونظام المناقصات، وينطبق مخطط FiT على القطاع السكني للأنظمة التي تصل إلى ٥ كيلوواط والتي تضمن عائداً خلال عمر تشغيل النظام (عادةً نحو ٢٠ عاماً). وينطبق مخطط صافي القياس على أنظمة الطاقة التي يتراوح حجمها بين ٥ كيلو واط و ٩٩٩ كيلو واط. يجبر هذا المخطط شركات التوزيع على شراء الكهرباء الزائدة الناتجة عن الأنظمة الكهروضوئية، وبهذا يتم توفير ائتمانات للمستهلك الذي يُحاسب فقط على صافي استخدام الكهرباء كل شهر. بالنسبة لمحطات الطاقة الكبيرة (بسعة تزيد عن ١ ميجاوات)، توقع الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء (PETL) اتفاقية شراء الطاقة (PPA)

في الختام، فإن انتقال الطاقة في فلسطين يتحرك بناءً على الحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة وتقليل اعتماد فلسطين في مجال الطاقة على إسرائيل، وعلى الرغم من أن الطاقات المتجددة يمكن أن تحسن توفير الكهرباء لفلسطين، فإن التطبيقات التكنولوجية اقتصرت على التطبيقات الصغيرة، حيث تقع أكثر المناطق الواعدة في المنطقة المحظورة «ج»، وحالياً، ٣٪ فقط من الكهرباء في فلسطين يأتي من الطاقة الشمسية الكهروضوئية المحلية، ويتم توفير الحصة الأكبر من الكهرباء من قبل إسرائيل، التي تعتبر أن لديها نظام طاقة تقليدياً مع حصص متجددة محدودة. على الرغم من جهود فلسطين لتطوير قطاع الطاقة المتجددة، فإنها لا يزال أمامها طريق طويل. وفقاً لنموذج المرحلة الموصوف، يمكن تصنيف فلسطين على أنها حققت بعض المعايير المطلوبة للمرحلة الأولى، لكنها لا تزال تفتقر إلى التنفيذ الأوسع للطاقة المتجددة والتقييم المحتمل للمشاريع الكبيرة ذات الصلة (مثل طاقة الرياح). لذلك، يمكن تلخيص قطاع الطاقة المتجددة في فلسطين على أنه في مستوى ما قبل المرحلة الأولى.

الاستنتاجات والتطبيقات

يعتبر الفهم الواضح والرؤية المنظمة من المتطلبات الأساسية لتعزيز وتوجيه الانتقال نحو نظام طاقة قائم على الموارد المتجددة بالكامل. تم تكييف النموذج المرحلي لمنطقة الشرق الأوسط

مع المطور لشراء الكهرباء المولدة (المرجع نفسه). في العام ٢٠٢٠ صدر قانون من مجلس الوزراء بتعديل سعر شراء الطاقة الكهربائية بحيث لا يتجاوز ٨٥٪ من معدل شراء الطاقة الكهربائية من مصادر الطاقة التقليدية. تعمل الشركة الفلسطينية لنقل الكهرباء PETL كمشتري وحيد في السوق وبذلك تضمن الشراء. تتفق محطات الطاقة ذات السعة المنخفضة (> ١ ميغاوات) على اتفاقية شراء الطاقة مباشرة مع شركات توزيع الكهرباء أو المجالس المحلية، ومع المجالس القروية.

يمكن للمطورين التقدم بطلب للحصول على مشاريع من خلال العطاءات الحكومية لمحطات التوليد التي تتراوح طاقتها بين ١ ميغاواط و ٥ ميغاواط ويجب أن يقدم العارض الفائز أقل سعر شراء وألا يتجاوز هذا ٨٥٪ من متوسط سعر الشراء. تعمل محطات الطاقة الكهروضوئية على نطاق المرافق (بسعة تتجاوز ١ ميغاوات) على تشجيع استثمار القطاع الخاص من خلال تقديم ميزة التخفيضات الضريبية. يقدم صندوق الاستثمار الفلسطيني (PIF) فرصة استثمارية جادة: فهو يهدف إلى تأمين ٥٠ مليون دولار أميركي لمشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية الصناعية والبنية التحتية الرقمية. صندوق غزة للطاقة الشمسية المتجدد هو آلية أخرى تهدف إلى دعم تركيب الطاقة الشمسية على الأسطح في غزة للمباني السكنية والتجارية والعامة.

وبالتالي، فإن تحديد وتنفيذ أهداف أكثر طموحاً أمر ضروري لبدء انتقال الطاقة على جميع المستويات.

إن تحويل إمدادات الطاقة في فلسطين إلى نظام قائم على الطاقة المتجددة بنسبة ١٠٠٪ يوفر فرصة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي تقليل الاعتماد على الطاقة من إسرائيل والعبء المالي لواردات الوقود الأحفوري باهظة الثمن. وعليه، فإن التحول إلى الطاقة المتجددة يمكن أن يساعد في ضمان إمدادات طاقة فعالة من حيث التكلفة، وتجنب صدمات أسعار النفط والغاز وتقليل الواردات. سيعتمد الانتقال الناجح إلى حد كبير على التمويل المؤسسي المتاح، لكن أيضاً على مشاركة القطاع الخاص.

وشمال أفريقيا مع حالة فلسطين من أجل توفير المعلومات اللازمة لدعم انتقال نظام الطاقة نحو الاستدامة. ويشار إلى أن هذا النموذج استند إلى السياق الألماني، واستُكمل برؤى حول إدارة العملية الانتقالية، ثم عُدل لتبيان الاختلافات بين الافتراضات الأساسية العامة، وخصائص منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسياق الفلسطيني المحدد.

يتضمن النموذج أربع مراحل (هي «إطلاق الطاقة المتجددة»، و«تكامُل النظام»، و«الطاقة المحولة إلى وقود/ غاز» و«نحو مصادر متجددة بنسبة ١٠٠٪»)، وطُبّق لتحديد وتحليل وضع فلسطين على مسار الانتقال إلى الطاقة القائمة على الموارد المتجددة. ويوفّر تطبيق النموذج أيضاً خارطة طريق توضح بالتفصيل الخطوات اللازمة للمضي قدماً في هذا المسار. أما العوامل التي تدفع فلسطين إلى التحول نحو نظام طاقة مستدام فهي في المقام الأول الحاجة إلى تأمين إمداد موثوق بالطاقة الكهربائية، حيث حددت فلسطين لنفسها أهدافاً لزيادة حصتها من الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الإجمالي، وعلى الرغم من أن فلسطين طورت استراتيجية شاملة للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، فإن الدعم التنظيمي للطاقات المتجددة والحوافز المالية كان حتى الآن محدوداً وغير واضح إلى حد ما. وعليه، لا يزال الوقود الأحفوري، وخاصة النفط والديزل، يلعب الدور الرئيس في قطاع الطاقة في فلسطين اليوم.

الانتقال إلى الطاقة المستدامة في فلسطين: مفاهيم أساسية لتعزيز الاستثمارات وتمكينها

د. ياسر الخالدي *

المقدمة

تتطلب التغيرات المناخية السريعة مراجعة مصادر الطاقة الحالية بهدف خفض الانبعاثات الناتجة عن حرق الوقود الأحفوري لمنع المزيد من الأزمات البيئية وجعلها مستدامة. لا يزال الوصول إلى الطاقة لجميع المستهلكين يمثل تحدياً عالمياً لا سيما في بلدان دول الجنوب، مثل فلسطين، حيث تتوفر إمدادات الطاقة التقليدية بشكل غير منتظم، الأمر الذي يجعل النشاطات الاقتصادية أكثر كلفة.

تتمثل أحد الحلول الرئيسية في التحول النموذجي من مصدر طاقة مرتفع التكلفة

وغير مستديم، في تقديم حلول بديلة ذات تكلفة ميسرة ومتاحة بسهولة وصديقة للبيئة، تُعرف بالطاقة الخضراء أو الطاقة المتجددة. تعرف الطاقة المتجددة بأنها الطاقة المشتقة من المصادر الطبيعية، مثل ضوء الشمس أو الرياح، التي هي بطبيعة الحال متوفرة بشكل مستمر. الشمس والرياح ظاهرتان طبيعيتان، لذا فإن مدى توفرهما يعتمد على الطقس والوقت والموقع الجغرافي، حيث يبلغ متوسط الإشعاع الشمسي اليومي في فلسطين ٥,٤ كيلو واط/م^٢.

الميزة الرئيسية للطاقة المتجددة هي أنها لا تتطلب استخراجها من تحت سطح الأرض، ولا تتطلب احتراقاً إضافياً أو تكريراً قبل

* استشاري في مجال الطاقة المستدامة.

والتنقل ومنع تنفيذ المشاريع في مناطق المسماة «ج» التي تقدر بأكثر من نصف أراضي الضفة الغربية في آثار وخيمة على قطاع الطاقة الذي تسيطر عليه إسرائيل، التي تمنع أيضاً التجارة المفتوحة لمصادر الطاقة - مثل الكهرباء والمنتجات البترولية بين فلسطين ودول أخرى. ومع ذلك، فإن تمكين التحولات المستديمة في مجال الطاقة يمكن أن يشكل فرصة لفلسطين للانفكاك التدريجي والتحرر من هذه القيود الاقتصادية والقيود المفروضة على الطاقة. وما يساعد على ذلك، التركيز على إنشاء أنظمة الطاقة المستديمة التي تنفذ في فلسطين مع الأخذ في الاعتبار الجدوى المالية لهذه المشاريع. يعتبر الانتقال من نظم الطاقة التقليدية إلى النظم المستديمة عملية تحتاج إلى رؤى جديدة بسبب انتشار التقنيات اللامركزية الجديدة، وإشراك جهات فاعلة متنوعة متعددة المستويات،^٨ والحاجة إلى مزيج جديد من السياسات. وعليه، يتطلب تحول الطاقة في الاقتصاد العالمي والمحلي إلى دعم حكومي لتمكين تدفق الاستثمارات.

على الصعيد العالمي، يحرك القطاع الخاص استثمارات الطاقة المتجددة وتدعمها السياسات والأدوات الحكومية. في فلسطين، يوجد نمط مماثل، حيث يُنفذ غالبية مشاريع الطاقة المتجددة القطاع الخاص أو بالشراكة معه. أظهرت دراسة حديثة أجراها معهد

أن تصبح قابلة للاستخدام. ومن ثم هناك فائدة كبيرة عند الانتقال من استخدام الوقود الأحفوري إلى استخدام أنظمة الطاقة المتجددة كونها صديقة للبيئة علاوة على أنها تعمل على تقليل الاستهلاك من خلال تدابير كفاءة الطاقة.^٢ التزمت دول عدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بزيادة النسبة المئوية لإنتاج الطاقة المتجددة لتحقيق ١٥-٥٠٪ من إجمالي إمدادات الطاقة بحلول العام ٢٠٣٠،^٣ وعليه، التزمت الحكومة الفلسطينية بتحقيق ١٧٪ (٥٠٠ ميغاواط) من إمدادات الطاقة من مصادر متجددة قبل عام ٢٠٣٠،^٤ فلسطين بلد تحت الاحتلال لأكثر من سبعة عقود، وعلى غرار العديد من بلدان الجنوب العالمي، لا تنتج نفطاً أو غازاً طبيعياً، وبالتالي تفتقر إلى موارد الطاقة، ولا تزال طلبات الطاقة في تزايد بسبب حركة الاقتصاد والأنشطة ونمط الحياة المنزلي الذي يعتمد على الكهرباء.^٥ حدثت تغييرات كبيرة منذ العام ٢٠٠٩ في قطاع الطاقة الفلسطيني مع توسع قطاع الطاقة المتجددة، ورافق هذا التوسع إطلاق مجموعات متعددة من السياسات التي يتم تطويرها بما يتماشى مع الاستراتيجيات وخطط العمل لتحويل قطاع الطاقة.^٦ مع ذلك، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال إمدادات الطاقة من المصادر المتجددة في فلسطين أقل من ٥٪.^٧ يتسبب استمرار الاحتلال ومعوقات الحركة

تمكين الاستثمارات في قطاع الطاقة المستديمة وتعزيزها.

إدارة عملية الانتقال إلى الطاقة المستديمة

يعرف مفهوم إدارة الانتقال (Transition Management) من نظام تقليدي إلى مستديم آخر بأنها عملية معقدة، تعمل على تحويل هيكلية نظم الطاقة إلى نظم جديدة من خلال التطور المشترك للتقنيات والسياسات والمؤسسات والأسواق وحتى سلوكيات المستهلكين.^{١١} إن الفرضية الرئيسة في نظرية الانتقال هي أن هذه النظم تمر بمراحل طويلة من الاستقرار النسبي، تلحقها فترات قصيرة من التغيير الجذري،^{١٢} وعليه تظهر هياكل جديدة نتيجة ذلك، تحدث على مراحل وعن طريق جهات فاعلة متعددة على مستويات مختلفة.^{١٣}

يتكون إطار عمل إدارة الانتقال إلى الطاقة المستديمة من أربعة مستويات مختلفة:^{١٤} الأول، هو المستوى الاستراتيجي (Strategic Level)، حيث يتم فهم وتعريف المشاكل والتحديات بطريقة مختلفة عن المعتاد. الغرض من هذا المستوى تطوير رؤية طويلة المدى تعطي توجيهات للتنمية الاجتماعية من خلال القدرات القيادية والمناقشات والورش الاستراتيجية. الغرض من ذلك، هو تقديم

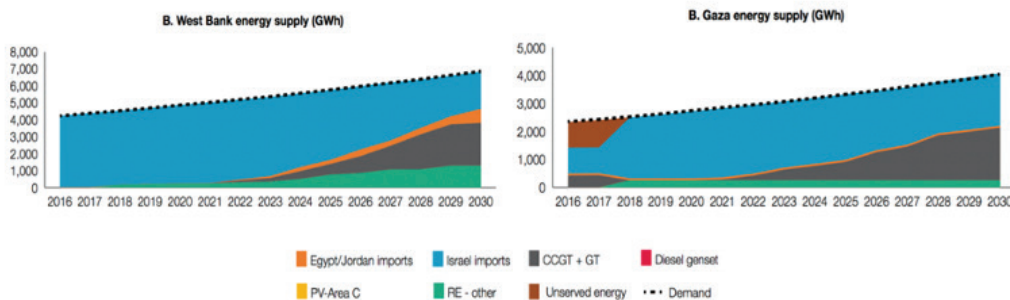
ماس^٩ أن بيئة الاستثمار في فلسطين غير مكتملة، وأن المستثمرين من القطاع الخاص غير راضين عن البيئة الاستثمارية في هذا القطاع لما يواجهون من تحديات مختلفة، وعلى الرغم من ذلك، فإن القطاع الخاص لديه خطط لتنفيذ ٣٢٠ ميغاواط^{١٥} على الأقل قبل العام ٢٠٣٠ من خلال برامج مختلفة، وهي قدرة متواضعة مقارنة بالطلب الحقيقي للمستهلكين في فلسطين، لكنها منطقية ضمن الظروف الحالية الفنية للشبكات والوضع الجيوسياسي. من ناحية أخرى، يُظهر تحليل السياسات والبيئة التشريعية أنها كاملة نسبياً لكن بحاجة إلى تحديث دوري لتواكب التطور السريع لتكنولوجيا الطاقة المتجددة اللامركزية. بالإضافة إلى ذلك، تظهر المقابلات مع صناع القرار المركزي الرغبة في دفع قطاع الطاقة المتجددة. يطرح سؤال، إذا كان لدى المستثمرين خطط كبيرة، ويبدو أن الحكومة تدعم الانتقال بالاستراتيجيات والسياسات، فلماذا تنفيذ الطاقة المتجددة بطيء؟ والأهم من ذلك، يبدو أن المدن والبلدات الفلسطينية تعاني من نقص في إمدادات الطاقة، مما أثر على الأنشطة الاقتصادية حيث لا تستطيع المصانع العمل بكامل طاقتها ولا تستطيع توسيع أو فتح مصانع جديدة بسبب نقص الإمدادات. الغرض من هذه المقالة هو تقديم مفاهيم رئيسة، إذا تم اعتمادها، فسيتم

بسبب الاحتلال. المستوى الأخير هو المراقبة والتقييم، وهو عبارة عن عملية مراجعة شاملة تتم على جميع مستويات ومراحل الانتقال، للسماح بالتفكير والتكيف مع النظم الجديدة. غالباً ما يتم التغاضي عن التقييم في المشاريع في فلسطين. ومن ثم، فإن تبني نهج إدارة الانتقال سيجبر الجهات المشاركة على تحقيق هذه الخطوة الحيوية بشكل منهجي وإكمال دورة عملية الانتقال.

مسارات الانتقال إلى الطاقة المستدامة

عند مراجعة الوثائق الرسمية، مثل الاستراتيجية القطاعية للطاقة والموارد الطبيعية للعام ٢٠٢١-٢٠٢٣، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة ٢٠٢١-٢٠٣٠^{١٠}، يشير التحليل إلى أن مؤسسة واحدة، هي سلطة الطاقة الفلسطينية والموارد الطبيعية (أي الحكومة)، هي التي تقود حالياً جهود الانتقال نحو الطاقة المتجددة. ومع ذلك، بعد إجراء تحليل معمق، يظهر مفهوم مختلف لحكومة قطاع الطاقة المتجددة في فلسطين، ووجود مسارات انتقالية متعددة للطاقة تشارك فيها العديد من المؤسسات والجهات الفاعلة المختلفة في مشهد الطاقة الفلسطيني، مثل مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني، وشركة النقل الوطنية، وزارة الحكم المحلي والبلديات ومؤسسات القطاع الخاص.

الإرشاد وليس فرض قواعد ثابتة. إن صياغة الرؤى ضرورية في مناطق الصراع مثل ما يحدث في فلسطين لأنها تضمن تركيز الجهود في اتجاه معين، لا سيما عندما يتأثر قطاع الطاقة بشدة بالعديد من المتغيرات والقوى الخارجية. الثاني، المستوى التكتيكي (Tactical Level) الذي يهدف إلى تعزيز التواصل بين المؤسسات وإنشاء تحالفات جديدة بين الجهات الفاعلة. المنتج النهائي لهذا المستوى هو إنشاء مسارات انتقالية وجدول أعمال بما في ذلك سياسات واستراتيجيات جديدة وأهداف متوسطة المدى على مستوى القطاع. الجهات الفاعلة في فلسطين منفصلة جغرافياً بسبب الحواجز المادية الإسرائيلية، وبالتالي، فإن نقل المعرفة للمشاريع الناجحة أمر صعب في ظل الظروف الحالية. لذلك، فإن إنشاء علاقات واتفاقيات بين المؤسسات يحافظ على توحيد الجهود ويجعلها أكثر فاعلية واتساعاً. الثالث، المستوى التشغيلي (Operational Level)، الذي يستلزم ترجمة رؤية الانتقال والأهداف الوسيطة إلى مشاريع وممارسات ملموسة. هذه الجهود بمثابة تجارب في البداية لأغراض التعلم وتنقيح الاستراتيجيات المقترحة. يُعد تنفيذ مشاريع تجريبية لتمكين الانتقال أمراً بالغ الأهمية بالنسبة لفلسطين، بهدف استكشاف طرق للتغلب على العقبات لأن كل منطقة ومحافظة لديها مجموعة من التحديات الخاصة بها



الشكل ١. تتمثل رؤية سلطة الطاقة والموارد الطبيعية الفلسطينية للعام ٢٠٣٠ في تنويع إمدادات الكهرباء والحد من الاعتماد على المصادر الخارجية بنسبة أقصاها ٥٠٪. المصدر: البنك الدولي.

وإجراء توزيع الكهرباء على المواطنين مباشرة دون شركات التوزيع لأسباب عديدة ضمنها عدم جاهزية شبكاتنا للانضمام إلى شركات التوزيع ووجودها في مناطق ج. إلى جانب ذلك، هناك مستثمرون يتأرجحون بين المسارين، فالبعض منهم ينفذ مشاريع إنشاء محطات طاقة شمسية متوسطة إلى كبيرة الحجم لتوليد الطاقة مع شركات التوزيع، والبعض الآخر مع البلديات والهيئات المحلية، وفي هذا الوضع، تواجههم العديد من التحديات السياسية والمالية والتقنية. يظهر التحليل أن المطلوب هو الاعتراف بجميع مسارات الانتقال في فلسطين وتمكينها بدلاً من اختيار مسار واحد فقط. وهذا الأمر يضمن أن جميع الجهات الفاعلة تعمل نحو التحول والاستدامة من خلال تقديم التسهيلات بدلاً من وضع المعوقات.

أظهر التحليل وجود المسارات الآتية في قطاع الطاقة الفلسطيني: المسار الأول والرسمي لانتقال الطاقة هو سوق الكهرباء المنظم، حيث يتم تطبيق ومراقبة السياسات والاستراتيجيات الحكومية. ومع ذلك، في هذا المسار، هناك ست شركات توزيع خاصة (تجارية)، لكل منها أجندتها المختلفة عن السياسات المركزية القائمة، وفي بعض الحالات يرجع ذلك إلى التباين في المنطقة الجيوسياسية. المسار الانتقالي الثاني، هو قطاع الكهرباء غير المنظم مركزياً، الذي يمثل ٣٠٪ من سوق الكهرباء الذي يضم نحو ١١٤ هيئة محلية فلسطينية، لا يعملون وفق قانون الكهرباء للعام ٢٠٠٩، الذي ينص على أن جميع هيئات التوزيع يجب أن تنضم إلى شركات توزيع تابعة للقطاع الخاص. بدلاً من ذلك، تظل هذه الهيئات المحلية مسؤولة عن شراء الكهرباء من شركة الكهرباء الإسرائيلية

مفهوم عدالة الطاقة في المرحلة الانتقالية

على الرغم من فائدة وجود إطار لإدارة عملية الانتقال، فإنه لا يركز على العوامل السياسية الخارجية التي تؤثر على قطاع الطاقة لأنه منظور تقني اقتصادي كما لاحظ العديد من الباحثين.^{١٦} مع ذلك، عندما يتم دمج مفهوم عدالة الطاقة (Energy Justice) مع نظرية إدارة عملية الانتقال،^{١٧} يتم إضفاء الطابع الإنساني على التحولات التقنية مثل نظم الطاقة.^{١٨} يوفر هذا النهج الفرصة للنظر في جوانب مهمة أخرى في عملية تحول نظم الطاقة مثل مفاهيم أمن الطاقة، وإمكانية الوصول للطاقة من جميع الفئات، والقدرة على تحمل تكاليف الطاقة، والاستدامة، وهو أمر ذو أهمية قصوى للعديد من البلدان في دول الجنوب.

تمر العديد من البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحالة انتقال نحو أنظمة الطاقة المستدامة، وتناقش هذه المقالة أن التحولات الحالية في مجال الطاقة يجب أن تتضمن مفهوم عدالة الطاقة حتى يكون الانتقال مستديماً ومنصفاً. يؤكد استخدام إطار إدارة الانتقال وحده على الجوانب التقنية والاقتصادية لسياسة الطاقة ويهمل الصراع الجيوسياسية وتداعياته، مثل تهيش بعض المجتمعات (بشكل غير

مقصود) في نظم الطاقة الحديثة. لكن، عند دمج إطار إدارة عملية الانتقال مع مفاهيم عدالة الطاقة، عندها يتم رصد عدم المساواة خلال عملية التحول ويتم معالجتها. تستخدم العديد من الدراسات إطار العدالة ثلاثي المبادئ لتوصيف قطاعات الطاقة وتحليلها.^{١٩} فيما يلي شرح موجز للمبادئ الثلاثة المطبقة على قطاعات الطاقة. تركز العدالة التوزيعية (Distributinal justice) على عدم الإنصاف في عملية تقاسم تكاليف تطوير الطاقة وفوائدها عبر المجتمع. أما العدالة الإجرائية (Procedural justice) فتتطلب المشاركة العادلة والديمقراطية لجميع أصحاب المصلحة في صنع القرار في مجال الطاقة. يعد الكشف الكامل عن المعلومات وآليات السياسة المناسبة لتشجيع المشاركة العامة أمراً ضرورياً لتحقيق العدالة الإجرائية. ومن ثم، يؤكد الاعتراف بالعدالة (Recognizing justice) الحاجة إلى فهم الأنواع المختلفة من نقاط الضعف والاحتياجات المحددة المرتبطة بخدمات الطاقة بين الفئات الاجتماعية (لا سيما الفئات المهمشة).

Transition Management Levels	Injustice Production	Injustice Reduction
Strategic	Top-down decision making. Path dependency & Institutional lock-ins.	Multi-level Governance Engagement of niche and local actors in the transition arena. Path creation policies & strategies to unlock behavioral lock-ins.
Tactical	Centralization of energy production. Preference for large scale systems.	Regionalization and decentralization of energy systems. Small scale Systems using aggregation model for capacity, accessibility and affordability.
Operational	Limited understanding of sustainability in technical terms leads to the systematic distancing of local institutions and civic engagement.	Systematic engagement of local authorities. Community engagement. Tools and instruments for empowerment and layering of experiences.

الشكل ٢. دمج إطار إدارة الانتقال مع مفهوم عدالة الطاقة.

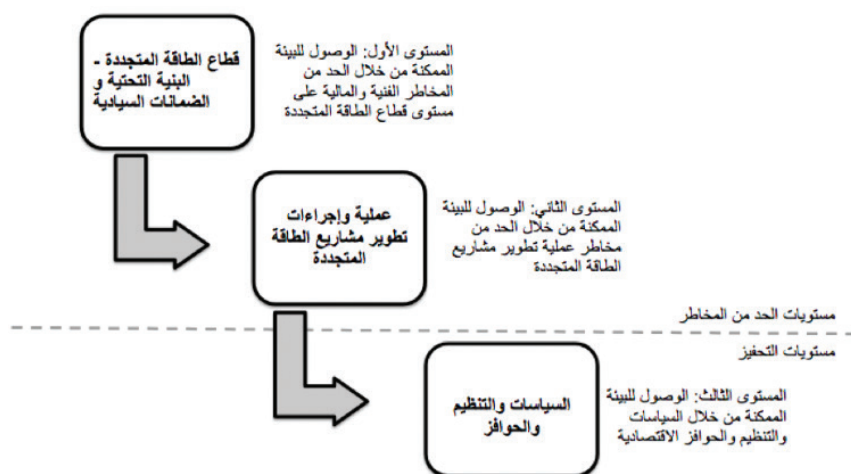
مفهوم الحد من المخاطر

وجدت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة أن القطاع الخاص العالمي لا يزال المزود الرئيس لرأس المال للطاقة المتجددة،^{٢٠} حيث يمثل ٨٦٪ من الاستثمارات في القطاع بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨. وبالمثل، يتم تمويل غالبية الاستثمارات في فلسطين من خلال القطاع الخاص حسب مجلس تنظيم قطاع الكهرباء الفلسطيني. حالياً، تتعامل الحكومة مع قطاع الطاقة المتجددة من خلال تقديم الحوافز، التي تحتاج الكثير من العمل والتطوير لتصل إلى المستوى العالمي.^{٢١} على الصعيد العالمي، عادة ما تجذب الحكومة الاستثمارات من خلال خلق بيئة مواتية، التي تشمل تقديم الحوافز. هناك العديد من الدراسات التي تركز جهودها

لتقديم الحوافز المثل التي من شأنها جذب القطاع الخاص. في فلسطين، تم اتباع نهج مماثل، حيث كرست الحكومة جنباً إلى جنب مع الباحثين قدراً كبيراً من الوقت لإنشاء مجموعة من حزم الحوافز على أمل جذب الاستثمارات الدولية والمحلية. ومع ذلك، حتى الآن، لا يزال القطاع الخاص الفلسطيني يعاني من مخاطر مختلفة وهم غير راضين عن البيئة الاستثمارية. يظهر التحليل نقصاً في البيئة الاستثمارية، وأن تقديم الحوافز وحدها في سوق تعاني من مخاطر، لا يشجع المستثمرين لأنه لا يعالج المشاكل المتراكمة. وعليه، يحتاج قطاع الطاقة الفلسطيني إلى إطار جديد لتشجيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة والحد من تحديات الاستثمار. إن هذا الإطار يجب أن يبني على تقليل المخاطر

التطوير لتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية. ثالثاً، يأخذ المستثمرون بعين الاعتبار سياسات ولوائح وحوافز محددة تعزز استثمارات الطاقة المتجددة. يسمح تطوير هذا الإطار بتحديد المخاطر التي تواجه المستثمرين وتقييمها وتقديم استراتيجيات وتوصيات عملية حول كيفية التغلب على هذه المخاطر وخلق بيئة مواتية للاستثمار.

أولاً ثم البحث عن الحوافز. إن المستثمرين يمرون بثلاث مراحل رئيسية عند الانخراط في قطاع الطاقة المتجددة: أولاً، يأخذ المستثمرون في الاعتبار المخاطر العامة في قطاع الطاقة وجدوى المشاريع وكيف يمكنهم التعامل معها. ثانياً، مع انتقال المستثمرين إلى مستوى المشروع، يقومون بتقييم المخاطر في كل خطوة خلال عملية



الشكل ٣. نهج الحد من المخاطر للوصول إلى بيئة مواتية تشجع الاستثمارات في الطاقة المتجددة. المصدر: معهد ماس. ٢٢

التخلف عن السداد (عدم اليقين في ما يخص التدفقات النقدية المستقبلية)، التي تتفاقم مع عدم وجود ضمانات سيادية. يتناول المستوى الثاني مخاطر تطوير مشاريع الطاقة المتجددة وتنفيذها، التي تتمثل في الجوانب الإجرائية، مثل تحديد الأراضي المناسبة للاستثمار، وتنفيذ دراسات الشبكة والجدوى

يشمل الإطار التحليلي للبيئة الممكنة للاستثمار في الطاقة المتجددة ثلاثة مستويات رئيسية. يركز المستوى الأول على سبل الحد من المخاطر الفنية والمالية بهدف إنشاء أسس قوية للاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة، بما يشمل مخاطر البنية التحتية التي تحتاج إلى تحسين وتطوير لاستيعاب الطاقة المنتجة، ومخاطر

فإنها حققت ٥٣٪ من الهدف الوطني للطاقة المتجددة.

بعد إجراء تحليل معمق، يتضح أن قطاع الطاقة المتجددة الحالي في فلسطين ليس نتيجة مخططات حكومية مركزية باستخدام النهج الهرمي فقط^{٢٤} (من الأعلى إلى الأسفل). لكن، من خلال تعاون المؤسسات متعددة المستويات وزيادة الاعتماد على الشبكات الأفقية، الذي يتوافق أيضاً مع كل من فرضية الباحثين والأدبيات المختلفة التي تدعم تواصل المؤسسات مع الجهود المركزية الفردية.^{٢٥} يشير الظهور الملحوظ لشبكات الحوكمة في قطاع الطاقة الفلسطيني إلى أن جهوداً جماعية تتعاون في ما بينها وليست مؤسسة يمكنها إدارة التغييرات الاجتماعية والتقنية الجوهرية في قطاع الطاقة كما لوحظ في تجارب الدول الأخرى.^{٢٦}

وفقاً لذلك، من الضروري إشراك المستفيدين (المستهلكين) في حلقة صنع القرار. أولاً، ستكون الرؤى والاستراتيجيات أكثر عدلاً وتأخذ في الاعتبار احتياجات جميع المستهلكين. ثانياً، يمكن لمولدي الطاقة وموزعيها التواصل مع المستهلكين، لا سيما في القطاع الاقتصادي، لتعزيز تدابير كفاءة الطاقة لتخفيض الاستهلاك. علاوة على ذلك، من المرجح أن يخفف إشراك المستهلك في حلقات صنع القرار من مقاومة المشاريع من المجتمع المدني.

الاقتصادية، وتحديد نماذج الاستثمار والترتيبات المؤسسية المثل، إضافة إلى مراحل تصميم المشروع وتنفيذه. من خلال المستوى الثاني، يجب دراسة أيضاً نماذج الأعمال المختلفة، ومدى كفاءة كل منها، خاصة أن مشاريع الطاقة الشمسية تتطلب استثمارات أولية كبيرة، ويصل عمرها الافتراضي إلى ٢٥ عاماً. أما المستوى الثالث، فيركز على السياسات والأنظمة والأطر المؤسسية الفاعلة، ويناقش الحوافز الاقتصادية المصممة خصيصاً لجذب الاستثمارات إلى قطاع الطاقة المتجددة.

إشراك المستفيدين والمستوى المحلي

على الرغم من أن الجهود المركزية تبدو أنها وحدها تقود الانتقال إلى الطاقة المستدامة في الوثائق الرسمية والاستراتيجيات الوطنية، فإن البيانات الحكومية تُظهر أن ٨٤,٤ ميجاواط من أصل ١٥٩,٥ ميجاواط من قدرة تنفيذ الطاقة المتجددة في الضفة الغربية تمت على مستوى الهيئات المحلية مع المستثمرين من القطاع الخاص.^{٢٢} ومع ذلك، أظهرت المقابلات والتحليلات الوثائقية أن الهيئات المحلية ليست منخرطة في جلسات صنع السياسات المركزية المتعلقة بالطاقة، مما يحرمها أيضاً من صياغة السياسات المحلية المناسبة لها. من الجدير بالملاحظة أنه في حين أن هذه الهيئات المحلية تمثل ٣٠٪ فقط من سوق الكهرباء،

الاستنتاجات

التزمت دول عدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بما في ذلك فلسطين، بزيادة نسبة الطاقة المتجددة إلى ١٥-٥٠٪ من إمدادات الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠. وجود المستثمرين في قطاع الطاقة المتجددة أمر ضروري للعديد من الأسباب المالية والتقنية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستثمرين التعامل مع التنمية على جميع المستويات والأحجام ولديهم مرونة أكبر مقارنة بالقطاع العام والمؤسسات الأخرى. بدلاً من التركيز على معايير الاستثمار التقليدية، قدمت هذه المقالة العناصر الأساسية التي يجب تنفيذها لتمكين نقل الطاقة، وبالتالي تمكين الاستثمار. وفقاً لذلك، يلزم اتباع نهج جديد للحوكمة والعمل على سياسات فعالة جديدة وإشراك المؤسسات ذات الصلة لتوجيه الانتقال إلى الطاقة المستدامة.

غالباً ما يقتصر تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة على الأساليب التقليدية مثل تقديم الحوافز أو الدعم الحكومي. ومع ذلك، قدمت هذه المقالة نهجاً جديداً نحو تمكين انتقال الطاقة المستدامة، وبالتالي تعزيز بيئة الاستثمار من خلال بعض المفاهيم الأساسية في قطاع الطاقة المتجددة الفلسطيني، في ما يلي نلخص المفاهيم الرئيسة وأهميتها في العملية: إدارة الانتقال إلى الطاقة: من الأخطاء الشائعة التي يرتكبها صانعو القرار أنهم لا يقرون

في الآونة الأخيرة، بدأ المواطنون في فلسطين التساؤل حول ما يعود عليهم عند وجود استثمارات الطاقة المتجددة في مناطقهم؟ وهل هذا سيعود عليهم بتخفيض الفاتورة أو يحسن جودة الخدمات المقدمة لهم؟ لذلك، من الأفضل إشراك ممثلين عن المستهلكين لتقليل الحصول على دعم أوسع من المجتمع مما يعود بالفائدة على سرعة الانتقال إلى الطاقة المستدامة وتحقيق الفائدة للجميع.

من ناحية أخرى، يعد إشراك الجهات الفاعلة المحلية مثل الهيئات المحلية ضرورياً أيضاً للاستفادة من المعرفة المحلية والموارد المحلية التي توفرها. على سبيل المثال، يهتم العديد من المستثمرين بتنفيذ محطات الطاقة الشمسية في الهيئات المحلية، ومن الصعب عليهم تقييم النطاق والوصول إليه أو حتى تحديد الأرض دون دعم الهيئات المحلية المسؤولة. الطاقة المتجددة تتسم بلامركزية ويمكن تنفيذها في مختلف النطاقات والمواقع الجغرافية. ومن ثم، فإن إشراك الجهات الفاعلة على المستوى المحلي يمكن أن يفتح الفرص لمجالات جديدة حيث يمكن تنفيذ المشاريع والاستثمارات.

تكون بمثابة مكاسب سريعة من شأنها أن تسد فجوة نقص إمدادات الطاقة. وبناءً على ذلك، فإن تحديد وإنشاء والاعتراف بمسارات الانتقال المختلفة في قطاع الطاقة من المرجح أن يؤدي إلى تمكين الاستثمارات لأنه يمنح الفرصة لطرق وفاعلين متعددين للعمل في الوقت نفسه في ظل رؤية واحدة.

عدالة الطاقة: في عملية الانتقال في قطاع الطاقة، من الضروري الأخذ بعين الاعتبار مفهوم عدالة الطاقة على جميع مستويات إدارة عملية الانتقال الاستراتيجية والتشغيلية. لتحقيق العدالة في الطاقة خلال مرحلة الانتقال للاستدامة في البلدان النامية، يجب تحديد كيف وأين يمكن تحقيق العدالة لضمان توزيع فوائد التحول إلى الاستدامة بالتساوي بين المؤسسات والمستثمرين والمستهلكين.

يعد إطار إدارة الانتقال مفيداً في هذه العملية ويحدد آليات لتحقيق العدالة على الجوانب الفنية والبيئية والاجتماعية. وبالتالي، فإن نظرية التحول التكاملي بين عدالة الطاقة ومرحلة الانتقال ضرورية للاستثمار في الطاقة المتجددة، وهو مفهوم لم يتم تضمينه في السياسات الحالية في فلسطين.

التخلص من المخاطر أولاً قبل الحوافز: قدمت المقالة مفهوم تقليل المخاطر وأهمية إزالة الأسباب الجذرية للتحديات المشتركة في قطاع الطاقة. من أجل تمكين بيئة الاستثمار، توصي

بأهمية مرحلة الانتقال ويخططون للقفز من نظام إلى آخر بطريقة مباشرة. وفقاً لذلك، تعد عملية إدارة الانتقال ضرورية لأنها تسمح برؤية القطاع في ثلاث مراحل، استراتيجية وتكتيكية وتشغيلية. علاوة على ذلك، تسمح مرحلة الانتقال بوجود طرق وسياسات متعددة، حتى لو كانت متضاربة في فترة زمنية معينة، للسماح بأن تسود أفضل الممارسات.

مسارات انتقال الطاقة: انتقال الطاقة المستديرة ليس عملية مباشرة ولا خطية. في الواقع، يوجد في جميع أنحاء العالم فرق بحثية وصناع قرار من خلفيات مختلفة، مما يسمح بالمرونة وتبادل التجارب لبدء التحول وتسريعه، وتُظهر الأبحاث أن الاستثمارات في تحول الطاقة متنوعة وتتطلب جهات فاعلة متعددة المستويات على المستوى الوطني والمحلي. في فلسطين، هناك مستوى عال من الحوكمة المركزية بسبب النظم القائمة، التي قد لا تتوافق مع طبيعة استثمارات الطاقة المتجددة اللامركزية. ولذلك، تدعو هذه المقالة إلى مراجعة النظم والأساليب اللازمة للسماح بمسارات انتقال متعددة للطاقة وتشجيع الاندماج والمشاركة النشطة للجهات الفاعلة المتعددة. على سبيل المثال، بينما تركز الحكومة على أمن الطاقة على المدى المتوسط والطويل، ينبغي ألا تُمنع الهيئات المحلية والمستثمرون المحليون من إقامة مشاريع من شأنها أن

حالة الهيئات المحلية الحدودية التي لا تشترك مع المدن الكبرى في شبكات الضغط العالي. الأمر الذي يجعل من الضروري إشراك الهيئات المحلية والمستهلكين في اتخاذ القرار، لما قد يحققه أيضاً من فوائد في خفض قيمة إنتاج الطاقة مما يعود بالفائدة على المستهلكين ويسرع أيضاً عملية الانتقال إلى الاستدامة على نطاق واسع ولا مركزي. إن إشراك الهيئات المحلية والمستهلكين في اتخاذ القرار سيمكن المستثمرين وبشكل سريع للحصول على الأراضي المناسبة والتسهيلات للقيام بهذه المشاريع في إطار شراكة يستفيد منها الجميع.

المقالة بمعالجة المخاطر التي تواجه نشر الطاقة المتجددة أولاً، ثم تنفيذ الحوافز. على سبيل المثال، هناك أولوية لرفع كفاءة شبكات الكهرباء، واسترجاع الضمانات السيادية، وتوفير الأراضي اللازمة للمشاريع بشكل مسبق قبل دخول المستثمرين، وهو أجدد بالعمل عليه كأولوية بدلاً من تقديم الحوافز فقط. إشراك الهيئات المحلية والمستهلكين كشريك في صنع القرار: غالباً ما يميل صانعو القرار في مجال الطاقة إلى إنشاء مشاريع الطاقة بشكل مركزي. في حين أن هذا مفيد لأمن الطاقة على المدى الطويل، إن مفاهيم الاستدامة في إنتاج الطاقة تقتضي إنتاج الطاقة بشكل لامركزي في

الهوامش

- 1 Yamin, "Renewable Energy in Palestine | EcoMENA."
- 2 IPCC, "Summary for Policymakers. In: Global Warming of 1.5°C. An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C above Pre-Industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty."
- 3 IRENA, "Renewable Energy in the Arab Region :Overview of Developments."
- 4 PENRA, "Palestine National Renewable Energy Action Plan (NREAP) 20172030-."
- 5 Badiei et al., "Securing Energy for Development in the West Bank and Gaza."
- 6 Badiei et al.; Njore, "West Bank and Gaza - Energy Efficiency Action Plan for 20202030-"; PENRA, "Palestine Power Sector Overview."
- 7 تقرير حول الأنظمة الشمسية الفاعلة في فلسطين - سلطة الطاقة الفلسطينية ٢٠٢١
- 8 Kucharski and Unesaki, "An Institutional Analysis of the Japanese Energy Transition."
- 9 Khaldi, Habib, and Rand, "The Gradual Sustainable Energy Transition in Palestine: An Enabling Environment to Attract Local and International Investments."
- 10 حسب المقابلات مع كبار المستثمرين من القطاع الخاص
- 11 Cherp et al., "Integrating Techno-Economic, Socio-Technical and Political Perspectives on National Energy Transitions."technological innovation, and policy change are especially prominent factors shaping energy transitions. Therefore explaining energy transitions requires combining insights from disciplines investigating these factors. The existing literature is not consistent in identifying these disciplines nor proposing how they can be combined. We conceptualize national energy transitions as a co-evolution of three types of systems: energy flows and markets, energy technologies, and energy-related policies. The focus on the three types of systems gives rise to three perspectives on national energy transitions: techno-economic with its roots in energy systems analysis and various domains of economics; socio-technical with its roots in sociology of technology, STS, and evolutionary economics; and political with its roots in political science. We use the three perspectives as an organizing principle to propose a meta-theoretical framework for analyzing national energy transitions. Following Elinor Ostrom's approach, the proposed framework explains national energy transitions through a nested conceptual map of variables and theories. In comparison with the existing meta-theoretical literature, the three perspectives framework elevates the role of political science since policies are likely to be increasingly prominent in shaping 21st century energy transitions.»»container-title:»Energy Research & Social Science»»DOI:»10.1016/j.erss.2017.09.015»»ISSN:»22146296»»language:»en»»page:»175190-»»source:»Crossref»»title:»Integrating techno-economic, socio-technical and political perspectives on national energy transitions: A meta-theoretical framework»»title-short:»Integrating techno-economic, socio-technical and political perspectives on national energy transitions»»volume:»37»»author:»[{family:»Cherp»,given:»Aleh},{family:»Vinichenko»,given:»Vadim},{family:»Jewell»,given:»Jessica},{family:»Brutschin»,given:»Elina},{family:»Sovacool»,given:»Benjamin}]»issued:»[{date-parts:»[[2018,3]]}],»schema:»https://github.com/citation-style-language/schema/raw/master/csl-citation.json»
- 12 Loorbach, Transition Management.
- 13 Loorbach, Brugge, and Taanman, "Governance in the Energy Transition."
- 14 Rotmans and Loorbach, "Complexity and Transition Management."
- 15 PENRA, "Palestine National Renewable Energy Action Plan (NREAP) 20172030-."
- 16 Rotmans and Loorbach, "Complexity and Transition Management"; Shove and Walker, "Caution! Transitions Ahead."
- 17 Lee and Byrne, "Expanding the Conceptual and Analytical Basis of Energy Justice."however, conceptual and analytical frameworks used in the field have remained limited. This paper reviews the prevailing three-tenet framework of energy justice which has shaped the current discourse based on the three dimensions—distributional, procedural, and recognition justice. As an effort to contribute to expanding the research agenda of energy justice problems, we propose a new understanding of the production of energy injustice by characterizing three institutionalized tendencies of dominant modern energy systems: (1
- 18 Jenkins, Sovacool, and McCauley, "Humanizing Sociotechnical Transitions through Energy Justice."
- 19 Heffron and McCauley, "What Is the 'Just Transition'?"
- 20 IRENA, "Power Sector Planning in Arab Countries Incorporating Variable Renewables."
- 21 Waissbein et al., "Derisking Renewable Energy Investment. A Framework to Support Policymakers in Selecting Public Instruments to Promote Renewable Energy Investment in Developing Countries."
- 22 Khaldi, Habib, and Rand, "The Gradual Sustainable Energy Transition in Palestine: An Enabling Environment to Attract Local and International Investments."
- 23 تقرير حول الأنظمة الشمسية الفاعلة في فلسطين - سلطة الطاقة الفلسطينية ٢٠٢١
- 24 Khaldi and Sunikka-Blank, "Governing Renewable Energy Transition in Conflict Contexts."several countries in the Middle East-North Africa (MENA
- 25 Cary, "Delivering Urban Energy Infrastructure: The Capacity of Planning and Governance Networks in the Cases of Barcelona, Burlington, Lerwick, London, and Toronto."
- 26 Sorensen and Torfing, Theories of Democratic Network Governance.

التغير المناخي، بين المؤامرة، والسياسة، والعلم

عبد الغني سلامة*

مقدمة

بعد أن ظلت أوروبا لأجيال عديدة جنة خضراء تفيض بالأنهار والبحيرات بمعدلات أمطار مرتفعة وهطولات على مدار السنة، حتى اعتقد العالم أنها ستكون آخر بقعة في الكوكب تعاني من أزمة مياه.. وأنها ستكون ملاذ اللاجئين الهاربين من حروب المياه في المستقبل... حصلت المفاجأة الصادمة، التي لخصتها عبارة منقوشة على الصخور على ضفاف أحد الأنهار في ألمانيا، وهي «ابكِ إذا رأيتني».. وقد بانَّت تلك العبارة بعد أن انحسر النهر لمستويات مقلقة هذا الصيف، كما كان حال النهر في القرن الثالث عشر.

* باحث وكاتب رأي

ولأول مرة منذ ما يقارب الخمسمائة عام، ظهرت في أوروبا هذا الصيف ٢٠٢٢، بوادر أزمة بيئية خطيرة، فمن البرتغال غرباً، حتى صربيا شرقاً، تعاني أنهار أوروبا من الجفاف، بسبب ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض تدفق المياه من منابعها، حتى إن ٦٣٪ من أراضيها تأثرت بهذا الجفاف الخطير. وهذه أسوأ موجة جفاف تشهدها أوروبا منذ مئات السنين. يقول العلماء إن موجات الحر والجفاف وحرائق الغابات ستزداد سوءاً في المستقبل، مع اعتقاد متزايد بأن تلك الظاهرة مرتبطة بالتغير المناخي، وأن ذلك سيؤثر على صحة الناس خاصة الذين لا يتحملون الحر، وعلى موارد المياه، وعلى الزراعة والإنتاج الغذائي،

واختفاء بعضها من الأسواق. تقول عالمة المناخ إيلا جليبرت، من المعهد البريطاني للبحوث القطبية: إنه حتى لو تم وقف انبعاث غازات الكربون اليوم، بشكل تام، فإن التغير المناخي سيظل في السنوات القادمة، وبالتالي علينا التكيف مع هذا التغير.

يخشى العلماء من تقلص مستويات الأنهار الجليدية في جبال الألب إلى النصف مع حلول العام ٢٠٥٠، ما يعني توقف جريان الأنهار الأوروبية وخروجها من الخدمة.. مشكلة أوروبا أنها تعتمد كلياً على الأنهار والبحيرات كمصادر للشرب، وتعتمد بشكل كبير على الأنهار في نقل البضائع، وإذا ما أجبرت على التحول إلى النقل البري والقطارات، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكلفة النقل والإنتاج بنسبة قد تصل إلى ٣٠٪، وبالتالي ظهور غلاء فاحش في أسعار البضائع والمواد الغذائية، وانكماش في الاقتصاد لمستويات خطيرة. بالإضافة لما ستحدثه من أزمات مرورية خانقة، فكل سفينة نقل متوسطة تعادل حمولتها ما تنقله ١٠٠ شاحنة.

هذه الأزمة لن تتوقف عند أوروبا، بل ستشمل أجزاء واسعة من العالم، الهند التي تعهدت بإطعام العالم رداً على العقوبات ضد روسيا، بدأت تستورد الحبوب بعدما تعرضت أجزاء منها للجفاف، وكذلك الصين أعلنت عن انحسار العديد من أنهارها.

العالم العربي يعاني من الجفاف وشح

وعلى مصادر الطاقة، وتوليد الكهرباء، وتبريد المفاعلات النووية، وعلى التنقل، والمواصلات، ونقل البضائع، والسياحة، وعلى الثروة السمكية... ما ينذر بكارثة اقتصادية كبرى، تُضاف إلى الأزمة الحاصلة الآن وتعمقها، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية، وما نتج عنها من أزمة طاقة وغاز.

فمثلاً، جفت مصادر نهر التايمز البريطاني أكثر من أي وقت سابق، كما اختفت المروج الخضراء في حديقة الهايدبارك، وقد بلغت درجات الحرارة في بريطانيا ٤٠ درجة مئوية لأول مرة في التاريخ الحديث. كذلك تعاني فرنسا من أسوأ موجة جفاف، ما أدى إلى توقفها عن إنتاج بعض أصناف الجبن التي تحتاج كميات كبيرة من المياه، مع حرائق غابات اجتاحت آلاف الهكتارات، وفي إسبانيا وصلت مستويات المياه إلى ٤٠٪ مقارنة بمعدلها السابق، وفي إيطاليا أعلنت حالة الطوارئ في خمس مناطق، وفي ألمانيا اضطرت السفن إلى تخفيض حمولتها إلى النصف حتى تتمكن من عبور نهر الراين، بل إنها على وشك إيقاف حركة السفن كلياً. وهناك العديد من الأنهار الصغيرة والقنوات التي جفت كلياً، وتشققت أراضيها.

وقد حذر خبراء بيئيون من أن إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية في أوروبا سينخفض هذا الموسم إلى مستويات حادة وخطيرة وغير مسبوقة، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعارها،

التشفي بها، بل المقصود أن هذا الجفاف سيشكل صدمة للأوروبيين، جمهوراً وناخبين، وصانعي قرار.. وهذا سيدفعهم لاتخاذ تدابير حقيقية وجدية باتجاه التغير المناخي، أي تقليل انبعاثات غازات الدفيئة، وهذا الأمر مرتبط بعلاقة القارة العجوز مع الولايات المتحدة، وتبعيتها لها، وموقفها من روسيا.

حتى الآن لم تغير أميركا موقفها السلبي من التغير المناخي، مع أنها أكبر مسؤول عن انبعاثات الكربون، المسبب للاحتباس الحراري، وكأنها تقول للعالم: جفت أنهاركم، حسناً، اشربوا من البحر.

التغير المناخي، أسباب ونتائج

كل ما ذكرناه في المقدمة عبارة عن أحد أعراض التغير المناخي، وهو الجفاف، وهناك أعراض أخرى لا تقل خطورة، لذا يتوجب فهم الظاهرة من جوانبها المتعددة، وبداية لا بد من تعريفها، ثم فهم أسبابها، وتداعياتها.

وقبل ذلك، يجب تعريف المناخ، وهو باختصار: حالة الجو السائدة في منطقة ما، لفترة زمنية طويلة، ويتكون من مجموعة عناصر هي: درجة الحرارة، الأمطار، الرطوبة، الضباب، الغيوم، الرياح، الثلوج، التيارات المائية وغيرها. وتسمى هذه العناصر بالعوامل المناخية، وهي مرتبطة ببعضها بشكل متين، ورغم تعددها فإن الاختصاصيين يختزلون المناخ بمنطقة معينة

المياه أصلاً؛ الأردن مثلاً من الدول الفقيرة مائياً، ويعاني من انحسار مستويات السدود وجفافها، حتى إن مصر، التي فيها نهر النيل، ستطالها الأزمة، بسبب سد النهضة في أثيوبيا، العراق وسورية يعانيان من أزمة مياه غير مسبوقة، حتى إن نهري دجلة والفرات باتا على وشك الجفاف تماماً.. وأيضاً نتيجة السدود التي أقامتها كل من إيران وتركيا، وحرمت العراق وسورية من مليارات الأكوام المكعبة من المياه التي كانت تتدفق عبر النهرين سنوياً. وقد بدأت آثار الجفاف بالظهور، التي ستؤدي إلى تصحر نحو سبعة ملايين دونم من الأراضي الزراعية في العراق وحدها، وبالتالي انخفاض مستويات الإنتاج النباتي والحيواني بشكل بالغ الخطورة ينذر بمجاعة.

وبسبب الحرب الروسية الأوكرانية، ومع موجات الجفاف، اتخذت ١٤ دولة منتجة للغذاء قرارات بالتوقف كلياً أو جزئياً عن تصدير محاصيلها للخارج، والاحتفاظ بها لنفسها، وأهمها الهند، الأرجنتين، روسيا، أوكرانيا.

سابقاً، كنا نعتقد أن تداعيات التغير المناخي ستظهر في الأجيال القادمة، لذا لم نكن نوليها الاهتمام الكافي. اليوم، بدأنا نشعر بتلك التداعيات، وبأشكال أخطر وأسرع بكثير مما كنا نتوقع.. وإذا كان لكل مصيبة وكارثة وجه إيجابي، فإن الوجه الإيجابي الوحيد لموجة الجفاف الحالية أنها ضربت أوروبا، ولا أقصد

اعتماداً على الأمطار والحرارة بشكل رئيس.

أما التغير المناخي، فهو تغير ملحوظ في العوامل المميزة لمناخ منطقة معينة مقارنة بالمعدلات المرجعية والسائدة التي ميزت هذا المناخ خلال فترة زمنية طويلة. أما التغير المناخي العالمي فهو تغير مجمل الأنماط المناخية السائدة حالياً على كوكب الأرض. نتيجة ارتفاع درجة حرارة الأرض بسبب تأثير ازدياد تركيز غازات الدفيئة في الغلاف الجوي.

ومن تداعيات التغير المناخي تفاقم حدة الظواهر المناخية الخطيرة وتزايد وتيرتها، مثل: السيول، والفيضانات، والعواصف، والأعاصير، وموجات تسونامي، والجفاف، والتصحر، واضطراب الفصول وتغير مواسمها، وحرائق الغابات، والموجات الحارة والباردة، والضباب والضباب الدخاني، والصقيع، وتلوث الهواء، وتآكل طبقة الأوزون، وهطول الأمطار الحمضية، وظاهرة النينو.. مع ما تسببه تلك الظواهر من خسائر بشرية وبيئية ومادية جسيمة، تشمل ما يصيب النباتات والحيوانات، والتنوع الحيوي.

صدر، مؤخراً، تقرير عن اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالتغير المناخي، تؤكد فيه أن التغيرات المناخية أصبحت واسعة الانتشار، وأن الاحتباس الحراري يمثل تهديداً متنامياً على الصحة والنمو الاقتصادي وموارد المياه والزراعة والغذاء لسكان الأرض، وهذا التأثير السلبي للتغير المناخي لا يقتصر على الإنسان

وإنما يشمل الحيوانات التي يضطر عدد منها إلى الهجرة أو يواجه الموت. ومن بين أهم الخلاصات التي خرج بها التقرير: ازدياد درجة الاحتباس الحراري العالمي بمقدار ٠,٩ درجة مئوية منذ بداية القرن العشرين، كما ارتفع مستوى البحر ٢٠ سنتيمتراً. ومن بين أشكال تأثير التلوث وارتفاع درجة الحرارة على الأرض ازدياد حجم ذوبان الجليد والثلوج بتأثير ارتفاع درجة حرارة الأرض، ما خلف وسيخلف عدداً من الأعاصير والفيضانات.

يصرح العلماء بأن الكوارث الطبيعية التي تحدث بين فينة وأخرى مرتبطة بالتغير المناخي العالمي، مؤكدين أن ظاهرة تغير المناخ هذه قد تكون أخطر ظاهرة يمر بها كوكب الأرض في الألفي سنة الأخيرة من عمره. وقد بدأ أثر هذه الظاهرة الخطير يظهر بوضوح ويتزايد عاماً بعد عام، وينعكس على مجمل الأنماط المناخية السائدة في العالم بشكل قد يعيد صياغة مستقبل البشرية في وقت غير بعيد من الآن.

أسباب التغيرات المناخية

أولاً- الأسباب الطبيعية، وهي ناجمة عن التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس، وليس لبُعد المسافة بين الأرض والشمس من تأثير على مناخ الأرض، ذلك لأنه في الوقت نفسه من السنة وفي الموقع نفسه وعلى المسافة نفسها من الشمس تكون على الأرض أقاليم مناخية مختلفة،

الاحتباس الحراري خاصةً غاز CO₂، والتمدد العمراني، واستعمال الإنسان للطاقة بصورة غير صحيحة، واعتماده على الوقود الأحفوري «نفط، فحم، غاز» وهذا يؤدي إلى زيادة غازات الدفيئة في الجو، بالإضافة إلى الحرائق، واستخدام غازات الكلوروفلوروكربون في الصناعات بشكل كبير، التي تؤثر بشكل مباشر على طبقة الأوزون.

تتكون غازات الدفيئة من بخار الماء وثنائي أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز والأوزون والهالوكربونات. وهي غازات تتشكل طبيعياً (عدا الهالوكربونات)، وتلعب دوراً مهماً في تدفئة سطح الأرض، نظراً لوجودها في الطبقات الدنيا من الغلاف الجوي الذي يحيط بالأرض. ولولاها لكانت درجة حرارة الأرض أقل بـ ٣٠ درجة مئوية عما هي عليه الآن. والسبب في ازدياد تركيز هذه الغازات في الغلاف الجوي هو ازدياد انبعاث هذه الغازات نتيجة الزيادة الشديدة في النشاط الصناعي الذي بدأ مع بداية الثورة الصناعية قبل أكثر من ٢٥٠ سنة من الآن.

في الشمال صيف وفي الجنوب شتاء، وهكذا، لكن العامل الحاسم في الموضوع هو كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض وزاوية سقوطه، والتغير في زاوية محور الأرض أثناء دورانها حول نفسها وأثناء دورانها حول الشمس، إلى جانب حركات الأرض التي تحدث في فترات تاريخية متباعدة. وهذه عوامل مهمة جداً في التغيرات المناخية التي تسببت في تشكل العصور الجليدية وانحسارها. من ناحية أخرى هناك تأثيرات الانفجارات البركانية التي تطلق كميات هائلة من الغازات وبشكل خاص CO₂، وتأثيرات التغير الحاصل في مكونات الغلاف الجوي، وتأثير العواصف الترابية في الأقاليم الجافة وشبه الجافة التي تعاني من تدهور الغطاء النباتي وقلة الزراعة والأمطار، ومن أمثلتها رياح الخماسين وما تثيره من غبار عالق في الجو.

ثانياً - الأسباب غير الطبيعية، وهي ناتجة عن النشاطات الإنسانية المختلفة مثل: الغازات المنبعثة من الصناعات المختلفة مثل تكرير النفط، وإنتاج الطاقة الكهربائية، ومعامل إنتاج الإسمنت ومصانع البطاريات، وعوادم السيارات والمولدات الكهربائية، والغازات المنبعثة من مياه الصرف الصحي خاصة الميثان الذي يعتبر أكثر خطراً بعشرة أضعاف من CO₂، ونواتج الأنشطة الزراعية كالأسمدة والأعلاف وعمليات قطع الأشجار وإزالة الغابات التي تعتبر أكبر مصدر لامتصاص غازات

ويظهر الجدول الآتي قائمة لبعض دول العالم وكميات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتج منها:

مجموع الانبعاث العالمي	27.2 مليون طن	100%
الولايات المتحدة	6.0 مليون طن	22%
الصين	5.0 مليون طن	18%
الاتحاد الأوروبي	3.1 مليون طن	11%
روسيا	1.5 مليون طن	6%
الهند	1.3 مليون طن	5%
اليابان	1.3 مليون طن	5%

المخاطر المحتملة من التغير المناخي:

سطح بحار العالم بما يتراوح من ٢٨ إلى ٥٨

سنتيمتراً نتيجة ذوبان الأنهار الجليدية.

٧. تواتر الكوارث المناخية المتسارعة، مثل

موجات الجفاف والفيضانات والعواصف

وغيرها، الأمر الذي يتسبب بأزمات اقتصادية

واجتماعية خطيرة.

٨. حدوث موجات سخونة أكبر، وأنماط

ريحية جديدة، وزيادة الجفاف سوءاً في

بعض المناطق، وزيادة شدة الهطول في

مناطق أخرى.

وستكون أكثر المجتمعات تعرضاً لتأثيرات تغير

المناخ هي الأشد فقراً، لاسيما إذا كانت لا تمتلك

القدرة على التكيف معه.

مواجهة التغير المناخي

في مواجهة التغير المناخي، ثمة اتجاهان يسيران

جنباً إلى جنب، هما: أولاً: الحد من انتشار

وانبعاث الغازات التي تتسبب بالاحتباس

الحراري، واتخاذ إجراءات تسهم في تمكين

السكان والمجتمعات من مواجهة الآثار السلبية

١. انحسار مصادر مياه الشرب، من المتوقع في

غضون ٥٠ عاماً أن يرتفع عدد الأشخاص

الذين يعانون من نقص في مياه الشرب

العذبة من ٥ مليارات إلى ٨ مليارات.

٢. من المرجح أن تواجه نسبة تتراوح من ٢٠

إلى ٣٠٪ من أنواع الكائنات الحية زيادة في

خطر الانقراض.

٣. تراجع المحصول الزراعي، وانخفاض

الإنتاجية بشكل خطير، حيث يؤدي أي

تغير جذري في المناخ إلى تأثر الزراعات

المحلية وبالتالي تقلص المخزون الغذائي.

٤. انتشار الآفات والأمراض: حيث يشكل

ارتفاع درجات الحرارة ظرفاً مناسباً

لانتشار الآفات والحشرات الناقلة للأمراض.

٥. تراجع خصوبة التربة وزيادة التعرية، ومع

ازدياد الجفاف وزيادة التصحر ستتغير

مواطن النباتات، وستقل إنتاجيتها.

٦. ارتفاع مستوى سطح البحار

والمحيطات، ومن المتوقع أن يرتفع متوسط

والموسمية، وتحسين طرق إمدادات الغذاء، وإمدادات المياه العذبة، وتحقيق قدر أعلى من الأمن الغذائي، التعاضد الإنساني والاستعداد للتدخل والإنقاذ في حالات الكوارث والطوارئ، ونظم الإنذار المبكر لحدوث المجاعات.

الاحتباس الحراري

يعد الاحتباس الحراري من أبرز مظاهر التغير المناخي، ومن أسبابه أيضاً، وهو بتعريفه المبسط يعني ارتفاع درجة حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي نتيجة تغيير في سيلان الطاقة الحرارية منها وإليها. وعن مسببات هذه الظاهرة ينقسم العلماء إلى من يقول إنها ظاهرة طبيعية؛ باعتبار أن مناخ الأرض شهد في العصور الموعلة في القدم فترات ساخنة وفترات باردة جليدية. والقسم الآخر من العلماء يعزون السبب إلى التلوث البيئي ونشاطات الإنسان. ولفهم الظاهرة أكثر ومعرفة أسبابها وتأثيراتها، لا بد أن نعرّف أولاً النظام المناخي للأرض؛ فمن المعروف أن الكرة الأرضية تتميز عن الكواكب الأخرى بامتلاكها غلافاً جوياً يحيط بها بسبب قوة جاذبيتها، ويرجع الفضل لنشوء الحياة وتطورها على كوكب الأرض لوجود هذا الغلاف الجوي، ومن المؤكد أن استمرارية الحياة على الأرض وثبات درجة حرارتها تتوقف على استمراريته وثبات مكوناته، بالإضافة إلى طبيعة الأرض نفسها وخصائص

للتغير المناخي، وتقليل انبعاث غازات الدفيئة. ومن بين هذه الإجراءات تقليل الطلب على السلع والخدمات التي تتسبب بانبعاث الغازات أكثر من غيرها، وتحسين كفاءة وزيادة استخدام التقنيات منخفضة الكربون، والحد من التلوث البيئي، وحفظ الغابات والمستنقعات كونها تمتص غاز CO₂، والاعتماد أكثر فأكثر على مصادر الطاقة الخضراء المتجددة بدلا من الوقود الأحفوري.

الاتجاه الثاني هو التكيف، ويعني اتباع سياسات وممارسات تستهدف الاستعداد للتكيف مع آثار ومظاهر التغير المناخي، أي الإدارة التكيفية. والدول النامية هي الأشد ضعفاً إزاء التكيف مع تغير المناخ، لذلك هي بحاجة ماسة لكل ما يلزم من قدرات وخدمات الطاقة والهياكل الأساسية وتقنيات الزراعة الحديثة وغيرها حتى تتمكن من التكيف مع التغير المناخي. وتزداد الحاجة أكثر لدى الدول النامية التي تقع على البحار والمحيطات، لاسيما أنها معرضة للغمر أو الغرق في حالة زيادة مستوى سطح البحر، الأمر الذي سيهدد الحياة بشكل عام، والسياحة وصيد الأسماك. لذا تحتاج هذه الدول إلى مساعدات عاجلة لمساعدتها على اتخاذ إجراءات التكيف. وعلى الصعيد العالمي ينبغي التخطيط بشكل جيد باتجاه وضع التدابير اللازمة لتقليل أضرار التغير المناخي، ونشر التقنيات الحديثة، وتحسين قدرات التنبؤات الجوية المناخية

سطحها: مثل وجود الجليد في القطبين وفوق قمم الجبال، وكذلك الرطوبة الموجودة في الجو، وأخيراً المسطحات المائية كالبحيرات والبحار والمحيطات، التي لولاها لارتفعت حرارة الأرض؛ لأن المياه تمتص معظم حرارة الشمس الواقعة على الأرض، وإلا أصبحت اليابسة فوقها جحيماً لا يطاق. كما أن الرياح والعواصف في مساراتها تؤثر على المناخ الإقليمي أو العالمي من خلال المرتفعات والمنخفضات الجوية؛ لهذا نجد أن المناخ العالمي يعتمد على منظومة معقدة من الآليات والعوامل والمتغيرات في أجواء المحيطات أو فوق سطح اليابسة.

فالأرض، كما يقول علماء المناخ دون الغلاف الجوي المحيط بها ستخفض درجة حرارتها إلى - ١٥ درجة مئوية بدلاً من كون متوسط حرارتها حالياً + ١٥ درجة مئوية. إذ إن الغلاف الجوي المحيط بها يلعب دوراً رئيساً في تنظيم معدلات الحرارة فوقها، لأن جزءاً من هذه الحرارة الوافدة من الشمس يرد للفضاء ومعظمها يحتفظ به في الأجواء السفلية من الغلاف المحيط؛ لأن هذه الطبقة الدنيا من الجو تحتوي على نيتروجين وبخار ماء وغازات ثاني أكسيد الكربون والميثان وغيرها، وهذه الغازات تسمى غازات النادرة، أو غازات الدفيئة، وتعتبر بمثابة شوائب، تسبب التلوث الجوي عندما يزيد تركيزها في الجو عن الحد المعقول، إذ تؤدي زيادتها إلى حدوث اختلال في مكونات

الغلاف الجوي واللاتزان الحراري، وهذه الغازات تمتص الأشعة دون الحمراء؛ فتسخن الطبقة السفلى من الجو المحيط، لتشع حرارتها مرة ثانية فوق سطح الأرض. وهذه الظاهرة يطلق عليها الاحتباس الحراري، أو ظاهرة الدفيئة، أو الصوبة الزجاجية الحرارية. بمعنى أن سبب هذا الارتفاع هو زيادة انبعاث الغازات الدفيئة، أو غازات الصوبة الخضراء «greenhouse gases».

فالطاقة الحرارية التي تصل الأرض من الشمس ستؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة، وكذلك ستعمل على تبخير المياه وزيادة حركة الهواء أفقياً وعمودياً، وفي الوقت نفسه ستفقد الأرض طاقتها الحرارية نتيجة الإشعاع الأرضي الذي ينبعث على شكل إشعاعات طويلة «تحت الحمراء»، بحيث يكون معدل ما تكتسب الأرض من طاقة شمسية مساوياً لما تفقده بالإشعاع الأرضي إلى الفضاء. وهذا الاتزان الحراري يؤدي إلى ثبوت معدل درجة حرارة سطح الأرض عند مقدار معين هو ١٥°.

بمعنى أن وجود غطاء طبيعي من غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي هو ما يبقى على كوكب الأرض دافئاً بدرجة تكفي للحياة كما نعرفها، عند مستوى مريح يبلغ ١٥ درجة مئوية حالياً. ولكن انبعاث غازات الاحتباس الحراري التي تسبب فيها الإنسان جعلت الغطاء أكثر سُمكاً، بحيث يختزن السخونة ويؤدي إلى احترار عالمي. وأنواع الوقود

وخلاصة القول، إن سبب الانحباس الحراري حسب بعض العلماء هو التلوث وحده فقط، حيث يقولون إن هذه الظاهرة شبيهة إلى حد ما بالدفئيات الزجاجية، وإن هذه الغازات والتلوث يمنعان أو يقويان مفعول التدفئة لأشعة الشمس، ففي الدفئة الزجاجية (البوت البلاستيكية أو الزجاجية) تدخل أشعة الشمس حاملة حرارتها إلى داخل الدفئة، ومن ثم لا تتسرب الحرارة خارجاً بالمعدل نفسه، حيث إن طاقة الأشعة القادمة من الشمس قوية لدرجة تمكنها من اختراق البلاستيك أو الزجاج، في حين أن الأشعة المحبوسة داخل الدفئة تعجز عن الخروج، مما يؤدي إلى ارتفاع درجة الحرارة داخل الدفئة.

الاحتباس الحراري بين العلم والمؤامرة

عقدت في أيار ٢٠١٧ قمة مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى في إيطاليا، لمناقشة موضوع التغير المناخي.. وقد انفض الاجتماع وسط خلاف بين القادة، حيث رفض الرئيس الأمريكي السابق «ترامب» التصديق على اتفاق عالمي حول التغير المناخي، واصفاً ارتفاع درجة حرارة الأرض بأنه خدعة!!

آلاف الكتب والمقالات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية تحدثت عن التغير المناخي، وجميعها اتهمت الاحتباس الحراري بالتسبب به، لدرجة أن الربط بينهما بات من المسلّمات.. وجميعها تقريبا ألقت باللائمة على الإنسان، وحملته

الأحفوري هي أكبر مصدر منفرد لغازات الاحتباس الحراري التي تنجم عن الإنسان. أي أن غطاء غازات الاحتباس الحراري (الذي يمثل أقل من ١٪ من الغلاف الجوي بأكمله) يؤدي وظيفة حيوية هي تنظيم مناخ كوكب الأرض. لكن المشكلة التي نواجهها الآن هي أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري جعلت هذا الغطاء أكثر سمكاً بسرعة غير مسبوقة منذ بداية الثورة الصناعية عام ١٧٥٠. وقد أدى ذلك إلى حدوث أكبر تغير في تكوين الغلاف الجوي منذ ٦٥٠.٠٠٠ سنة على الأقل. وما لم نبذل جهوداً كبيرة للحد من انبعاثاتنا من غازات الاحتباس الحراري فإن المناخ العالمي سيستمر احتراره بسرعة على مدى العقود المقبلة وبعدها.

وأهم مصدر طبيعي لغاز الكربون هي البراكين، أما أكبر مصدر منفرد لانبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناجمة عن البشرية فهي أنواع الوقود الأحفوري، فحرق الفحم والنفط والغاز الطبيعي يطلق مليارات الأطنان من الكربون كل عام كانت ستبقى لولا ذلك مختبئة في الأرض، فضلاً عن كميات كبيرة من الميثان وأكسيد النيتروز. وينبعث مزيد من ثاني أكسيد الكربون عند قطع الأشجار وعدم زرع أشجار مكانها. وفي الوقت ذاته، ينبعث الميثان من قطاعات هائلة من الثروة الحيوانية وينبعث الميثان أيضاً من مزارع الأرز ومدافن النفايات، أما أكسيد النيتروز فينتج عن استخدام الأسمدة.

أكسيد الكربون، مقارنة بنسبة الـ ٢٧٥ جزءاً بالمليون التي كانت موجودة في الجو قبل الثورة الصناعية، فمنذ العام ١٧٥٠، بدأ يرتفع غاز CO₂، حتى أصبح أعلى بنحو ٣٠٪ عما كان عليه تركيزه قبل الثورة الصناعية. وكذلك ارتفع تركيز الميثان إلى الضعف، وأيضاً غاز الكلوروفلوروكربون ازداد بمقدار ٤٪ سنوياً عن النسب الحالية. أما أكسيد النيتروز فقد أصبح أعلى بـ ١٨٪ (حسب آخر البيانات الصحافية لمنظمة الأرصاد العالمية).

قد تستفيد النباتات من تنامي CO₂ في الجو إلى حد ما، إلا أن ارتفاع منسوبه في الجو يلحق الضرر بها أكثر من مساعدتها. إذ يحتجز غاز CO₂ وغازات أخرى في الجو بعض حرارة كوكب الأرض، وهذا يجعل الأرض أكثر سخونة، وقد يؤدي هذا الاحتباس الحراري إلى خفض معدل هطول الأمطار على الأرض، فتتصحّر مناطق شاسعة ولا تعود ملائمة لمعظم النباتات، كذلك يتفاعل غاز CO₂ في الجو مع الماء فتنتج هطول أمطار حمضية يمكن أن تؤدي إلى هلاك أنواع عديدة من النباتات.

ثانياً: مسؤولية الطبيعة: أما العلماء الذين يفسرون الاحتباس الحراري كظاهرة نجمت لأسباب طبيعية ولا دخل للإنسان فيها فيستندون للنقاط الآتية:

• الغلاف الجوي للأرض مكون من غازات كثيرة، وغاز CO₂ يشكل ٠,٠٣٥ ٪ من هذه الغازات فقط.

مسؤوليته هذه الظاهرة.. بيد أن علماء آخرين، لهم وجهة نظر مختلفة كلياً، إذ يعتبرون أن كل ما يقال عن الاحتباس الحراري محض هراء، وخدعة كبيرة تورط بها كبار العلماء.. كلا الطرفين (المنكرون، وناشرو الذعر) يسندون آراءهم بأدلة وبراهين علمية.. فأين هي الحقيقة؟ إذن، حول تفسير ظاهرة الاحتباس الحراري، وأسبابها، انقسم العلماء إلى قسمين، الأول: يقول إنها ظاهرة طبيعية؛ ولا دخل للإنسان فيها. والقسم الثاني يؤكد أن السبب هو التلوث البيئي ونشاطات الإنسان.

أولاً: مسؤولية الإنسان: أغلب العلماء، إن لم يكن جلهم، يرسمون سيناريو بيئي مرعب يتربص بسكان الأرض، ويعتبرون أن المتهم الأول هو غاز ثاني أكسيد الكربون (CO₂)، الذي أصبح شبحاً تلاحق لعنته مستقبل الأرض. وهذا الغاز هو ما جناه الإنسان على نفسه وعلى بيئته عندما أفرط في إحراق النفط والفحم والخشب والقش ومخلفات المحاصيل الزراعية؛ فزاد معدله بالجو. كما أن اجتثاث أشجار الغابات واتساع المساحات المتصحرة قد قلل الغطاء النباتي الذي يمتص غاز ثاني أكسيد الكربون من الجو، مما جعل تركيزه يزيد. فضلاً عن مخلفات عوادم السيارات وأبخرة المصانع، ومصادر التلوث الأخرى.

وللتوضيح يذكر العلماء بأن الجو حالياً يحتوي على ٣٨٠ جزءاً بالمليون من غاز ثاني

وفي القرون الماضية ظهرت حلقات متعددة من التغير المناخي، فمثلاً شهدت الصحراء الكبرى وجزيرة العرب قبل نحو مائة ألف سنة نحو ثلاثة آلاف سنة مطيرة، أدت لاخترار المنطقة، ثم حصل العصر الجليدي الأخير الذي انحسر قبل نحو ١٢ ألف سنة. وهناك أدلة على أن حرارة الأرض كانت أعلى من حرارتها اليوم، فمثلاً الحضارة الرومانية والمصرية نشأتا عندما كانت الأرض أكثر دفئاً مما هي عليه الآن، وكذلك كانت الفترة ما بين ١١٠٠-١٢٠٠م فترة دافئة، بينما السنوات ما بين ١٦٠٠-١٦٥٠ حصل فيها عصر جليدي مصغر في أوروبا.

العالم «إيفار جيفيير» الحاصل على جائزة نوبل، وهو من منكري الاحتباس الحراري، يقول: إن معدل حرارة الأرض ارتفع في الفترة ما بين ١٨٦٠-٢٠٠٠م، بمقدار ٠,٣٪، أي ٠,٨ درجة مئوية فقط، وهي برأيه درجة حرارة مستقرة. أما منسوب البحر، فهو يرتفع بمقدار ٢٠ سم كل قرن، وهذا يحصل منذ ٣٠٠ سنة، وهي نسبة برأيه لا تشكل خطراً. كذلك سجل الأعاصير لم يطرأ عليه تغيير يذكر. أما القطب الجنوبي فهو في أشد حالاته برودة الآن، مقارنة بحقب زمنية ماضية.

ويقول المنكرون للاحتباس الحراري أن الهدف من استمرار الحديث عن الاحتباس الحراري بهذا الشكل النشط والمحموم، هو الحفاظ

● مصادر CO2 كثيرة، ما ينتجه الإنسان جزء بسيط منها، إذ إن البراكين والبحار والمخلفات العضوية للحيوانات والنباتات تشكل المصدر الأساسي لهذا الغاز.

● المناخ يتغير دائماً وليس بثابت، فتغير المناخ أمر طبيعي، وفي القرون الماضية هناك أدلة على أن حرارة الأرض كانت أكبر من حرارتها اليوم.

● بعد الحرب العالمية الثانية، ومع ازدهار الصناعة وازدياد التلوث الذي يتسبب به الإنسان انخفضت درجات الحرارة ولأربعين عاماً، مع أن نظرية الاحتباس الحراري تقول العكس: مع ازدياد التلوث تزداد الحرارة، فلماذا حدث العكس؟

● هناك علماء يقولون إن ارتفاع الحرارة هو الذي يتسبب في ارتفاع مستوى CO2 وليس العكس.

● الشمس تؤثر على حرارة الأرض، خصوصاً عندما تظهر البقع الشمسية، كلما ازداد عدد البقع الشمسية ازدادت الحرارة.

● المحيطات تبت غاز CO2 أو تخزنه حسب حرارتها، لكن هذا لا يحدث سريعاً؛ إذ إن المحيطات تحتاج إلى مئات السنوات لكي تظهر ردة فعلها، فهي كبيرة وعميقة، وإذا كانت اليوم تفعل شيئاً ما فهذا بسبب شيء حدث قبل مئات السنين، وليس ردة فعل مباشرة لشيء حدث قبل أيام.

● المناخ في حالة تغير دائم بشكل طبيعي، ولا يكون ثابتاً إلا خلال عدد معين من السنوات.

خلاصة

سواء كانت الطبيعية وحدها المسؤولة عن ظاهرة الاحتباس الحراري، أو كان الإنسان هو الفاعل والجاني، فإن نتائج الاحتباس الحراري وتداعياته هي الأهم، وهي الشيء المؤكد الذي لا يختلف عليه جمهور العلماء، والأهم من ذلك، هو كيف نتصرف؟ وماذا نفعل كمجتمع إنساني متحضر لمواجهة هذه الأزمة التي تهدد الوجود الإنساني؟

مع تعدد تباين الآراء لا يملك الإنسان العادي غير المتخصص في هذا المجال إلا أن يقر بأنه لا يعرف هل الاحتباس الحراري سببه الإنسان أم الطبيعة؟ هل هو نتاج التلوث أم مجرد حلقة من دورة المناخ الطبيعية؟ وتزداد حيرته عندما يسمع آراء العلماء المختصين المختلفة، أضاف إلى ذلك تعقيدات السياسة وأصحاب رأس المال التي دخلت على الخط وجعلت منها قضية بالغة التعقيد، لاسيما أن أصحاب المصالح والشركات العملاقة سبق أن اشترى علماء كباراً، ومولوا أبحاثهم لتخرج بنتائج تنسجم مع مصالحهم.

على قلق الشعوب وجعلها في حالة ذعر دائم، لأن هذا سيؤدي لمطالباتها باتخاذ إجراءات تحقق وتضمن سلامتهم، عن طريق سلسلة لا نهائية من التهديدات والفزاعات، والصناعات والقطاعات المرتبطة بها، وهي كلها بالأساس وهمية ومن نسج الخيال. وهذا يشبه صناعة الرعب تحت ذريعة ما يسمى الحرب على الإرهاب.

ففي أميركا مثلاً، تهدف سياسة بث الرعب لإشغال جمهور الناخبين عن قضايا أكثر جدية وخطورة مثل وضع البطالة والديون والتأمين الصحي، وبسبب الذعر من انبعاث الغازات المتأتية من الصناعات والمشاريع العملاقة فإن العالم الثالث لن يشهد أي تطور أو أي تنمية.. بينما أميركا التي من بين أكثر البلدان إثارة للموضوع تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات حقيقية لوقف انبعاث الغازات! بل اكتفت بفرض «ضريبة الكربون» على الصناعات الثقيلة.

والتفسير الذي يعزو الظاهرة للأسباب الطبيعية فقط يريح كثيراً الشركات التي تتسبب بتلويث البيئة، مما يجعلها دائماً تستند إليه لتتهرب من مسؤوليتها، أو الاعتراف بتأثير مخلفاتها في التسبب في ارتفاع درجات الحرارة، ومن ناحية أخرى هناك أغلبية من العلماء لا تنفي أن الظاهرة طبيعية أصلاً، لكنها متفقة على أن إصدارات غازات الدفيئة، وخاصة الميثان وثاني أكسيد الكربون تقوي هذه الظاهرة، وتسرعها.

مقاربة معرفية للأمن الغذائي في السياق الفلسطيني

د. نايف جراد*

ملخص

تهدف هذه الورقة المعنونة بـ«مقاربة معرفية للأمن الغذائي في السياق الفلسطيني»، إلى الكشف عن علاقة الأمن الغذائي بالأمن القومي والإنساني في السياق الفلسطيني الخاص، وفحص أسس هذه العلاقة وغاياتها من زوايا أبعاد الأمن الغذائي الإنساني والاكتفاء الذاتي والسيادة على الغذاء، باعتبار غاية الأمن القومي في السياق الفلسطيني هي التحرر والانعقاد (التحرر الوطني والتحرر الإنساني). وإنني أجادل هنا، بأن مقاربة الأمن الغذائي في السياق الفلسطيني يجب ألا تبحث من زوايا نظرية

مجردة، بل عليها أن تستند إلى الإطار النظري والمفاهيمي الذي جرى تطويره عالمياً، وأن تُستخدم بشكل منهجي علمي في إطار تَعَيُّنها في سياقها وبيئتها الوطنية، وأن تعالج المسألة بشكل شمولي يلحظ التداخل بين مكونات الأمن القومي الشامل والأمن الإنساني بأبعادهما ومستوياتهما المتنوعة، ما يعني أن الوصول للأمن الغذائي في السياق الفلسطيني هو عملية مدمجة عضوياً بعملية التحرر والانعقاد الفردية والجماعية ذات الصلة بالخلاص من الحالة الاستعمارية المركبة في فلسطين، التي يختلط فيها الاستعمار الاستيطاني بالاحتلال العسكري والأبارتهايد والنيوكولونيالية.

من أجل معالجة الأطروحة المذكورة سيجري في

* أستاذ العلوم السياسية، مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

هذه الورقة تناول المحاور الآتية:

أولاً. المفاهيم: مفهوم الأمن، والأمن الغذائي والأمن الأسري، السيادة على الغذاء، الاكتفاء الذاتي. ثانياً. الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والسيادة على الغذاء في السياق الفلسطيني الخاص. ثالثاً. توصيات لذوي العلاقة.

أولاً. في المفاهيم

١. مفهوم الأمن

الأمن بمفهومه البسيط على صلة وثيقة بالأمن الغذائي والأمان، فهو تحرر من الخوف والعوز والجوع، وتجسده الآية الكريمة «الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف» (قريش-٤). ولا تخص هذه المسألة، أي التحرر من الخوف والعوز والجوع، الأفراد فحسب، وإنما الجماعات أيضاً. والجماعات ليست مقتصرة على فئة محددة، إذ تشملها كلها وصولاً إلى الشعب كجماعة، وبامتداد المفهوم على الخارج، يصل إلى المجتمع الدولي، أي البشرية كجماعة. لكن الاهتمام بالأمن منذ أن تشكلت الدول القومية، أخذ منحى الأمن الوطني والقومي، وجرى قصره على الأمن العسكري والاستخباري المعلوماتي والسياسي، بمعنى أمن الدولة. وقد تطور المفهوم ارتباطاً بأهدافه ووسائل وطرق الوصول إليه وضمانه وصيانتها، التي هي على صلة بالمفهوم البسيط المشار إليه آنفاً، أي التحرر من الخوف والجوع والفقر، ليصار إلى اعتبار الأمن بحد ذاته تنمية-

كما أشار ماكنمارا (سعيد والحرفش، ٢٠١٠). أما التطور ارتباطاً بالمجالات والمصالح التي يراد الحفاظ عليها وصيانتها، وارتباطاً بالأمن نفسه كمجال متقاطع وخيط يخترق المجالات الأخرى ويتجلى فيها، فقد دفع إلى البحث الأعمق لتجلياته وديناميكيته في المجالات كافة، أي اتباع منحى التخصص في النظر لكل مجال، مما جعل النظرة للأمن تتوسع، ليستقر الأمر على التعامل مع الأمن كأمن شامل، سياسي واقتصادي واجتماعي وقانوني وثقافي وبيئي وتكنولوجي، وأضيف إليها مؤخراً السيبراني (الموسوعة الجزائرية، ٢٠١٥). وفي كل مجال من المجالات العامة يمكن الذهاب إلى التخصص أكثر فأكثر. حيث يمكن التعامل مع حقول أكثر تخصصاً كالأمن النفسي والأمن الغذائي، وأمن الطاقة، والأمن السياحي، وهكذا، بحيث بات لا وجود لمجال لا يمكن التعامل معه كمبحث خاص للأمن. أما التطورات والتغيرات في العلاقات والمنظومة الدولية، فقد وسعت المفهوم ونطاق الأمن ليشمل الإقليم الذي توجد فيه الدولة، والعالم ككل. لذا بات يجري التعامل مع الأمن بمستويات عديدة: أمن وطني وقومي، وإقليمي، وتعاوني، ودولي (الشقحاء، ٢٠٠٤). ومع ما شهده العالم من عملية عولة، وما رافقها من تطور في أشكال ووسائل الاتصال والتواصل، وتدفق المعارف والأفكار والقيم، فقد أثر ذلك على سيادة الدولة القومية، وأوجد فواعل أخرى غير دولانية إلى جانبها، كمؤسسات المجتمع المدني

مجال متقطع مع مجالات عديدة، من المفترض العمل على صعيدها لتأمين حياة حرة وكرامة خالية من الفقر والجوع والخوف (Chandler and Nik, 2011؛ الحكيم، 2017).

وكخاتمة لهذا البند، من المهم الإشارة إلى نقطتين على غاية كبيرة من الأهمية بالنسبة لموضوع البحث، أي الأمن الغذائي:

النقطة الأولى: من حيث فهم التحديات والتهديدات بعمق، تمر دول العالم وشعوبه بمرحلة جديدة يندمج فيها أمن الدولة والأمن الدولي والتعاوني والإقليمي مع الأمن المجتمعي والإنساني. وبالتالي، هناك تداخل بين مفهوم الأمن التقليدي وغير التقليدي وبين مفاهيمه الجديدة مثل التنمية والأمن الاجتماعي والتحرر والانعقاد والأمن البشري/ الإنساني. ويتجلى هذا الأمر بوضوح أكبر في الكوارث والجوائح والأزمات الكبيرة، التي تتطلب تعاوناً إقليمياً ودولياً من أجل الاستجابة الفعالة والعلاج والتعافي، وهو الأمر الذي تجلّى في جائحة كوفيد-١٩، الأمر الذي له مؤشرات في الواقع الراهن من حيث تضرر سلاسل التوريد وتصدير الحبوب وخاصة القمح وكذلك النفط والغاز، بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا.

النقطة الثانية: إن تعقيدات المسألة الأمنية، وازدواجيتها، وملموسيتها المتعينة في الخصوصيات الوطنية/القومية والإقليمية والدولية، تستدعي معالجتها بشكلها الواقعي، أي يجب أن تحيلنا إلى مسائل ذات صلة

والمنظمات غير الحكومية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، فقد باتت مسألة الأمن أكثر تعقيداً، خاصة مع ظهور تحديات وتهديدات جديدة، كالإرهاب وتجارة المخدرات والاتجار بالبشر وهجرة اللاجئين، وغيرها. وهو ما عزز الأمن التعاوني الدولي وجعله أكثر ارتباطاً بمفهوم الأمن البشري، والذي باتت توضع لها مؤشرات ومعايير، من المفترض بدول العالم أجمع، المنضوية في عضوية الأمم المتحدة وكل من تنطبق عليه التزاماتها المحددة بميثاقها وبالاتفاقيات والمعاهدات الدولية، أن تحترمها وتعمل على ضمانها، وتجري محاكماتها دولياً بناءً على مدى امتثالها لها، لدرجة أن المجتمع الدولي بات من حقه التدخل العسكري في الدول التي يتفاقم فيها النزاع على خلفية انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما بات يعرف بالتدخل الدولي الإنساني (سعيد والحرفش، 2010؛ Shepherd, 2012).

من المهم معرفة أن الأمن الإنساني نفسه، والمعرف بحق الإنسان في العيش بحرية وكرامة وغياب الفقر، هو أمن شامل: اقتصادي واجتماعي وغذائي وصحي وثقافي وبيئي وشخصي وسيبراني وسياسي؛ وهو بمفهومه الضيق حماية الفرد من التهديدات العنيفة؛ أما بالمفهوم الواسع فهو: تمكين الفرد وحمايته من الخوف والعوز. ولعل تخصيص مجال الغذاء كمجال أساسي في الأمن الإنساني، أمر مهم، على اعتبار أن هذا المجال، هو أولاً على صلة وثيقة بحق من حقوق الإنسان، وهو

بلموسية الأمن وخصوصيته: أمن مَنْ؟ وأمن من أي تهديد؟ وأمن بأي وسائل؟ وأمن بأي ثمن؟ وأمن بأي فترة زمنية؟ وهي الأسئلة التي طرحها بالدوين في نقد الدراسات الأمنية النقدية وتحليلها (Baldween, 1997).

٢. مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده

جاء في بيان مؤتمر القمة العالمي للأغذية في روما عام ١٩٩٦، ما نصه: يتحقق الأمن الغذائي والتغذوي عندما يتمتع البشر كافة وفي جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية والتغذوية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا حياة صحية موفورة النشاط.

ويُعرّف الأمن الغذائي الدولي بأنه: قدرة الناس على تأمين غذاء كاف بشكل خاص. وقد تم تعريفه من الباحثين على أنه وصول جميع الناس في جميع الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لحياة صحية نشطة (FAO, 1996).

ويعني الأمن الغذائي، على النحو الذي حددته لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للأمم المتحدة، أن جميع الناس، في جميع الأوقات، يتمتعون بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى طعام كاف وآمن ومغذ يلبي تفضيلاتهم الغذائية واحتياجاتهم الغذائية في حياة نشطة وصحية. ويتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع جميع الناس، في جميع الأوقات، بإمكانية الوصول

المادي والاقتصادي والاجتماعي إلى غذاء كاف ذي نوعية جيدة لحياة صحية ونشيطة. ويتضمن هذا التعريف مجموعة من العناصر المترابطة في آن واحد: المقدرة على إنتاج أو استيراد السلع الغذائية أو الاثنين معاً وتخزينها وتوزيعها بكميات كافية وقت الأزمات، وتقليل مخاطر التعرض لآثار تقلبات السوق والاستيراد عند الضرورة، والتقليل من التغيرات الموسمية للوصول إلى الغذاء. بمعنى آخر، فإن الأمن الغذائي هو نظام سياسي اقتصادي اجتماعي متكامل ومرتبطة بقطاعات التماس: الزراعة والصحة والصناعة والتجارة والشؤون الاجتماعية والتعليم والتخطيط والقطاع الخاص والأهلي وغيرها. (حمدان، ٢٠٢٠).

يغطي هذا التعريف أربعة جوانب أساسية للأمن الغذائي: التوافر والوصول والاستخدام والاستقرار. وهي عناصر أساسية لا بد من التعامل معها للوقوف على رؤية متكاملة وشاملة للأمن الغذائي:

- توافر الغذاء: هو الذي يمكن الحصول عليه من مصدر الإنتاج الزراعي والواردات، وبالتالي فإن أي تخلف في الإنتاج الزراعي وأي معوقات تمنع تدفق واردات الغذاء، تمنع من توافر الغذاء.
- الوصول إلى الغذاء: تكمن المشكلة هنا في توفر الإمكانات الاقتصادية والأمنية للوصول.
- استقرار فرص الحصول على الغذاء: ويعتبر الفقر محركاً رئيساً في انعدام الأمن الغذائي.

● قابلية الاستخدام: وعلى هذا الصعيد تتبدى إشكاليات عديدة: معاناة في الحصول على الغذاء؛ سوء تغذية؛ الإفراط في التغذية؛ زيادة السمنة والبدانة؛ نقص المغذيات الدقيقة وثقافة التغذية؛ عدم استقرار فرص الحصول على الغذاء؛ التهميش الاجتماعي والاقتصادي ووجود الأسر المهمشة والحرمان المضاعف نتيجة الاحتلال الأجنبي والحصار؛ ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية.

٣. مفهوم الأمن الغذائي الأسري

يعرف الأمن الغذائي الأسري بأنه: «قدرة الأسرة على أن تؤمن، إما عن طريق إنتاجها الخاص وإما عن طريق مشترياتها، أغذية تكفي لتلبية الاحتياجات التغذوية لأفرادها» (منظمة الأغذية والزراعة/ منظمة الصحة العالمية، ١٩٩٢). وهذا يعني في الممارسة العملية أن الأسر التي تعتبر «آمنة غذائياً» يجب أن تضمن فرص الحصول على مدار العام على أغذية آمنة بالمقادير والأنواع اللازمة لتلبية الاحتياجات التغذوية لكل فرد من أفرادها. ويمكن تحقيق الأمن الأسري من خلال الوسائل الآتية: تنوع مصادر الكسب والرزق، إنتاج منزلي وتنوع في المحاصيل الغذائية والحصول على مساعدات نقدية أو عينية من خلال برامج الحماية الاجتماعية (Peng and Berry, 2018).

٤. مفهوم السيادة الغذائية

مفهوم السيادة على الغذاء هو مفهوم حديث، أسست له حركة طريق الفلاحين، وحددته بأنه: «حق الشعوب ودولهم في تحديد سياسة زراعية وغذائية بشكل مستقل دون تدخل أو إغراق من طرف عناصر خارجية». وفي قمة الغذاء التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة العالمية (FAO) في روما عام ١٩٩٦ جرى النص على التعريف الآتي للسيادة على الغذاء: «حق الشعوب في اتباع نظام غذائي صحي وثقافي ملائم ينتج بطرق مستدامة» ويشمل ذلك ما يلي: الأولوية للزراعة المحلية لتغذية الشعوب؛ وإمكانية وصول الفلاحين وغير المالكين للأرض: لمصادر الماء والأرض والبذور والاقتراض، لذا وجب ضرورة الإصلاح الزراعي من أجل الحصول المجاني على البذور والحفاظ على المياه كمنفعة مشتركة وعامة لتوزيعه بشكل مستدام؛ وحق المزارعين في إنتاج الأغذية؛ وحق المستهلكين في تحديد نوعية ما يستهلكون وكيفية إنتاجه؛ وحق الدول في حماية نفسها من الواردات الزراعية والغذائية ذات الأسعار المنخفضة وضرورة ربط الأسعار الزراعية بتكاليف الإنتاج: بحيث يكون للدول الحق في فرض الضرائب على الواردات المنخفضة الأسعار، وإلزام نفسها بإنتاج فلاحى مستدام للفلاحين ومراقبة الإنتاج في السوق الداخلية لتجنب الفائض؛ ومشاركة الشعوب في اختيارات السياسة الزراعية عبر الاعتراف بحقوق الفلاحين،

الذين يلعبون دوراً رئيساً في الإنتاج الزراعي والغذائي (Nyéléni, 2007).

التساؤل الذي يطرح هنا هو: هل يتعارض مفهوم الأمن الغذائي مع مفهوم السيادة على الغذاء؟ لقد ذهب البعض في منحنى وضع تعارض بين المفهومين، بحيث اعتبر مفهوم السيادة على الغذاء نقيضاً لمفهوم الأمن الغذائي. ومن مبررات هذا المنحنى، أن الأمن الغذائي يتعامل مع الاستهلاك، ويخضع لشروط التجارة الدولية ومعاييرها وقيم المتحكمين بها من دول وشركات، بينما مفهوم السيادة على الغذاء يتعامل مع الاستهلاك والإنتاج، ويخرج الغذاء من قبضة التجارة الدولية ومن يتحكم بها لأن معظمه ينتج محلياً، وبالتالي يمكن التعامل معه في إطار السياسات الوطنية التنموية الداخلية التي من المفترض أن ينطلق واضعوها وأصحاب القرار بشأنها من حق ممارسة السيادة الوطنية (عابودي، ٢٠٢٢؛ كرز، ٢٠١٥).

وإذ لقيت مسألة السيادة على الغذاء تقبلاً وانتشاراً واسعاً في الدول النامية، انطلاقاً من اعتبارها حقاً من حقوق الدول المفترض أن تتمتع بممارسة السيادة الوطنية على كل شؤونها الداخلية والخارجية، فإن التجربة العملية، بينت باللموس، أنه يمكن التعامل مع الأمن الغذائي ومع السيادة على الغذاء بمنهج مختلف، دون تعارض أو تناقض، حيث إن الأمن الغذائي للأفراد والأسر والشعوب حق، وعلى جميع الدول والمجتمع الدولي العمل للوصول إليه وضمانه، لكنه في ظل

تعقيدات العلاقات الدولية، وتعقيدات العمليات التنموية في البلدان النامية تحديداً، هو عملية صراع وعملية تراكمية، يمكن أن تربط بكل ما يتعلق بشؤون السيادة على الغذاء من حرص على اتباع سياسات لتأمين غذاء كاف وصحي ومناسب تراثياً وثقافياً، ومن اتباع طرق إنتاج سليمة بيئياً ومستدامة، ومن تحديد نظم غذائية وزراعية خاصة بالبلد وتقاليد وظروفه، ومن حماية للمنتجين والمستهلكين ومنع الاحتكار والمضاربة في الأسواق، ومن إيلاء اهتمام خاص بالزراعة المحلية وإجراء الإصلاحات اللازمة لتطويرها نوعياً، وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي، وحماية المنتج الوطني وحق الدولة في حماية نفسها وفي كيفية التعامل مع البضائع الواردة إليها، وغيرها من أمور ذات صلة بممارسة السيادة. وهو أمر يحتاج إلى تخطيط سليم واتباع استراتيجيات وطنية تشاركية متكاملة تتعاون فيها كل القطاعات الرسمية والخاصة والأهلية. وتزداد تعقيدات هذا الأمر في ظروف الشعوب التي لما تزال بعد محرومة من ممارسة سيادتها الوطنية في دولة مستقلة، كما هو حال الشعب الفلسطيني، الذي تحتجز دولة الاستعمار الاستيطاني والاحتلال سيادته الوطنية.

ومن الجدير بالتنويه هنا أن العديد من دول العالم النامية، ومنها دول عربية كمصر، قد نصت دساتيرها على كفالة الدولة السيادة على الغذاء بشكل مستدام، وتعمل على أرض الواقع

بسياسة تدمج بين الأمن الغذائي والاكتفاء بالغذاء والسيادة على الغذاء، والحال شبيه، بل ومحوكم بشكل كبير في حالة بلد كبير كالصين مثلاً، التي تربط بحكمة بين الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والسيادة على الغذاء (SCIOPRC, 2019).

٥. مفهوم الاكتفاء الذاتي

الاكتفاء الذاتي بشكل عام: هو القدرة على إنتاج جميع الاحتياجات الغذائية محلياً من خلال الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانات الذاتية، والاستغناء كلياً عن استيراد الأغذية من الخارج لتلبية هذه الاحتياجات. **الاكتفاء الذاتي الأسري:** هو قدرة الأسرة على أن تؤمن، إما عن طريق إنتاجها الخاص وإما عن طريق مشترياتها، أغذية تكفي لتلبية الاحتياجات التغذوية لأفرادها ذاتياً. من خلال: تنوع مصادر الكسب والرزق وإنتاج منزلي (بستان أو حديقة منزلية أو كلاهما) وتنوع في المحاصيل الغذائية (حمدان، ٢٠٢٠). **ثانياً. الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي والسيادة على الغذاء في السياق الفلسطيني الخاص**

من أجل امتلاك مفهوم وطني شامل للأمن الغذائي في السياق الفلسطيني، لا بد من أخذ بعين أساسيين بعين الاعتبار: الأول موضوعي يتمثل بالآتي: وجود الاحتلال وتحكمه بالأرض والموارد والمعابر وحركة السكان، وواقع التجارة الدولية والاتفاقيات الدولية بشأنها، والحرب

الدائرة في أوكرانيا وتداعياتها على الأمن الغذائي العالمي. أما البعد الثاني فهو البعد المؤسسي، المتمثل بالآتي: واقع السلطة ومؤسساتها وآلياتها الوطنية المعنية بالأمن الغذائي؛ واقع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومدى إدراكها مسؤوليتها الوطنية والمجتمعية بمعناها الواسع. ويمكن على هذا الصعيد ملاحظة الآتي: وجود ضعف بنيوي ومؤسسي؛ ضعف في مدى استجابة الاستراتيجيات والسياسات لمتطلبات تأمين أمن غذائي مستدام؛ وجود تعقيدات في القدرة على الاستجابة: الخلط بين النهج الإنمائي والإغاثة؛ التعامل مع آثار الفقر بدلاً من القضاء على أسبابه للوصول إلى أمن غذائي مستدام؛ وتبعثر وضعف أدوار الجهات والمؤسسات المعززة للصمود وتعددتها (ماس، ٢٠١٧).

١. التحديات

إجمالاً، يمكننا من زاوية الصعوبات والمعوقات التي تواجه فلسطين والمؤسسة الوطنية المنشغلة بالأمن الغذائي، أن نحدد مجموعة من التحديات التي تستوجب التعامل معها بمسؤولية وطنية عالية، وأهمها:

● قدرتنا كشعب فلسطيني وسلطة فلسطينية على امتلاك سيطرة على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والأصول الوراثية النباتية والحيوانية، وما يرتبط بذلك من سيطرة على الحدود والمعابر التجارية الضرورية لتأمين

وتقييمها تستند لمسوح الغذاء من جهاز الإحصاء المركزي، أم يجري الاعتماد على مؤسسات دولية تعمل في فلسطين: برنامج الأغذية العالمي WFP، مؤسسات عالمية غير حكومية، منظمة الغذاء والزراعة الفاو، برنامج التمويلات النقدية CTP؟ وهل هناك إطار قانوني لحماية الحق بالغذاء والغذاء الآمن وسلامة الأغذية؟

بناء على هذه الأسئلة وكاجتهاد أرى ضرورة امتلاك رؤية شاملة تدمج مهمة الكفاح من أجل الأمن الغذائي بمهمة الاكتفاء الذاتي والسيادة على الغذاء في إطار عملية التحرر والانعقاد في الحالة الفلسطينية، بحيث يصب العمل من أجل الانعقاد الإنساني (الذي يتمثل في مجال الغذاء بالكفاح والعمل من أجل الوصول للأمن الغذائي للفرد باعتباره حقاً من حقوق الإنسان والاكتفاء الغذائي للأسر الفلسطينية والعيش بحرية وكرامة بعيداً عن الخوف والعوز) بالاكتفاء بالغذاء على المستوى الوطني وبعملية التحرر الوطني التي تحقق الاستقلال وممارسة السيادة الوطنية بما فيها السيادة على الغذاء.

ولزيد من توضيح الفكرة، من المهم النظر من زاوية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب بالنسبة للأمن الغذائي. فالغذاء هو الأول من بين العديد من الاحتياجات الأساسية للإنسان، ولهذا السبب «تم الاعتراف بحق الإنسان في الغذاء في العديد من الصكوك بموجب القانون الدولي (FAO, 2016). وعلى وجه التحديد، تعترف المادة ١١ من العهد

أمن غذائي مستدام.

● إدراك ضرورات التعامل مع الأمن الغذائي كمنظومة متكاملة مرتبطة بالأمن القومي والمجتمعي والإنساني.

● الإمساك بترابطات وتشعبات مسألة الغذاء: علاقة الغذاء بالزراعة والبيئة، والصحة، والعمل والتنمية الاجتماعية، والطاقة والمياه، والتصنيع والتكنولوجيا والإنتاج والتجارة وغيرها من المجالات، ومسؤوليات الأونروا وعملها، وثقافة الجمهور.

● مدى وجود رؤية وسياسات مشتركة، تكفل تنسيق الجهود وتكاملها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

● مدى اتباع سياسات ومنهج وطني شامل لتعزيز سبل العيش الكريم والصمود.

● القدرة على تأمين استدامة الدعم الدولي.

● تأمين ملكية وقيادة وطنية لقطاع الأمن الغذائي.

ثمة أسئلة كثيرة نابعة من الواقع الفلسطيني مرتبطة بهذه التحديات، وهي على مستويين: المستوى الأول، المستوى المرتبط بالصراع والتحرر، وهو السؤال الكبير هنا، ألا وهو: هل نمتلك السيادة على الغذاء فلسطينياً؟ ويرتبط بهذا السؤال أسئلة أخرى على المستوى الداخلي الوطني: هل لدينا القدرة على التمتع باكتفاء ذاتي من الغذاء؟ وهل توجد رؤية ومعايير منهجية وطنية معتمدة لقياس حالة الأمن الغذائي

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية «بالحق الأساسي في التحرر من الجوع وسوء التغذية (المرجع نفسه)».

فمن الذي يعيق ضمان التمتع بهذا الحق؟ وهل المسؤولية تقع فقط على الاحتلال أم على المجتمع الدولي والإقليمي، أم على الفلسطيني كفرد ومؤسسة وطنية وشعب؟

٢. استراتيجية الأمن القومي ومسألة التحرر والانعقاد

ارتباطاً بمسألة الأمن القومي في مفهومه الشامل في السياق الفلسطيني، الذي يعتبر الأمن الغذائي جزءاً لا يتجزأ منه، من المفترض معالجة الأمر عبر تفكير جدي في تعيين المفهوم الوظيفي للأمن والأمن القومي، المكون من القدرات والإمكانات وغاية الأمن وأهدافه ووسائل تحقيقه. أي اعتبار أن وظيفة استراتيجية الأمن القومي، كأى استراتيجية أخرى، تغطي المسافة الواصلة بين القدرات والإمكانات المتاحة للدولة والغايات التي تسعى إليها في ظرفها الملموس، واستخدام الوسائل والأدوات القادرة على استثمار القدرات وتعظيمها بالشكل الأمثل، وصولاً لتحقيق الغايات.

إن المنهجية التي تضعنا على السكة الصحيحة في هذا المجال، هي تلك التي ترى أن الأمن يتعين بالأمن الناتج عن التهديدات الماثلة الخارجية والداخلية، وأن التحرر يتعين باللاتحرر، أي البقاء

تحت السيطرة والهيمنة الأجنبية، وأن الاندماج المطلوب من الفلسطينيين في الإطار الإقليمي والدولي، الذي يعكسه في حالة الأمن الغذائي قيام فلسطين بالإيفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها تجاه أهداف التنمية المستدامة والمواءمة مع الاتفاقيات والمعاهدات التي انضمت إليها دولة فلسطين ابتداء من عام ٢٠١٤، يتعين بالاندماج الناتج عن فرض شروط خارجية للإقصاء أو الإخضاع لا تتلاءم مع مصالح الشعب العليا. ومن الجدير بالتنويه أن الصفة الاندماجية، التي باتت تتميز بها السياسة العالمية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبحت تدفع أكثر فأكثر نحو الاهتمام بمستويات أمنية بديلة لمستوى الأمن الدولاني، كالأمن المجتمعي والأمن الإنساني. وفي جميع هذه العناصر المشار إليها: اللاأمن واللاتحرر والاندماج، تتحمل إسرائيل كسلطة قائمة بالاحتلال المسؤولية الكبرى فيها، إلى جانب مسؤولية المجتمع الدولي، فإسرائيل تحتجز تطور المجتمع الفلسطيني وتفرض عليه شروط إذعان تمنعه من صياغة عقد اجتماعي يستند لإرادته العامة الحرة (قسيس ونخلة، ٢٠٠٩: ١٧-١٨) وتحرم الشعب الفلسطيني من حريته واستقلاله وسيادته في دولة على أرض وطنه، وتحرم لاجئيه من العودة إلى وطنهم، وتكبل سعي الشعب الفلسطيني لمأسسة كيانه الوطني ونظامه السياسي الناشئ، والارتقاء به نحو الدولة القادرة على توفير وحدة الشعب

وعدم الاعتراف بالهوية الجماعية والثقافية، وحرمان الإنسان الفلسطيني من حقوقه الأساسية، تشكل بمجملها «الحالة المرضية»/حالة اللامساواة والظلم، حالة اللاتماثل، التي يجب علاجها، وهي التي تحرم الفلسطينيين كشعب من الحرية والاندماج في وطنهم والإقليم وفي المجتمع الدولي.

وعليه، فإن مقارنة مسألة الأمن الغذائي في فلسطين تستند إلى المقاربة الحديثة للأمن القومي الفلسطيني القائم على التقاء مقومات الأمن والتحرر والاندماج، التي بإمكانها تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق غاياته، وهو ما يتفق ومفهوم الأمن القومي كـ «انعتاق» كما عرفه كين بوث، الذي يعني تحرير الشعوب من القيود التي تعيق مسعاها للمضي قدماً في اتجاه تجسيد خياراتها (Booth, 2005؛ Booth, 1991). أي أن المطلوب فلسطينياً الذهاب نحو محاكاة المدرسة التجديدية المعاصرة، التي باتت تعتمد أكثر فأكثر على مفهوم التحرر الإنساني والانعتاق، الذي يتسع من خلال النظرة الشاملة له للتحرر الوطني، حيث يجري اعتباره لصيقاً كحق ليس فقط للإنسان/الفرد، بل للجماعة/الشعب صاحب الحق في تقرير المصير بحرية، وذلك على اعتبار أن الأمن القومي في الحالة الفلسطينية، كما يؤكد آغا والخالدي (٢٠٠٦)، له بعدان، أحدهما إقليمي (يلبي المصلحة الوطنية/الجماعة/الشعب) والآخر إنساني (يلبي مصلحة

الفلسطيني ولحمته السياسية والمجتمعية، وتوفير الأمن، وسيادة القانون وفضاء الحريات، والتنمية المستدامة، والإسهام في الأمن والسلم الإقليميين والدوليين. أما المجتمع الدولي فيظهر عجزه عن تمكين الشعب الفلسطيني من الاندماج في المحيط الإقليمي والدولي بسبب استمرار حرمانه من الحرية والاستقلال والسيادة على أرضه، وسلوكه سلوكاً ازدواجي المعايير في ما يتعلق بفلسطين وعدم القدرة على تفعيل آليات الإلزام الدولية في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، التي تجبر دولة الاحتلال على الانصياع للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

إننا نجادل هنا، أن الشعب الفلسطيني، منذ أن واجه الاحتلال الأجنبي الاستعماري وبعد النكبة وإلى اليوم، هو من يفتقد الأمن ويحتاج للأمن، وهو الذي يفتقد الحرية أو التحرر والانعتاق ويحتاج لهما، وهو الذي يفتقد الاندماج في وطنه وفي الإقليم وفي المجتمع الدولي ويحتاج له. إن سياسات دولة الاحتلال وممارساتها في حرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير بحرية وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، القابلة للحياة والتطور، وممارستها التمييز العنصري وسياسة التطهير العرقي ضد الفلسطينيين، واستمرارها في حرمان اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى دياره الأصلية ووطنه، وعدم الإقرار بحق الشعب الفلسطيني في السيادة على موارد الطبيعية وحدوده وأثيره وحقه بالتنمية المستقلة،

- تشجيع العودة إلى الأرض والزراعة والزراعة العضوية وتعزيز سبل العيش والصمود.
- الانتقال من الإغاثة إلى التنمية الإنتاجية.
- تعزيز برامج الحماية والمساعدة الاجتماعية والانتقال من الدعم العيني إلى النقدي بعدالة.
- محاربة الفقر والبطالة.
- التأمين الاجتماعي الوطني وتعزيز آليات الحماية وتوفير مخازن وطنية تمتلكها وتديرها الدولة بما يكفي من الحبوب والمواد الغذائية.
- العمل على الحفاظ على استدامة الدعم الدولي، وتعزيز العلاقات مع المحيط العربي.
- العمل من أجل ملكية وقيادة وطنية لقطاع الأمن الغذائي.
- تعزيز الكفاح الوطني من أجل ممارسة الحقوق الوطنية في السيطرة والسيادة على الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه والأصول الوراثية النباتية والحيوانية، وعلى الحدود والمعابر.
- الفرد والمجتمعات والمؤسسات)، وهو يهدف إلى استثمار مقدرات الشعب الفلسطيني ومقوماته المتاحة من أجل ضمان البقاء وتجسيد الوجود الوطني للشعب الفلسطيني والحفاظ عليه واستمراريته، وإدارة هذا الوجود بكفاءة عالية تضمن تحقيق الغايات والأهداف الوطنية في الحرية والاستقلال والسيادة والعودة وبناء مجتمع ديمقراطي حديث مستقر وزاهر.

ثالثاً. توصيات

- تشكيل إطار مؤسساتي وطني يقوم على مقاربة وطنية متكاملة للأمن الغذائي (هيئة تنسيق وطنية دائمة) تضع رؤية وطنية واستراتيجية وطنية شاملة تلحظ التقاطعات ومجالات التماس (عبر قطاعية)، وترابط الأمن الغذائي بالإنساني والقومي، وتتضمن غايات وسياسات وتدخلات استراتيجية وقصيرة الأمد واستدراكية.
- تطوير مقياس وطني بمؤشرات دقيقة ومنهجية وطنية معتمدة لقياس حالة الأمن الغذائي وتقييمها، تستند لمسوح الغذاء لجهاز الإحصاء المركزي
- تطوير إطار مؤسسي قانوني.
- تنسيق الجهود وتكاملها في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم بين مؤسسات السلطة وبينها وبين مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

المراجع بالعربية

- قرآن كريم. قريش-٤
- الأغا، حسين والخالدي، أحمد سامح (٢٠٠٦): «إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني». المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن. رام الله، فلسطين.
- الحكيم، مصطفى (٢٠١٧): «مفهوم الأمن الإنساني وأهميته». مجلة «الأمن والحياة». مج ٣٦، العدد ٩٢:٢٢٢-٩٥. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. السعودية.
- حمدان، عبد الغني-(٢٠٢٠): «كيف يمكن معالجة الأمن الغذائي في ظل الأزمات والأزمات الممتدة؟» الإغاثة الزراعية الفلسطينية. PARC. [facebook.com](https://ar-ar.facebook.com)
- ٢٠(٠٥،٠٥٠٢٠٠): «نحو تعزيز الصمود وتوطيد الاقتصاد الوطني الفلسطيني المقاوم». دنيا الوطن. <https://pulpit.alwatanvoice.com>
- سعيد، محمود والحرفش، خالد (٢٠١٠): «مفاهيم أمنية». جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض، السعودية.
- شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية (٢٠٢٠): «الفلاحه التصديرية تقوّض السيادة الغذائية وتحاصر صغار الفلاحين في تونس والمغرب». <https://www.siyada.org>
- الشحقاه، فهد. (٢٠٠٤). الأمن الوطني تصور شامل. الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- عابودي، أبي (٢٠٢٢): «السيادة على الغذاء من منظور فلسطيني». مركز بيسان للبحوث والإنماء. [www.bisan.org/%D8%A9%B9%D8%A9%AF%D8%A9%AV%AA%D8%A9%B3%D8%A9%D9%AV%www.bisan.org/](http://www.bisan.org/%D8%A9%AF%D8%A9%AV%AA%D8%A9%B3%D8%A9%D9%AV%www.bisan.org/%D8%A9%B9%D8%A9%AF%D8%A9%AV%AA%D8%A9%B3%D8%A9%D9%AV%www.bisan.org/)
- قسيس، نبيل ونخلة، خليل (٢٠٠٩): «الإصلاح القانوني في فلسطين: تفكيك الاستعمار وبناء الدولة». معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، فلسطين.
- كرز، جورج (٢٠١٥): «السيادة الوطنية على الغذاء». مركز العمل التنموي «معاً». رام الله، فلسطين.
- مراد، علي. (٢٠١٧). الأمن والأمن القومي مقاربات نظرية. الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع.
- مركز الدراسات الدولية والإقليمية/ جامعة جورج تاون- قطر (٢٠١٣): «الأمن الغذائي والسيادة على الغذاء في الشرق الأوسط». repository.library. [CIRSArabicSummaryReport70050540610824/georgetown.edu/bitstream/handle](https://cirsarabicsummaryreport70050540610824/georgetown.edu/bitstream/handle)
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (٢٠١٧): «المراجعة الاستراتيجية للأمن الغذائي في فلسطين». ماس. رام الله، فلسطين.
- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية (٢٠١٥): «مفهوم الأمن الواسع».

المراجع بالإنجليزية

- BALDWIN, DAVID (1997): “The concept of security”. Review of International Studies. 23: 526-. British International Studies Association
- Bastian, Sunil (2004): “Human Rights and Human Security: An Emancipatory Political Project”. Conflict, Security and Development, Vol. 4, Issue 3, pp.411-418-. <https://doi.org/10.1080/1467880042000319980/>
- Booth, Ken (1991): “Security and Emancipation”. Review of International Studies
- Vol. 17, No. 4 (Oct., 1991): 313-326-. Cambridge University Press
- <https://www.jstor.org/stable/20097269>
- Booth, Ken (Ed.) (2005): “Critical Security Studies and World Politics”. Boulder, CO and London: Lynne Rienner
- Brück, Tilman et al (2016): “The Relationship between Food Security and Violent Conflict”. ISDC – International Security and Development Center. Berlin, Germany
- Chandler, David and Hynek Nik (2011): “Critical Perspectives on Human Security: Rethinking Emancipation and Power in International Relations”. Routledge
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (1996): “Rome declaration on world food security and world food summit plan of action”. World Food Summit, November 13–17, 1996, Rome.
- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO) (2016): PEACE, CONFLICT AND FOOD SECURITY: What do we know about the linkages? FAO. www.fao.org
- Global Food Security Index 2021: Country Profiles. Global Food Security Index 2020: Country Profiles. The Economist Intelligence Unit. <https://foodsecurityindex.eiu.com/Country>
- Harrigan, Jane (2014): “The Political Economy of Arab Food Sovereignty”. Basingstoke: Palgrave. Macmillan
- Peng, Wen and Berry, Elliot (January 2018): “The Concept of Food Security
- https://www.researchgate.net/publication/326524423_The_Concept_of_Food_Security
- Hendrix, Cullen (2016): “WHEN HUNGER STRIKES: HOW FOOD SECURITY ABROAD MATTERS FOR NATIONAL SECURITY AT HOME. The Chicago Council on Global Affairs. www.thechicagocouncil.org.
- Nyéléni (2007): “Declaration of the Forum for Food Sovereignty”. <http://nyeleni.org/spip.php?article290>,
- Shepherd, Benjamin (2012): “Thinking critically about food security”. Security Dialogue. Vol. 43, No. 3 (JUNE 2012): 195-212. Published By: Sage Publications, Inc.
- <https://www.jstor.org/stable/26301936>
- The State Council Information Office of the People's Republic of China (2019): “Food Security in China”. http://english.scio.gov.cn/201910-20/content_75300394

الاستقطاب السياسي في أوساط الشباب الفلسطيني: سياق الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١

عبد الله زماري*، وسمر سوابتة*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إثبات وجود استقطاب سياسي في أوساط الشباب الفلسطيني، في الفئة العمرية (١٨-٣٣ عاماً)، وهي الفئة التي لم تشارك في أي انتخابات عامة في فلسطين، وقسمت إلى ثلاثة فئات فرعية متساوية الأوزان، وصممت أداة قياس عبارة عن استبيان خصيصاً لهذه الغاية، وقد تم جمع المعلومات ميدانياً، وتحليلها إحصائياً، وكانت أبرز نتائج الدراسة، إثبات أن هناك استقطاباً سياسياً في أوساط الشباب الفلسطيني في الفئة المدروسة، وكانت أعلى نسبة للاستقطاب في الفئة العمرية

الفرعية B، التي تمثل الأعمار بين (٢٣-٢٧ عاماً) حيث بلغت درجة الاستقطاب في هذه الفئة ٦٣٪، بينما بلغت في الفئة C، وهي الأعمار بين (٢٨-٣٣ عاماً) نسبة (٥٤٪).
حرم عدم إجراء انتخابات عامة في فلسطين مدة ١٥ عاماً نحو ١,١ مليون شخص من أصل ٢,٥ مليون، ممن يحق لهم الانتخاب من المشاركة في أي انتخابات عامة، وهم الشباب في الفئة العمرية بين (١٨-٣٣ عاماً) (elections, ٢٠٢٢)، ولم يعبر هؤلاء عن آرائهم وميولهم السياسية بشكل رسمي - من خلال الانتخابات - مما يعني عدم معرفة ما إذا كانت هذه الفئة قد تأثرت فعلاً بحالة التنافس (الاستقطاب) التي كانت عند آخر انتخابات عامة، وعليه لم

* باحث في الإعلام الرقمي وتحليل الخطاب.

* إعلامية، باحثة في الإعلام الرقمي.

أهم أسباب بروز استقطاب في الرأي حول قضايا تثار للنقاش (Lee, Jihang, Cheonsoo, 2014 & Yonghwan). والرأي العام هنا «هو اتجاهات الناس ومواقفهم إزاء موضوع معين، عندما يكون هؤلاء الناس أعضاء في جماعة معينة» (تهامي، ٢٠١٨).

تتنافس على السلطة في فلسطين حركتان رئيستان أكبر من بين بقية التنظيمات، وهما حركتا فتح وحماس، ولم يظهر التنافس السياسي بين الحركتين للمرة الأولى عند انتخابات ٢٠٠٦، لكنه كان موجوداً قبل ذلك بسنوات. فضل ٣٥٪ من المستطلعين الفلسطينيين إقامة دولة إسلامية أكثر من دولة علمانية في استطلاع أجري عام ١٩٨٢ في فلسطين (Smith, 1982)، وهي النسبة نفسها التي حصلت عليها الكتلة الإسلامية في انتخابات مجالس طلبة الجامعات الفلسطينية في ثمانينيات القرن الماضي (Robinson > 1997)، إلا أن عدم وجود تنظيم فلسطيني ذي أيديولوجيا دينية، كان يجعل الحكم على مدى وجود هذا التنافس أمراً صعباً، حتى مع إجراء ثلاثة استطلاعات رأي في فلسطين في ثمانينيات القرن العشرين (Iovile, 2014). ظهر التنافس السياسي بين الاتجاه العلماني، والاتجاه الديني، بشكل أوضح، بعد تأسيس حركة المقاومة الإسلامية، اختصاراً (حماس) في كانون الأول ١٩٨٧، كامتداد لحركة الإخوان المسلمين، وذلك بعد

يتم إثبات وجود استقطاب سياسي لدى هذه الفئة العمرية بطريقة علمية. كما تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي لإثبات وجود حالة من الاستقطاب السياسي بين أفراد الفئة العمرية المدروسة أو نفيها.

اقتصرت تعبير هذه الفئة عن آرائها السياسية عبر تفاعلها الاجتماعي، وعبر منصات التواصل الاجتماعي خاصة «فيسبوك» وهي المنصة الأكثر انتشار في فلسطين، بنسبة ٩٢,١٪ من المستخدمين. (Ipoke, 2021) وتمثل المنصات الإعلامية، الوسيلة الرئيسة للمواطنين الذين يرغبون في التأثير على صناعات السياسات العامة (حجاب، خورشيد، وجرار، ٢٠١٧).

تعتمد المواقف السياسية للناس في المجتمعات الديمقراطية بشكل كبير على ميلهم إلى الاقتناع. ويتأثرون في الغالب بالرسائل التي يتم تصفيتها عبر وسائل الإعلام أو السياق الاجتماعي لمجموعة أقرانهم أو كليهما. (Trevor, Weeks, & De Zuniga, 2015) وينقسم الرأي العام بشكل واضح، خاصة عندما يتنافس على السلطة حزبان كبيران مختلفا الأيديولوجيا (مثلاً، الحزبان الجمهوري والديمقراطي (Simas, Clifford, & Kirkland, 2019) حزبا العمال والمحافظين (North, Piwek, & Joinson, 2020)، ويحدث الاستقطاب حول قضايا اجتماعية، أو سياسية، أو دينية. يعتبر عدم تجانس مرتادي شبكة اجتماعية ما أحد

إيجابياً على أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والسياسية، وتوسيع التمثيل والمشاركة خاصة في فئة الشباب.

سياق البحث

مع استمرار الانقسام السياسي، منذ الاشتباكات المسلحة بين حماس والسلطة الفلسطينية عام ٢٠٠٧، التي أنتجت حكومتين تدّعي كل منهما امتلاكها شرعية حكم الشعب وتمثيله، شكلت حماس حكومتها الخاصة، لإدارة شؤون قطاع غزة الذي سيطرت عليه بعد الانقسام، بينما بقيت حكومة السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية التي تسيطر عليها، مع بقاء جميع الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبقاء قطاع غزة خاضعاً لحصار إسرائيلي مشدد تتحكم فيه دولة الاحتلال في المعابر البرية والبحرية، وتمنع تنقل المواطنين والبضائع من وإلى القطاع إلا بأذونات وترتيبات خاصة، وترفض دولة الاحتلال الاعتراف بالقدس كجزء من الأراضي الفلسطينية. قيّدت الحكومتان حرية أنصار الطرف الآخر في إجراء الأنشطة السياسية والتعبير عنها. مثلت الانتخابات التي اتفق على إجرائها في أيار ٢٠٢١ فرصة للعودة لممارسة الحياة الديمقراطية بعد انقطاع دام ١٥ عاماً، وهو ما أدى لتسجيل ٣٦ قائمة انتخابية تمثل مختلف التنظيمات تقريباً (بما فيها قائمة

اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في أيلول ١٩٨٧. لم تشارك حماس في أول انتخابات تشريعية في العام ١٩٩٦ إلا أنها فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، في آخر انتخابات عامة أجريت عام ٢٠٠٦. وقد بلغ التنافس بين الحركتين أخطر مراحله عام ٢٠٠٧، عند اندلاع مواجهات مسلحة بينهما أدت في النهاية إلى انقسام سياسي/ جغرافي، فقد سيطرت «حماس» على قطاع غزة، بينما بقيت الضفة الغربية تحت سيطرة «فتح» التي تقود السلطة الفلسطينية، واستمر الانقسام حتى اليوم، ومُنِع إجراء أي انتخابات عامة بعد ٢٠٠٦. في العام ٢٠٢١ تقرر إجراء الانتخابات العامة بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠٢١ بموافقة جميع التنظيمات الفلسطينية، حيث ظهر خلال عملية التحضير لهذه الانتخابات إقبال كبير لدى المواطنين الفلسطينيين للتسجيل لهذه الانتخابات،^٢ حيث سجلت اللجنة المركزية للانتخابات نحو ٢,٦ مليون ناخب من أصل ٢,٨ مليون، ممن يحق لهم الانتخاب (الشريف، ٢٠٢١). إلا أن الانتخابات أجلت بسبب معلن، هو معارضة «إسرائيل» إجراءها في القدس المحتلة، وقد أثر قرار التأجيل على المناخ السياسي العام، بسبب تعليق المواطنين الفلسطينيين آمالاً على نتائج هذه الانتخابات، بأن تحمل معها تغييراً

^٢ يعتبر تسجيل الناخبين أنفسهم لدى لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية شرطاً مسبقاً كي يستطيع المواطن الترشح أو الإدلاء بصوته.

لفتح وقائمة لحماس) إضافة إلى قوائم عديدة للمستقلين وقوائم شبابية، مما أثار تساؤلات حول وجود استقطاب سياسي يشبه ما كان عند إجراء الانتخابات السابقة، خاصة بين من لم ينتخب سابقاً من المواطنين. وتسعى الدراسة إلى البحث فيما يلي: ١. هل يوجد استقطاب سياسي لدى فئة الشباب الفلسطيني في الفئة العمرية (١٨-٣٣ عاماً)؟ ٢. توزيع الفئات العمرية من حيث شدة الاستقطاب. حيث تم توزيع مجتمع الدراسة إلى ثلاث فئات عمرية فرعية، وما إذا أثبتت نتائج الدراسة وجود استقطاب سياسي في هذه الفئة العمرية. ٣. ما هي العوامل التي تفسر تباين درجات الاستقطاب بين الفئات العمرية الفرعية، وهنا تظهر الإضافة النوعية في هذه الدراسة من خلال البحث في الأسباب التي شكلت هذا التباين في درجات الاستقطاب في الفئات العمرية الفرعية.

الاستقطاب السياسي

يرتبط تعرض الأفراد لوجهات النظر المتشابهة في التفكير ارتباطاً وثيقاً بالاستقطاب السياسي (Kim & Kim, 2019). وتظهر العديد من الأبحاث أن الاستقطاب يشكل خطراً على سلامة الحياة الديمقراطية (Hampton & Wellman, 2018)، والاستقطاب السياسي هو «انحياز الأفراد أو الجماعات لآراء مختلفة حول قضية خلافية ما» (Meehy, 2016).

يحدث الاستقطاب عندما ينقسم الجمهور في الرأي على قضية مستقطبة (Dubois & Blank, 2018)، وقد يشير الاستقطاب إلى «تقوية موقف الفرد من خلال استهلاك وسائل الإعلام التي تتميز بأيديولوجية سياسية متطابقة» (Min & Yun, 2018). والدليل على الاستقطاب مرتبط بتغيير الأفراد مواقفهم من القضايا، أو قناعاتهم الأيديولوجية، أو المشاعر الحزبية لإنتاج توزيعات أقل وسطية ومعارضة بشدة للمواقف الأكثر صلة بالسياسة (Prior, 2013). ويمكن القول إن المجتمع مستقطب إذا تم تجميع مجموعة من الأفراد وفقاً لبعض الاتجاهات في «مجموعات»، بحيث تكون كل مجموعة «متشابهة» من حيث سمات أعضائها، بينما تختلف سمات أعضاء المجموعات المختلفة (Duclos, Esteban, & Ray, 2004). وهناك عوامل عدة تلعب دوراً مهماً في الاستقطاب، أهمها: عوامل الوسائط (تجزئة الوسائط والوسائط الحزبية)، وعوامل الجمهور (التعرض الانتقائي) (Guess, Nyhan, & Reifler, 2018) (Kim & Kim, 2017) (Weeks, Lane, & Slgi, 2019). وتظهر هنا آليتان تعدان من مظاهر الاستقطاب: التحيز التأكيدي، والتعرض الانتقائي (Cinelli, Morales, Galeazzi, 2021). يمكن لهاتين الآليتين أن تولدا مجموعات مستقطبة ومتجانسة من الآراء، يشار إليها باسم غرف

سبيل المثال، حول طبيعة القضايا المتنازع عليها)، ويمكن أن يتجلى في أنواع مختلفة من السلوك (على سبيل المثال، التعبير اللفظي، وأنماط التفاعل والخيارات السياسية) (Yarchi, 2020, Baden, & Kligler-Vilenchik), لأن الاستقطاب الاجتماعي الناجم عن التعرض الانتقائي لدوافع سياسية يهدد الديمقراطيات ويمكن أن تؤدي تأثيرات غرفة الصدى إلى تعزيز انتشار الشائعات وتكثيف الفصل بين معتنقيها (Wang, Sirianni, Tang, Zheng, & Fu, 2020). يخلق عدم التعرض للآراء البديلة أيضاً تصوراً خاطئاً للإجماع، وبالتالي يخلق تصوراً مختلفاً للواقع عبر المجموعات، مما قد يعيق النقاش الديمقراطي نظراً لعدم وجود أرضية مشتركة للعمل على أساسها (Cinelli, M., Morales, Galeazzi, Quattrociocchi, & Starnini, 2021). هناك مسببات رئيسة للاستقطاب الحاد، في المجتمعات، ويذكر جميل هلال منها: انكشاف الحقل السياسي الوطني أمام التدخلات من قوى خارجية، أو أمام ضغوط قوى سياسية داخلية تشكلت وفق هويات دينية، أو عشائرية أو مذهبية (هلال، ٢٠٠٩)

الصدى (Flaxman, Goel, & Rao, 2016) وقد تحد غرف الصدى من تعرض الأفراد للآراء المخالفة لمعتقداتهم السائدة وقد تقود تطرف الأفراد أو تزيد منه، لأن الاستقطاب الناجم عن التعرض الانتقائي لدوافع سياسية يهدد الديمقراطيات ويمكن أن تؤدي تأثيرات غرفة الصدى إلى تعزيز انتشار الشائعات وتكثيف الفصل بين معتنقيها (Wang, Sirianni, Tang, Zheng, & Fu, 2020).

أظهرت العديد من الدراسات أن التعرض الانتقائي وفقاً للميول السياسية للأفراد، مثل الانتماء الحزبي أو أنماط استخدامهم وسائل الإعلام، أدى إلى استقطاب سياسي (Min و Yun, 2018) وقد ثبت أن وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير كبير على المعرفة السياسية، إضافة إلى ذلك فهي ليست إلا واحدة من العديد من العوامل المحتملة المتعلقة بالإعلام، التي تساهم في الاستقطاب السياسي (Nguyen & Hong, 2019). يحدث الاستقطاب على الأرجح عندما يشاهد الأشخاص البرامج التي تعارض معتقداتهم، وفي عملية الدفاع عن مواقفهم، ينتهي بهم الأمر إلى تبني وجهات نظر أكثر تطرفاً من تلك التي اعتنقوها من قبل (Trilling, van, & Tsati, 2021). وبالتالي قد يشير الاستقطاب إلى أنواع مختلفة من المواقف (على سبيل المثال، تجاه القضايا، داخل المجموعات وخارجها) والمعتقدات (على

المنهجية

اعتمدت الدراسة منهجاً استقرائياً، باستخدام استبيان صُمم خصيصاً وخضع لمراحل التحكيم والاختبار، حيث تم تنفيذ الاستطلاع في الفترة الواقعة بين ٧ أيار ٢٠٢١-١٧ أيار ٢٠٢١. تم توزيع ١١٠٠ استمارة في المحافظات السبع الأكبر بالضفة الغربية إضافة إلى قطاع غزة، تم استبعاد محافظة القدس بسبب الأوضاع الأمنية،^٤ مع انتهاء فترة جمع البيانات تمت استعادة ١٠٦٣ استمارة كان منها (١٠٤١) صالحة بينما تم إلغاء (٢٢) استمارة.

اعتمدت الدراسة العينة الطبقية العشوائية، بحيث تم اختيار أفراد العينة عشوائياً من بين من تنطبق عليهم شروط الفئة العمرية. استخدم الباحثان أنماطاً عدة لاختيار أفراد العينة، فعند اختيار المستجيبين من شوارع المدن والجامعات، كان يتم اختيار شخص من عشرة، وفي القرى والبلدات كان يتم اختيار الشخص الخامس بسبب قلة الكثافة السكانية، بينما عند اختيار أفراد العينة من المنازل كان يتم اختيار واحد من خمسة (أي البيت الخامس ثم العاشر وهكذا)، الاختيار نفسه كان يتم في الأماكن السياحية والمطاعم والمتنزهات بحيث يتم اختيار الطاولة الخامسة والعاشرة. وقد

استخدم برنامج SPSS، لتحليل البيانات بعد إجراء عملية فلترتها وتنقيتها. شمل الاستبيان سبعة متغيرات ديمغرافية وهي (الجنس، مكان السكن، مستوى التحصيل العلمي، طبيعة العمل، الفئة العمرية، تكرار استخدام فيسبوك، عدد ساعات استخدام فيسبوك اليومية). كما شمل الاستبيان سبعة أسئلة من أجل قياس درجة الاستقطاب الكلي للعينة، حسب مقياس ليكرت الثلاثي، وتم إعطاء الإجابات أوزاناً بين ١-٣، (حيث الإجابة ٣ تعني وجود استقطاب، ١ تعني عدم وجود استقطاب، بينما ٢ تعني وجود ميل لدى المستجيب للاستقطاب).

٤ قامت الشرطة الإسرائيلية بتوقيف الباحث الميداني ومصادرة الاستبانات وتوقيعه على تعهد بعدم ممارسة أعمال لها علاقة بالسلطة الفلسطينية، علماً أن الاستبانات كانت مرسومة بشعار جامعة القدس، التي لا تعترف بها «السلطات الإسرائيلية».

النتائج

أظهرت نتائج تحليل العينة وجود درجة استقطاب كلي بلغت (٥٧,٠%) (جدول ١).

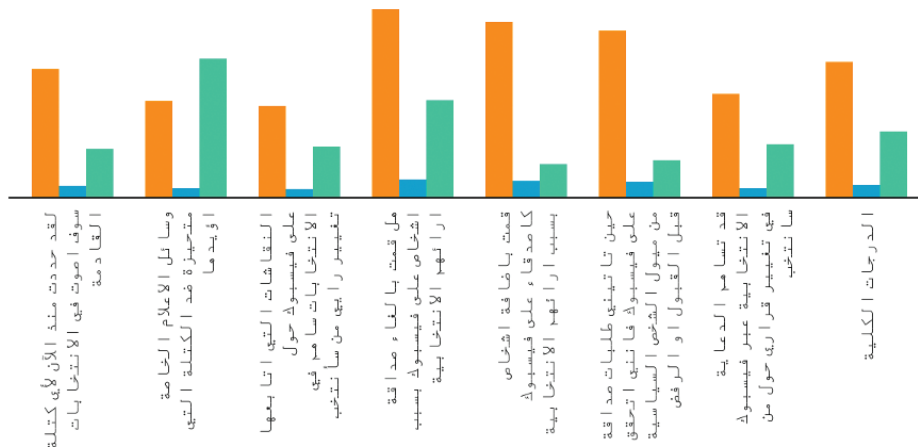
العبارة		غير مستقطب لديه ميل للاستقطاب		لديه ميل للاستقطاب		مستقطب
لقد حددت منذ الآن لأي كتلة سوف أصوت في الانتخابات القادمة		27.7%	288	10.5%	109	61.9% 644
وسائل الإعلام الخاصة متحيزة ضد الكتلة التي أؤيدها		20.7%	216	30.0%	312	49.3% 513
النقاشات التي أتابعها على فيسبوك حول الانتخابات ساهمت بتغيير رأيي في الذي سأنتخب		19.8%	206	11.0%	115	69.2% 720
هل قمت بإلغاء صداقة أشخاص على فيسبوك بسبب آرائهم الانتخابية		40.6%	423	21.0%	219	38.3% 399
قمت بإضافة أشخاص كأصدقاء على فيسبوك بسبب آرائهم الانتخابية		37.8%	393	7.3%	76	54.9% 572
حين تأتيني طلبات صداقة على فيسبوك فإنني أتحقق من ميول الشخص السياسية قبل القبول أو الرفض		35.9%	374	8.2%	85	55.9% 582
قد تساهم الدعاية الانتخابية عبر فيسبوك في تغيير قراري حول من سأنتخب		22.3%	232	11.5%	120	66.2% 689
الدرجات الكلية		29%	304	14%	148	57% 589

جدول (١): درجات الاستقطاب الكلي لدى مجموع أفراد العينة

شكل (١): درجات الاستقطاب الكلي لدى مجموع أفراد العينة

درجات الاستقطاب الكلي لمجتمع الدراسة

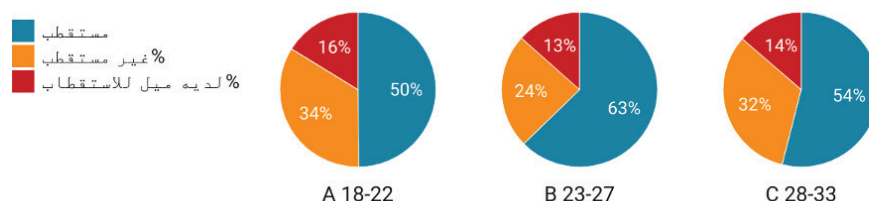
مستقطب لديه ميل للاستقطاب غير مستقطب



بعد الإجابة عن السؤال الأول، بإثبات وجود الاستقطاب لدى عينة الدراسة، تم تنفيذ مستوى آخر من تحليل النتائج بناء على متغير الفئة العمرية الفرعية، فقد قسمت الفئة العمرية الكلية (١٨-٣٣) إلى ثلاث فئات فرعية متساوية الأوزان وهي: فئة A بين ١٨-٢٢ عاماً، فئة B بين ٢٣-٢٧ عاماً، فئة C بين ٢٨-٣٣ عاماً. ويظهر جدول (٢) توزيع درجات الاستقطاب الكلي لكل فئة عمرية فرعية من الفئات الثلاث

الفئة العمرية حسب مستوى الاستقطاب			
الفئة العمرية	مستقطب	لديه ميل للاستقطاب %	غير مستقطب %
An 18- 22	49.85	16.18	33.98
B 23- 27	62.62	13.38	23.94
C 28- 33	53.94	13.6	32.46

شكل (٢): توزيع درجات الاستقطاب الكلي لكل فئة عمرية فرعية من الفئات الثلاث



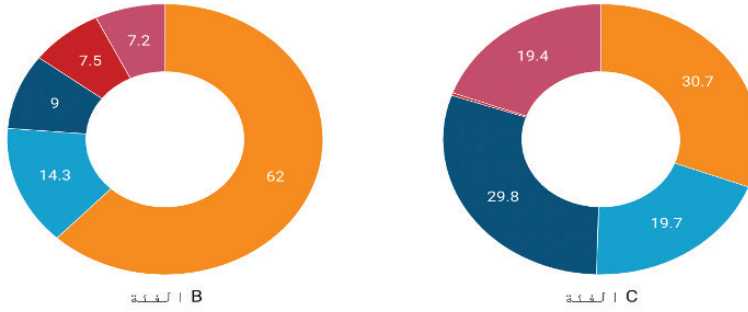
بعد التوصل لهذه النتائج، بوجود استقطاب لدى مجموع أفراد العينة، وكذلك تحديد الفئة العمرية التي كانت درجة الاستقطاب فيها هي الأعلى، تم إجراء مستوى ثالث من التحليل، شمل أفراد الفئتين الفرعيتين ذواتي مستوى الاستقطاب الأعلى من المعدل العام وهما الفئتان (B&C)، بناء على بقية المتغيرات الديمغرافية، في محاولة الإجابة عن سؤال الدراسة الثالث حول هل يوجد نمط معين يميز أفراد هذه العينة الفرعية، الأعلى استقطاباً من بين بقية الفئات، ومن أجل ذلك تم احتساب التكرارات الأعلى بين خيارات الإجابة عن المتغيرات الديمغرافية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أنماط تكرارات مشتركة بين الفئتين العمريتين ذواتي درجة الاستقطاب الأعلى من المعدل، حاز متغيراً طبيعة العمل، ومدة التعرض لمحتوى فيسبوك، على نسب تكرارات أعلى، فقد كان خيار طبيعة العمل (بلا عمل) هو الأعلى تكراراً بين الفئتين العمريتين (B&C)، شكل (٣)، وكان خيار عدد ساعات استخدام فيسبوك يومياً مدة بين ساعتين إلى ثلاث هو الخيار الحاصل على أعلى نسبة تكرارات بين الفئتين العمريتين (B&C)، شكل (٤)

شكل (٣): نسب التكرارات الأعلى حسب طبيعة العمل

شكل (3) نسب التكرارات الأعلى حسب طبيعة العمل

[نسب توزيع طبيعة العمل]

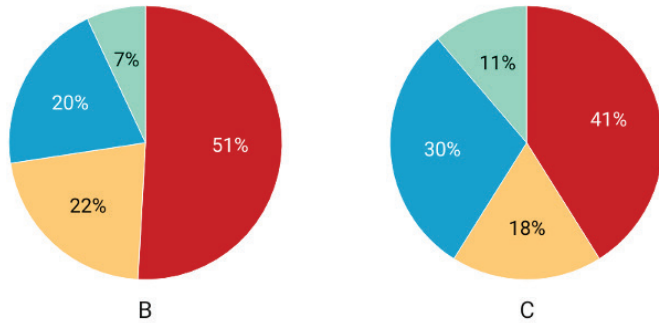
■ بلا عمل ■ موظف حكومي ■ صاحب عمل خاص ■ طالب ■ موظف قطاع خاص



شكل (٤): نسب التكرارات الأعلى حسب ساعات استخدام فيسبوك اليومية

حسب ساعات استخدام فيسبوك يوميا

■ بين 2-3 ساعات
■ ساعة-ساعتين
■ أكثر من ثلاث ساعات
■ أقل من ساعة



خلصت هذه الدراسة إلى إثبات وجود استقطاب في مجتمع الدراسة وهو الشباب الفلسطيني في الفئة العمرية بين (١٨-٣٣ عاماً)، حيث كانت درجة الاستقطاب الكلي (٥٧,٠٪)، وبعد تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاثة فئات فرعية (فئة A (١٨-٢٢) فئة B (٢٣-٢٧) فئة C (٢٨-٣٣)، تبين وجود تباين في درجات الاستقطاب بين هذه الفئات، حيث كانت درجة الاستقطاب الأعلى بين أفراد الفئة (B) بدرجة استقطاب بلغت (٦٢,٦٢٪)، تليها الفئة (C) بدرجة استقطاب بلغت (٥٣,٩٤٪). تم إجراء تحليل إضافي خاص بأفراد الفئتين الأعلى من حيث درجة الاستقطاب وهما الفئتان B & C

C، تضمن التحليل مقارنة المتغيرات الديمغرافية لهاتين الفئتين، وتبين أنهما تشتركان في متغيرين اثنين هما (طبيعة العمل حيث كان النسبة الأعلى من أفرادهما «بلا عمل»)، (معدل استخدام الإنترنت اليومي حيث كانت النسبة الأعلى من أفرادهما تتعرض لمحتوى فيسبوك بين «٢-٣ ساعات» يوميا). إن تفسير ما توصلت اليه الدراسة من نتائج، خاصة اشتراك الفئتين B&C بصفتين مشتركتين مهمتين هما طبيعة العمل ومدة التعرض لفيسبوك، يحتاج إلى دراسة لاحقة أكثر تركيزاً على هذا الجانب.

مشكلات البحث،

واجهت الدراسة مشكلتين رئيسيتين تتعلقان بالأوضاع الأمنية والسياسية في فلسطين المحتلة، الأولى في قطاع غزة حيث تعرض منزل الباحثة الميدانية للقصف أثناء الحرب على قطاع غزة خلال فترة إجراء هذه الدراسة مما أدى إلى تلف جزء كبير من الاستبانات، واضطرار الباحثة إلى إعادة تعبئتها بعد انتهاء القصف، والثانية في مدينة القدس حيث أوقفت شرطة الاحتلال الباحث الميداني وصادرت الاستبانات ومنعته من تعبئتها، مما سبب استثناء مدينة القدس من الدراسة.

المراجع

- North, S., Piwek, L., & Joinson, A. (2020). Battle for Britain: Analyzing Events as Drivers of Political. Policy & Internet, 185208-. Retrieved from encyclopedia Britannica: <https://www.britannica.com/topic/Labour-Party-political-party>
- Trevor, D., Weeks, B., & De Zúñiga, G. (2015). Political persuasion on social media: Tracing direct and indirect effects of news use and social interaction. SAGE, 121-.
- aljazeera. (2006, 1 26). حماس تفوز رسمياً بـ 76 مقعداً في التشريعي. Retrieved from <https://www.aljazeera.net: shorturl.at/cjll7>
- Cinelli, M., Morales, D. F., Galeazzi, A., Quattrociocchi, W., & Starnini, M. (2021). The echo chamber effect on social media. PANS, 18-.
- Cinellia, e. a. (2021). The echo chamber effect on social media. PNAS, 18-.
- Davison, W. P. (2017, march 17). public-opinion. Retrieved 4 16, 2020, from Encyclopædia Britannica: <https://www.britannica.com/topic/public-opinion>
- Dubois, E., & Blank, G. (2018). The echo chamber is overstated: the moderating effect of political interest and diverse media. Information, Communication & Society, 729745-.
- elections.ps. (2021). سجل الناخبين النهائي. Retrieved from <https://www.elections.ps>: <https://www.elections.ps/tabid/1153/language/ar-PS/Default.aspx>
- Escwa. (2015). Political Polarization or common ground? new york Economic and Social Commission for Western Asia.
- Esteban, J.-M., & Ray, D. (2007). On the Measurement of Polarization. Econometrica, 819851-.
- Flaxman, S., Goel, S., & M. Rao, J. (2018). Filter Bubbles, Echo Chambers, and Online News Consumption. Public Opinion Quarterly, 298-320.
- guess, a., Nyhan, V., & Reifler, J. (2018). Selective Exposure to Misinformation: Evidence from the consumption of fake news during the 2016 U.S presidential campaign. European Research Council, 148-.
- Hampton, K. N., & Welliam, B. (2018). Lost and Saved . . . Again: The Moral Panic about the Loss of Community Takes. American Sociological Association, 643651-.
- Ipoke. (2020). 2020 الواقع الرقمي الفلسطيني. Retrieved from <http://ipoke.co>: <http://ipoke.co/SocialMediaOnPalestine2020.pdf>
- Jae lee et. al. (2014, 1 30). Social media, network heterogeneity, and opinion polarization. Journal of Communication, 64(4), pp. 702722-.
- Jennifer McCoy, M. S. (2021). Overcoming Polarization. Journal of Democracy, 621-.
- Kim, Y., & Kim, Y. (2019). Incivility on Facebook and political polarization: The mediating role of seeking further comments and negative emotion. Computers in Human Behavior, 219227-.
- Lovlie, F. (2014). Questioning the Secular-Religious Cleavage in Palestinian Politics: Comparing Fatah and Hamas. Politics and Religion, 7, 100121-.
- Min, H., & Yun, S. (2018). Selective Exposures and Political Polarization of Public Opinion on the Presidential Impeachment in South Korea Facebook vs. KakaoTalk*. Korea Observe, 137159-.
- Nguyen, A., & Tien, V. H. (2019). Testing popular news discourse on the “echo chamber” effect: Does political polarisation occur among those relying on social media as their primary political news source? First Monday, 111-.
- Prior, M. (2013). Media and Political Polarization. Annual Review, 127-.
- Robinson, G. E. (1997). Building a Palestinian State: The Incomplete Revolution. Indiana: Indiana University Press.
- Simas, E., Clifford, S., & Kirkland, J. (2019, feb.). How Empathic Concern Fuels Political Polarization. American Political Science Review, 114(1), 258 - 269.
- Smith, W. E. (1982 May 24). Radical, Resentful, but Ambiguous: An Unprecedented TIME Poll. Retrieved from Time: <http://content.time.com/time/subscriber/article/0,33009,953509,00.html>
- Svolik, M. W. (2019). Polarization versus Democracy. Journal of Democracy, 2032-.

-
- Trilling, D., van, K. M., & Tsifti, Y. (2021). Selective Exposure, Political Polarization, and Possible Mediators: Evidence From the Netherlands. *Radboud Repository*, 129-.
 - Van Aelst, Peter, Strömbäck, Jesper, Aalberg, Toril, Esser, Frank, de Vreese, Claes, Matthes, Jörg, . . . Stanyer, James. (2017). Political communication in a high-choice media environment: a challenge for democracy? *Annals of the International Communication Association*, 327-.
 - Wang, X., Sirianni, A. D., Tang, S., Zheng, Z., & Fu, F. (2020). Public Discourse and Social Network Echo Chambers Driven by Socio-Cognitive Biases. *Physical Review*, 120-.
 - Weeks, B., Lane, D., & Slgi, D. (2017). Incidental Exposure, Selective Exposure, and Political Information Sharing: Integrating Online Exposure Patterns and Expression on Social Media. *Journal of Computer-Mediated Communication*, 363-379.
 - Yarchi, M., Baden, C., & Kligler-Vilenchik, N. (2020). Political Polarization on the Digital Sphere: A Cross-platform, Over-time Analysis of Interactional, Positional, and Affective Polarization on Social Media. *Political Communication*, 143-.
 - توقعات ورهانات : الانتخابات الفلسطينية : الشريفة, م. (2021, 4 13). Retrieved from مؤسسة الدراسات الفلسطينية <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651164>
 - حجاب, ع., خورشيد, ك., & جرار, ل. (٢٠١٧). دور وسائل الاتصال في صنع السياسات العامة. الإعلام والتحول السياسي في الشرق الأوسط (٣٦-١. pp). إربد: جامعة الشرق الأوسط.
 - هلال, ج. (2009, 4 1). لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية، عوامل الاستقطاب. مركز كير-كينيغي للشرق الأوسط, 1-40. Retrieved from <https://ar-pub-24068/01/04/carnegie-mec.org/2009>

الجديد في خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة

الواثق طه*

السياسي مع القضية الفلسطينية بأيّ حلول تُفضي إلى تطبيق حلّ الدولتين وإنهاء إسرائيل احتلالها دولة فلسطين المُعترف بها من الأمم المتحدة منذ العام ٢٠١٢.

لكنّ الرئيس عبّاس حمل من القيادة الفلسطينية ما هو جديد، فكان خطابه شاملاً وأساسياً على صعيد العلاقة الفلسطينية مع قوى العالم ذات الصلة بالصراع وجذوره، والعلاقة مع الاحتلال، والمطالب الفلسطينية بإنهاء الاحتلال، بما يؤثر على مرحلة جديدة في السياسة والدبلوماسية الفلسطينية، سيكون لها ما لها وعليها ما عليها من استحقاقات وخطوات.

وقفَ الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين المحتلة، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الجمعة ٢٣ أيلول ٢٠٢٢ ليلقي كلمة فلسطين. كانت التوقعات المحلية والدولية ألاّ يحملَ الخطاب موقفاً جديداً في ظل المعطيات الدولية، وانشغال المجتمع الدولي بمعالجة تبعات جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، علاوةً على الوضع الداخلي الفلسطيني الذي يُعاني الترهّل والانقسام، إلى جانب وضعٍ إسرائيليٍّ شائكٍ رافضٍ للتعاطي

* كاتب رأي

العلاقة مع القوى العالمية

طالب الرئيس عباس كلاً من إسرائيل وأميركا وبريطانيا بتقديم اعتذار للشعب الفلسطيني، ودفع التعويضات النُصَفة عن النكبة الفلسطينية التي عاشها شعبنا منذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧. وأشار بشكل واضح وصريح إلى الدور الأميركي المنحاز إلى الاحتلال، بما يمنح إسرائيل غطاءً قوّة لخرق القانون الدولي، وهدر الحقوق الفلسطينية.

ليس جديداً على القيادة الفلسطينية تحميل بريطانيا تبعات وعد بلفور الذي استندت إليه قوى العالم في وضع قرار التقسيم وجعله حيّز التنفيذ رغم إرادة المنطقة العربية والشعب الفلسطيني، في فترة كان العالم خارجاً فيها من حرب عالمية ثانية مُدمرة، ليصوغ نظاماً عالمياً جديداً بناءً على نتائجها، هذا النظام أوجد إسرائيل، على حساب فلسطين، التي دفعت فاتورة المسألة اليهودية من دماء أبنائها وتُرابها. لكنّ الخطاب حمل إضافة نوعيّة واضحة وصريحة بتحميل الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية النكبة أيضاً، وجعلها طرفاً فيها. هذا الأمر يشير بكلّ وضوح إلى انتهاء الفلسطينيين من الرعاية الأميركية للمفاوضات وعملية السلام برمتها، تكاملاً مع ضغط فلسطين الواضح على الأمم المتحدة ملء الفراغ في هذا المجال، واتخاذ ما يجب اتخاذه من خطوات يكفلها القانون الدولي تجاه فلسطين، الدولة المعترف بها من

المنظمة، التي صوّتت على تقسيمها يوماً ما. إنّ الانتقال الهادئ في الخطاب الفلسطيني تجاه أميركا على مدار السنوات الأخيرة الماضية، من كونها راعية مقبولة للسلام في المنطقة، إلى التشكيك بمصداقيتها، مروراً بالمُطالبة بإنهاء احتكارها رعاية المفاوضات، وانتهاءً باتهامها صراحة بالشراكة الكاملة مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وبريطانيا في نكبة الشعب الفلسطيني وما تلا ذلك، هو انتقالٌ كاملٌ من مربع انتظار الموقف الأميركي الأكثر اتزاناً، إلى بدء الاستغناء عنه أمام القوة الدولية المجتمعة في الأمم المتحدة. لعلّ القيادة الفلسطينية اتخذت هذه الخطوة بناءً على قراءة مستفيضة للظروف الدولية الجديدة، وواقع الحرب الروسية الأوكرانية، التي تؤشر على قرب انتهاء الهيمنة الأميركية، وبدء عصر جديد يحمل توازنات جديدة للقوى الدولية، بما يمكن فلسطين من إيجاد صيغة جديدة لأحلافها في المجتمع الدولي. صحيح أنّ هذا الأمر سابق لأوانه، لكنّ القيادة الفلسطينية وعلى لسان رئيسها في مناسبات كثيرة سابقة، كانت تمرّر موقفاً تصاعدياً تجاه الرعاية الأميركية، ولا يمكن اعتبار الموقف الأخير طارئاً، وإنما خطوة منسجمة مع ما سبق من مواقف. خلاصة الأمر أنّ العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية تشهد تحولاً لدى القيادة الفلسطينية الرسمية، ولعلّ مُطالبة الرئيس عباس بالانتهاء من مُقاربة حلّ الدولتين على حدود الرابع من

الدول التي لم تعترف بفلسطين عام ١٩٨٨ بعد خطاب ياسر عرفات لإعلان وثيقة الاستقلال. كما بدأت سريعاً الانضمام إلى المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، وفي مرحلة سابقة جعلت عملية تأجيل الانضمام بناءً على الطلب الأميركي، مشروطة بالعودة إلى مفاوضات جادة بينها وبين إسرائيل، برعاية دولية.

استمرّ الرئيس عباس في الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام، بادئاً بهذا الأمر مسألة التحرّر من تفرد واشنطن في رعاية ملف المفاوضات كما أسلفنا... إنّ الاعتراف الدولي بفلسطين دولة ليست عضواً في الأمم المتحدة، يعني كما ذكرنا في مقالات سابقة، أنّ الشخصية الدولية لفلسطين قد أنجزت واكتملت أركانها، وأنّ دولة فلسطين أمرٌ واقعٌ تنقصه حالة الانتقال من السيادة الناعمة والناقصة التي تمثلها اتفاقية الحكم الذاتي، إلى السيادة الكاملة بإنهاء الاحتلال وترسيم الحدود بين فلسطين وكلّ جيرانها.

في العام ٢٠١٦، انتزعت فلسطين من مجلس الأمن قراراً واضحاً وصريحاً لتجريم الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين رقمه ٢٣٣٤، فحصلت بذلك على موقف خاصّ بها تجاه الاستيطان، علاوة على الموقف الأساسي للقانون الدولي من مسألة الاستيطان الاستعماري عموماً. هذا الأمر ثبتّ مسألة الاستعمار كصفة لدولة إسرائيل. أما العام الماضي، وفي مثل هذا الشهر، أثناء الدورة السادسة والسبعين، وقف الرئيس

حزيران ١٩٦٧ تأتي انسجاماً مع الموقف الراهن تجاه الولايات المتحدة وبريطانيا، أبرز الدول التي عملت على تثبيت خطوط حزيران حدوداً مقترحة للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. وعودةً إلى مسألة الاعتذار والتعويض، تستفيد القيادة الفلسطينية من التيارات السائدة عبر العالم، تلك التي تراجع أدوار دولها في الاستعمار، والتنكيل بالشعوب الأخرى، وهي تيارات فاعلة في أوروبا وحديثاً في الولايات المتحدة الأميركية، بما يعزّز حالة التضامن مع الشعب الفلسطيني، ويُعيد إلى الأذهان ما يستوجب التنقيب في مجريات النكبة. هذا التنقيب الذي تُحاربه إسرائيل بكلّ قوّة، لن يتوقف... هذا الاعتذار الذي تُطالب به تلك الدول، بابّ يفتح على مزيد من تجريم إسرائيل والدول التي تقف وراء تأسيسها.

العلاقة مع الاحتلال: المطلب الفلسطيني لإنهاء الاحتلال

منذ فشل المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وتوقفها تماماً بعد حكومة أولمرت، مرّت القيادة الفلسطينية بمراحل مهمة كانت أبرزها مرحلة الحصول على اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين.

إنّ هذه الخطوة تحديداً هي أساس التحولات الهادئة في السياسة الفلسطينية، إذ بدأت القيادة الفلسطينية توقيع الاتفاقيات الدولية، وفتح الأبواب المباشرة وغير المباشرة للعلاقات مع

أخرى، إذ إنّ اعتراف العالم بدولة فلسطين بلا حدود، يعني قدرة فلسطين على التفاوض مع جيرانها على مسألة الحدود كيفما تشاء (ترسيم الحدود بين الدول مسألة ثنائية بينها، لا تتدخل فيها الأمم المتحدة بغير الاقتراحات).

كانت المفاوضات قبل العام ٢٠١٢ تستند إلى شرعية منظمة التحرير الفلسطينية، لكنّ هذا العام حمل مشروعية أممية لدولة فلسطين بكل ما تعنيه مكانة الدولة من معنى في المنظور الدولي، فالمكانة الدولية ليست مشروطة بالاستقلال أو انتهاء الاحتلال، كي تحصل عليها فلسطين، وببساطة: فلسطين دولة يعترف العالم بأنها مُحتلة من دولة أخرى.

بهذه الطريقة، استناداً إلى قوّة هذه الورقة في يد الفلسطينيين، يمكن إعادة المفاوضات إلى العام ١٩٤٧، وهذا ما فعله الرئيس محمود عباس في خطابه أمام الأمم المتحدة. المفاوضات على جغرافيا مختلفة جرى الحديث عنها منذ قرار التقسيم (١٨١).

إن العودة إلى البحث في قرار التقسيم، تعني العودة إلى البحث في وجود دولة إسرائيل، وحيثياته القانونية، وجدلاً دولياً بعد تقديم طلب رسمي فلسطيني لاعتماد الحدود المطروحة في القرار حدوداً لدولة فلسطين، الأمر الذي لا يمكن أن تتجاوزه إسرائيل على الصعيد الدبلوماسي والسياسي والقانوني، فالقرار ببساطة هو وثيقة ميلادها المشروطة

محمود عباس أمام الجمعية العمومية، لي طرح خيارات ثلاثة على المجتمع الدولي لإنهاء الصراع: إمّا حلّ الدولتين على حدود حزيران ١٩٦٧، أو تنفيذ قرار التقسيم (١٨١)، أو الذهاب إلى دولة واحدة، هي ليست إسرائيل، بل فلسطين لكلّ الذين يعيشون على أرضها، بما يعني الوضعية السابقة لقرار التقسيم.

نّبّه الرئيس عباس إلى أنّ عاماً واحداً أمام ذوي الصلة بالصراع لاتخاذ خطوة إيجابية تجاه عملية السلام وإنقاذ حلّ الدولتين، قبل أن تتخذ القيادة الفلسطينية في نهايته قراراتها تجاه العلاقة مع الاحتلال.

في خطابه هذا العام، لم يتجاهل الرئيس موقف فلسطين في الدورة السابقة، وأعلن بشكل واضح أنّ دولة فلسطين المحتلة هي الطرف الذي يتفاوض على إنهاء الاحتلال، أي أنّ المفاوضات تجري بين دولتين، وأنّ الحدود الفلسطينية هي الحدود المقترحة في قرار التقسيم، بما يعني بشكل واضح أنّ القيادة الفلسطينية تراجعت عن التنازل التاريخي المؤلم، كما وصفته في أوقات سابقة، عما يقارب ٢٠٪ من مساحة فلسطين.

لكن، هل يمكن القول إنّ هذه الخطوة تؤكد صحة الفكرة القائلة، إنّ خطأً تفاوضياً تاريخياً وقعت فيه القيادة الفلسطينية سابقاً حين قبلت التفاوض على حدود حزيران؟

للإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من الوقوف على مراحل تطور (المكانة/ الشخصية) الدولية لفلسطين مرّة

في الوعي الدولي، إنَّ العودة إلى الخرائط الجغرافية التي يحددها قرار التقسيم، تعني أنَّ قري، وبلدات، ومستوطنات، ومشاريع إسرائيلية كثيرة مهددة بخطاب فلسطيني لا بدَّ له أن يتعاطى معها بمنطق الملكية المستحقَّة.

وكما تفعلُ إسرائيل مع القدس، بقرار باطل، وتعاطيها الإعلامي معها على أنها عاصمتها بدل تل أبيب، يمكن التنقيب في الكثير الكثير مما يحمله قرار التقسيم من جغرافيا إضافية لفلسطين، بما يُزعج الاحتلال، وبما يُمكن تعزيزه برواية فلسطينية حقيقية.

● الاستيطان بناء على قرار التقسيم:

إن إعادة تعريف جغرافيا دولة فلسطين ومُحافظاتها بناء على قرار التقسيم، يوسِّع دائرة المساحات المصنفة ضمن دائرة الاستيطان الاستعماري إن اختارت الرسمية الفلسطينية المضي قدماً في خيار تثبيت قرار التقسيم والتفاوض بناء عليه.

● تدويل القدس وبيت لحم:

مسألة تدويل المدينتين حتَّى انتهاء الصراع واتفاق طرفيه، بابٌ يفتح المجال للحديث الأعمق في مسألة الحماية الدولية، بدءاً من المدينتين، بما يضع التعاطي الإسرائيلي مع المدينتين موضع ضغط... إن تحريك العالم تجاه هذا الأمر، خطوة يمكن ألا تجد دعماً في الوقت الراهن، لكنَّها مسألة تزيد عدد اللاعبين الدوليين المعنيين بالمدينتين، وبمشروعية قرار التقسيم نفسه.

بميلاد دولة عربية هي فلسطين، وهناك تعهد إسرائيلي من أول وزير خارجية إسرائيلي في حينه بالالتزام بتنفيذ القرار حتَّى تُقبل عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة.

هذه خطوة تجعل المفاوضات أكثر تعقيداً، لكنَّها تضع الضغط على إسرائيل أكثر فأكثر، فبدل الحديث عن مفاوضات على ٢٢٪ من فلسطين التي ترغب إسرائيل بقطع المزيد منها، ستعود المفاوضات (حال حدوثها) إلى الحديث عما يقارب نصف فلسطين، وهذا يحررَ المفاوض الفلسطيني من المساحات الضيقة التي وُضع فيها خلال العقود الماضية، ويعزِّز مسألة التعويضات التي طالب بها الرئيس محمود عباس.

استحقاقات مطلوبة فلسطينياً

من المتوقع أن تترقب فلسطين نتائج طلبها الذي تقدّمت به. وهو الأمر الذي يعني أن المرحلة التي تلي الوقت الحالي، ستعني عملاً فلسطينياً لاستنهاض عملية السلام، والمساومة على حلّ الدولتين نظير قرار التقسيم، وبناء تفاهات دولية أفضل تجاه الأمر.

وعلى الصعيد الفلسطيني، هناك مسائل لا بدَّ من التطرّق إليها في ما هو قادم، وتحديدًا في الخطاب الصادر إلى دول العالم.

● إعادة تعريف جغرافيا دولة إسرائيل بناء على قرار التقسيم:

هذه خطوة تخلق مزيداً من الضغط على إسرائيل

● تثبيت المظاهر السيادية للدولة:

طالما يجري الحديث عن الذهاب إلى قرار التقسيم، والاستناد إلى الاعتراف الأممي بدولة فلسطين المحتلة، فهذا يعني بالضرورة أنَّ الكيانية الفلسطينية الراهنة التي تمارس دور الدولة (السلطة الفلسطينية) تحتاج إلى ترقية من حيث الشكل والمضمون وإعادة نظم العلاقة بين (الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية) بالانتهاء من مسألة سلطة الحكم الذاتي، إلى دولة بكامل مؤسساتها العاملة، في واقع احتلال بالطبع.

من مسائل ترقية المظاهر السيادية السعي إلى تطوير العلاقات الدولية الفلسطينية، برفع مستويات التمثيل قدر الإمكان بين دولة فلسطين ودول العالم، والانفكاك السكاني عن النظام الإسرائيلي، أو النظام المشترك بين السلطة وإسرائيل، وإن كان هذا الأمر سيفتح قضايا ومعارك شائكة مع الاحتلال، وإن كان هذا الأمر ستواجهه إسرائيل بردود أفعال قاسية، لا يمكن إلا اعتبار هذا الأمر جزءاً من مقاومة الشعب الفلسطيني لها، وسيكون الشعب على مستوى هذا التحدي، إذ طالما حمل الشغف والطموح لمقارعة الاحتلال في سبيل هذا الانفكاك الذي يعني مزيداً من الاستقلالية، وعلى الصعيد الوجداني، مزيداً من الكرامة الوطنية.

● المناهج الفلسطينية:

يمكن القول إنَّ بإمكان فلسطين أن تُعيد صياغة (معركة المناهج الفلسطينية) بناء على

قرار التقسيم، وأن تُعيد إنتاج مناهج التعليم في ضوء هذا التوجه، وبما يخدم الأهداف السياسية بالطبع.

● بناء قاعدة بيانات للموارد الطبيعية والثروات في ضوء قرار التقسيم:

إن الحديث عن تعويضات للفلسطينيين عن النكبة، والاحتلال الذي جرى عام ١٩٦٧ والعودة إلى قرار التقسيم، أمرٌ يحتاج إلى بنك معلومات يتسلح به المفاوض الفلسطيني، على صعيد الثروات الفلسطينية المنهوبة، ومقدرات المناطق الجغرافية، وغيرها الكثير.

● حل الإشكالية البرلمانية:

إن البرلمان الفلسطيني (المجلس الوطني الفلسطيني)، وفي ظلّ الحديث عن الانفكاك عن أوسلو، يعني عودة الولاية التشريعية إلى منظمة التحرير الفلسطينية. إن حل المعضلة البرلمانية في فلسطين حاجة ملحة، فللبرلمان هامشٌ يمكن أن يحصل عليه في وضع محددات للعلاقات الدولية الفلسطينية، وليس فقط للشؤون الداخلية... كما تفعل باقي الدول تماماً.

وفي خطاب الرئيس أبو مازن رسائل متضمنة كثيرة، لا بدّ من الوقوف عليها:

● الأداء وأسلوب المخاطبة

كان خطاب الرئيس مفعماً بالخروج عن النصّ وبأداءٍ يحمل صيغاً تهكمية تثير عاطفة الجمهور الفلسطيني أولاً، وتجعل من ظهوره واثقاً حتّى وهو يستخدم نبرة الضحية الحقيقية.

إن التهكم المبطن أمام المجتمع الدولي، والإيحاء المستمر بفقدان الثقة والعدالة من هذا المجتمع، قد يشي بتصعيد مستقبل في الخطاب الفلسطيني، تصعيد هادئ أيضاً، يتّجه إلى إعادة رفع مستوى الصراع، والتلويح بالصدام.

لقد كان للرئيس محمود عباس ما أراد من هذا التهكم المبطن، إذ كان لأسلوبه أثر إيجابي على الصعيد الشعبي، أمّا على الصعيد الدولي، فقد ترك القاعة على وقع التصفيق الشديد من الحضور، هذا التصفيق الذي يؤشر على مزاج دولي داعم، ومقتنع بالموقف الفلسطيني ونظرته للعدالة الإنسانية والدولية المفقودة تجاه شعب طال انتظاره لها.

● رفض التدخلات الخارجية

أكد الرئيس محمود عباس في خطابه رفض القيادة الفلسطينية أي إملاءات أو توجيهات أو أوامر من أي جهة كانت... هذه اللغة ليست جديدة على الفلسطينيين، غير أن استخدامه كلمة الأوامر المرفوضة، مؤشر على تمادي البعض في التعاطي مع الكيانية الرسمية الفلسطينية، باعتبار الفلسطينيين مجردين من الإرادة أو القدرة على التصدي... كانت لهجة رئيس دولة فلسطين حاسمة تجاه هذا الأمر، بما حملت من رسالة مبطنة عن قدرة فلسطينية على إحداث: الشغب، والضرر، والتمرد الواسع.

هذه التدخلات ليست افتراضية في واقع تُعقد فيه مؤتمرات دولية لا تُدعى إليها القيادة الفلسطينية،

بينما تُناقش فيها القضية الفلسطينية ومستقبلها! واقع فيه لهجة متعالية تصدر أولاً من أطراف فلسطينية يظن رعاتها أن بيدهم ورقة ضغط من خلالها على القيادة الفلسطينية، وثانياً تصدر من الغلاف الإقليمي، وثالثاً من بعض دول العالم.

● رفض تغيير العقيدة الفلسطينية تجاه حقوق عائلات الشهداء وحقوق الأسرى وذويهم.

تمثل هذا الموقف في ختام كلمة الرئيس التي وجهها إلى شعبه (الرئيس الفلسطيني تقريباً الرئيس الوحيد الذي يختتم خطاب الأمم المتحدة دائماً برسالة إلى شعبه)، تناول فيها شهداء الشعب الفلسطيني، وتضحياتهم ومكانتهم الرمزية، كما تناول فيها مكانة الأسرى، وحقوق ذوي الفتىين. هذا الموقف امتداداً لرفض التدخلات الخارجية في العقيدة الوطنية الفلسطينية، والموقف الرسمي، والشؤون التعليمية، وغيرها.

● التمسك بالرواية التاريخية الفلسطينية (رفض التطبيع الثقافي مع إسرائيل)

إن الإصرار المستمر الذي تبديه خطابات الرئيس محمود عباس أمام الأمم المتحدة على التذكير بالنكبة، والمحركة الفلسطينية على يد الاحتلال الإسرائيلي، أمرٌ ثابتٌ يؤشر على التمسك بتثبيت الرواية الفلسطينية سياسياً وثقافياً، دون أيّ تسويات تجاه هذا الأمر الذي يشكّل جوهر الصراع، مثلما يشكّل التطبيع جوهر الغاية الإسرائيلية من تطبيع ثقافي يُنهي الرواية العربية الرسمية تجاه فلسطين.

في الهواء باتخاذ خطوات انفعالية، بل كان يحمل في طياته تحولاً هادئاً ضاعطاً على المجتمع الدولي، وصولاً إلى إعادة رسم الموقف الرسمي الفلسطيني والمطالب الفلسطينية في مسألة إنجاز الاستقلال وحدود السيادة، بما يعزّز موقف المفاوض الفلسطيني في أي مفاوضات قادمة... هذا الخطاب يمهد لمرحلة جديدة... ويُنبذ بتطوير في مفاهيم المقاومة الشعبية، وحدودها، وخطابها في ما هو قادم... وهذا الأمر يحتاج إلى قراءة أخرى، ولا يتسع لها المقام في هذا المقال.

أما قرار القيادة الفلسطينية باستكمال الانضمام إلى المنظمات الدولية، وتحديدًا منظمة الصحة العالمية، والملكية الفكرية (التي شدّد عليها الرئيس حين تطرق إليها) فلها دلالات عدة:

إن منظمة الصحة العالمية تعتبر قطاعاً أكبر في الأمم المتحدة، وتمتلك من صلاحيات الوصول إلى دول العالم ما يكفي لجعل وجودها الرسمي في دولة فلسطين المحتلة عاملاً مسانداً في كشف إجراءات الاحتلال، وتعميم نتائج اعتداءاته على أكبر عدد من الشعوب والدول.

هذا علاوة على ما يمكن أن تجنيه فلسطين من عضويتها في هذه المنظمة من منافع اقتصادية، وتنموية شاملة، بما يخدم صمود الشعب الفلسطيني، ويعزّز من سيادته على أرضه.

أما الملكية الفكرية، فهي الجهة التي يمكن الاستفادة منها في حفظ الحقوق الفكرية الفلسطينية، ويمكن أن تكون مصدراً مهماً في محاسبة إسرائيل على النهب الثقافي الذي تمارسه وممارسته سابقاً بحق الملكية الفكرية الفلسطينية. كما إنها جهة مُساهمة أساسية في تحويل الإنتاج الفكري إلى قطاع فاعل مدعوم، له أثره الاقتصادي الملموس في فلسطين، وجهة مساهمة في تطوير القوانين الفلسطينية بما لهذا من أثر على الصعيد الداخلي، والخارجي أيضاً.

إنّ الجليّ من خطاب الرئيس محمود عباس أمام الأمم المتحدة، أنّ الخطاب الفلسطيني العام خلال السنوات السابقة، لم يكن عفويّاً أو مجرد تلويح

استراتيجية صناعة الفوضى

أنور رجب*

تمهيد

في الثالث والعشرين من أيار عام ألفين وخمسة، ألقت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك كونداليزا رايس كلمة أمام لجنة العلاقات العامة الأميركية - الإسرائيلية (AIPAC)، تعرضت فيها إلى سياسة الرئيس الأميركي في حينه جورج بوش الابن اتجاه الشرق الأوسط، وأشارت في إطار تسويقها هذه السياسة إلى أن الرئيس بوش رفض ستين عاماً من الخيارات الخاطئة في الشرق الأوسط، التي كانت تعتمد المفاضلة بين الحرية أو الاستقرار، الديمقراطية أو الأمن، وهو ما اعتبرته مفاضلةً بين ما أسمته مبادئ الولايات المتحدة

من جهة، وسياساتها من جهة أخرى، مشيرةً إلى أن خيارات تلك السياسات الخاطئة تمثلت في تفضيل الاستقرار في المنطقة على حساب الحرية، وفي النهاية لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق كليهما، لا الحرية ولا الاستقرار. وإزاء هذه السياسات الخاطئة، قدمت رؤيةً جديدةً تبناها الرئيس بوش الابن، أشارت فيها إلى أن الولايات المتحدة لديها سياسة جديدة، «استراتيجية تعترف بأن الطريقة المثلى لمحاربة الفكر الذي يستخدم الإرهاب كسلاح هي عن طريق نشر الحرية والديمقراطية». وفي إطار تسويقها هذه السياسة، استشهدت رايس بالثورات الملونة التي اجتاحت أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق، بوصفها نماذج

* باحث ومختص في الشؤون العربية والإسلام السياسي.

اجتاحت العديد من البلدان العربية وتجلت في ما يسمى «ثورات الربيع العربي» فإن بعضها ما زال يدور في فلك الفوضى والاقتتال الداخلي وصراعات بالوكالة تدور رحاها لحساب قوى إقليمية ودولية، وبعضها ما زال يعيش حالة مخاض عسير للتعافي من النتائج الكارثية التي عصفت بها بفعل تلك السياسة.

«السياسة الجديدة» التي انتهجتها الولايات المتحدة تم التعبير عنها إعلامياً وأكاديمياً بمجموعة من المصطلحات سواء تلك التي استخدمها مفكرون ومراكز دراسات أميركية أو تلك التي اشتقها مفكرون وباحثون ورجال سياسة من سياقات السياسات الجديدة ومضمونها وأدواتها وآلياتها، ومن ضمن هذه المصطلحات (الفوضى البناء، التدمير البناء، الفوضى الخلاقة)، وهي مصطلحات دخلت القاموس السياسي في العقدين الأخيرين لوصف الاستراتيجية الأميركية الجديدة، التي تعتبر من أهم الاستراتيجيات التي أنتجها العقل الاستراتيجي الأميركي في التعامل مع القضايا الدولية، وعنوانها نشر الحرية والديمقراطية، بينما جوهرها يستهدف إدارة المصالح الأميركية والغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح.

يُعتبر المفكر الأميركي جين شارب من أبرز المنظرين لنشر الحرية والديمقراطية والتخلص من الأنظمة الديكتاتورية عبر استخدام وسائل وآليات وأدوات سليمة لا عنفية وتوظيفها وفق

لنجاح الاستراتيجية الجديدة في نشر الحرية والديمقراطية والاستقرار معاً، كما استعرضت نموذجاً آخر اعتبرته من النماذج المضيئة لهذه الاستراتيجية وهو النموذج العراقي.

وفي معرض حديثها، أشارت إلى مصطلح الشرق الأوسط الكبير «الجديد»، الذي تسعى الولايات المتحدة لصياغته وفق السياسة الجديدة، وجوهره نشر الحرية والديمقراطية في المنطقة عبر شراكات يتم تأسيسها مع شعوب المنطقة، في إشارة إلى القفز عن الأنظمة التي دعمتها الولايات المتحدة ولم تستطع من خلالها لا تحقيق الاستقرار ولا تحقيق الحرية «السياسات الخاطئة».

من خلال محاكمة التطبيقات العملية للسياسة الجديدة والنماذج التي أشارت إليها راييس بوصفها نماذج ناجحة، يمكن القول إن الفوضى التي تركتها السياسة الجديدة في تطبيقاتها العملية في العديد من البلدان واضحة للعيان، وغالبية النماذج التي أشارت إليها تعاني بدرجة أو بأخرى من الفوضى وعدم الاستقرار، فالحرب الروسية الأوكرانية واحدة من ارتدادات الثورات الملونة التي اجتاحت دول الاتحاد السوفيتي السابق، أما العراق فبعد انقضاء عقدين من الزمن فما زال يشهد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار وغياب الأمن وانتشار الفساد وتعاقد النزعة الطائفية. أما النماذج الأخرى لهذه الاستراتيجية التي

بعيداً عن الغوص والبحث عن جذور تلك المصطلحات وسياقاتها التي تستخدم لوصف السياسة الأميركية الجديدة «استراتيجية نشر الحرية والديمقراطية»، فإن المقالة تستهدف جوهر توظيف مفاهيم الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان لإعادة صياغة المنطقة وفق الرؤية الأميركية (الشرق الأوسط الجديد) وبما يخدم مصالحها حتى لو كان تنفيذها يقود إلى هدم الأنظمة والدول والشعوب وتدميرها، وهو ما نشهده واقعاً في العديد من النماذج التي كانت مسرحاً لتطبيق الاستراتيجية الجديدة كما أشرنا في غير موضع. وبالتالي ستستخدم هذه المقالة مصطلح «صناعة الفوضى» لوصف تلك الاستراتيجية، وستناقش الوسائل والأدوات والآليات والتقنيات التي تستخدم وتوظف في صناعة الفوضى بالاستناد إلى دراسة تلك النماذج في الدول العربية، وما يتعرض له المشروع الوطني الفلسطيني من خلال مشاريع تهدف إلى تقويضه وتصفيته خاصة بعد ما عُرف بصفقة القرن، واستشراف كيف يمكن توظيف استراتيجية صناعة الفوضى لتمرير تلك المشاريع.

مضمون استراتيجية صناعة الفوضى

لم تعد استراتيجية صناعة الفوضى قاصرة على تلك الدول التي أنتجت هذه الاستراتيجية وصدرتها «الولايات المتحدة الأميركية» وقدمت لنا نماذج عديدة ومختلفة في تطبيقاتها العملية

سياسة متدرجة ومتراكمة، وفي سبيل ذلك ألف كتباً ودراسات عدة في هذا الشأن، أهمها كتاب (من الديكتاتورية إلى الديمقراطية) الذي يُنظر إليه بوصفه إنجيل الثورات الملونة. وإن كان جين شارب قد وضع الأسس النظرية لاستراتيجية مواجهة الأنظمة الديكتاتورية ونشر الحرية والديمقراطية بوسائل وأدوات سليمة، فإن التطبيقات العملية من صناعات القرار في الولايات المتحدة لرؤية جين شارب ومخرجاتها جاءت متناقضة ومخالفة لمضمون تلك الرؤية وجوهرها، وهو ما يمكن قراءته في كتابات وتصريحات مجموعة من المسؤولين والمنظرين والمفكرين الأميركيين ممن يتبنون هذه الاستراتيجية بكل حماس واندفاع مثل (مايكل ليدين، بيتر أكرمان، جورج سورس، وكونداليزا رايس، توماس بارنيت، برنارد لويس، مايكل ماكفول). كما يمكن تلمسه واقعاً في السياسة الانتقائية التي اعتمدتها الولايات المتحدة مع البلدان التي كانت مسرحاً لتطبيق تلك الاستراتيجية بمعزل عن مضمون شعار «نشر الحرية والديمقراطية» وجوهره، وهو ما يشي بوجود أهداف متوالية تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها بتلك الفوضى الناتجة عن تطبيق تلك الاستراتيجية، وتكمن في تحقيق واستمرار التفوق الأمريكي العالمي وإدارة مصالح الولايات المتحدة من خلال السيطرة على مناطق إقليمية حيوية كمنطقة الشرق الأوسط والتحكم بثرواتها وفي مقدمتها أهم مصدر للطاقة وهو النفط.

الاستراتيجية في ظاهرها وكأنها تحمل رغبات وأهدافاً نبيلة لها علاقة بتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وترسيخ مبادئ ومثل سامية تقود إلى تحقيق الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والأمن وكل ما يتعلق بحقوق الإنسان هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن من المفترض أن التطبيقات العملية لهذه الاستراتيجية تعتمد على مجموعة من الوسائل والأساليب والأدوات السلمية «وسائل القوة الناعمة» بأبعادها الاجتماعية والقانونية والنقابية والثقافية وغيرها.

ثالثاً - لا يمكن الشروع في تنفيذ هذه الاستراتيجية دون توفر شرطين أساسيين، أولهما: توفر نوافذ ومداخل تسمح بتسلل صانعي الفوضى من خلال ما يعرف بـ«فجوة الاستقرار» التي تحدث عنها المفكر السياسي الأميركي صموئيل هنتجتون، وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون (سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً، تنموياً)، فتنعكس بضيقها أو اتساعها على الاستقرار بشكل أو بآخر. وثانيهما: توفر الفواعل الداخلية المنوط بها الاستجابة والتفاعل مع المشهد قبل البدء بتنفيذ هذه الاستراتيجية وأثناء التنفيذ وبعده.

وحسب، وإنما أصبحت واحدة من أدوات تستخدمها وتوظفها دول أقل شأنًا على جميع الصعد والمستويات، وقد تكون الجمهورية الإسلامية الإيرانية النموذج الأبرز في استيراد هذه الاستراتيجية وتوظيفها في خدمة رؤيتها وسياساتها الخارجية عبر أذرعها المنتشرة في المنطقة لا سيما أنها تنسجم مع نظرية تصدير الثورة التي تبنتها منذ الثورة عام ١٩٧٩، بينما توسعت دائرة مستخدمي هذه الاستراتيجية لتشمل أيضاً الجماعات الإرهابية العابرة للحدود مثل داعش والقاعدة والإخوان المسلمين، لكن عبر استراتيجية «إدارة التوحش»، التي تتقاطع مع استراتيجية صناعة الفوضى من حيث الجوهر والمضمون لكن دون اللجوء إلى تزييف الحقائق وتجميلها. وقبل الخوض في الفكرة الأساسية لهذه المقالة من المهم توضيح بعض النقاط ذات الصلة باستراتيجية صناعة الفوضى، وأبرزها:

أولاً - أن هذه الاستراتيجية، بغض النظر، عن التسميات التي حملتها بهدف تحسين مضمونها، وتسويقها أمام الشعوب (الفوضى الخلاقة، الفوضى البناء، التدمير البناء) فإنها تقوم على مبدأ واحد هو «الهدم وإعادة البناء»، والهدف الرئيس والمركزي لهذه الاستراتيجية هو إدارة المصالح الأميركية والغربية في المناطق التي تتركز فيها تلك المصالح كما أسلفنا.

ثانياً - تبدو الغايات والأهداف النظرية لهذه

التطبيقات العملية لاستراتيجية صناعة الفوضى

في التطبيقات العملية لاستراتيجية صناعة الفوضى، كانت ثورات ما يسمى «الربيع العربي» النموذج الأبرز في كشف النوايا والأهداف الخبيثة لهذه الاستراتيجية وأطرافها والفاعلين فيها والمتواطئين معهم والتقنيات والتكتيكات المستخدمة في تسويقها وتنفيذها، وهو ما تعبر عنه النتائج التي آلت إليها الأمور في بلدان «الثورات» في سورية وليبيا واليمن ومصر وتونس وقبلها جميعاً قطاع غزة والعراق. وبقراءة سريعة لسياق الأوضاع والأحداث التي سبقت وتلت تلك «الثورات» سنجد العديد من التقاطعات الرئيسة والجوهرية في ما بينها، أهمها أن العنف والاقتتال الداخلي كان السمة العامة التي أعقبت ضرب الاستقرار وإضعاف الدولة فيها، وإن كان ذلك بنسب ومستويات متفاوتة وفي فترات زمنية مختلفة، ثم ذلك التناغم والتعاون الذي حدث بين العديد من الأطراف الدولية والإقليمية التي تقاطعت مصالحها باستهداف تلك الدول وإشاعة الفوضى فيها بغض النظر عن طبيعة العلاقات السائدة والخلافات والتباينات التي تشهدها العلاقات الثنائية في ما بينها، أما على الصعيد الداخلي فسنجد أن القوى والأحزاب السياسية من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين سواء عن قصد أو عن حسن نية قد شاركت بشكل مباشر أو غير مباشر في التعاون مع أرباب صناعة

الفوضى الإقليميين والدوليين، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والحركات الشبابية المصنعة من الخارج وكل له أهدافه وغاياته.

القاسم المشترك الأهم بين هذه الأطراف والفواعل هو جماعة الإخوان المسلمين الأداة المركزية والذراع الضاربة التي استخدمتها القوى الدولية في صناعة الفوضى لتكون الجهة الوحيدة المؤهلة لتصدر مشهد ما بعد الفوضى وإعادة إنتاج أنظمة قادرة على تلبية احتياجات ورغبات تلك القوى في إعادة رسم خارطة المنطقة من جديد بما يستجيب لمصالحها ويلبي مطامعها. وبالطبع لم يكن اختيار جماعة الإخوان كأداة لصناعة الفوضى في المنطقة عبثياً أو اضطرارياً، وإنما جاء في سياق العلاقة التاريخية بين جماعة الإخوان والقوى الاستعمارية وتحديداً بريطانيا، وكنتيجة أيضاً لطبيعية فهم هذه القوى لفكر جماعة الإخوان ومنهجها المعادي للدولة الوطنية واستعدادها للتحالف حتى مع الشيطان بهدف إسقاط هذه الدولة وتدميرها وإعادة بنائها على أسس إخوانية.

كانت بلدان «الربيع العربي» مسرحاً للعنف والفوضى، وتكفلت جماعة الإخوان إدارة هذا العنف، حيث أصّلت له دينياً من خلال فتاوى شيوخها لحض الشعوب على حمل السلاح ضد الأنظمة وتحشيد المقاتلين وتجنيدهم من كل بقاع الأرض وإرسالهم إلى تلك البلدان،

مراحل استراتيجية صناعة الفوضى وتقنياتها

تمر استراتيجية صناعة الفوضى بثلاث مراحل، الأولى: ضرب حالة الاستقرار للنظام المستهدف ونشر الفوضى. والثانية: توجيه تلك الفوضى وإدارتها للوصول إلى الوضع المرغوب فيه. والثالثة: استخدام المدخلات التي أجبت الفوضى لإخمادها وتثبيت الوضع الجديد بشكله النهائي. ولكل مرحلة من هذه المراحل تقنياتها وتكتيكاتها وأدواتها وخطواتها المترامنة أو المتتالية التي تتداخل وتتقاطع في أكثر من محطة. في المرحلة الأولى التي تستهدف ضرب حالة الاستقرار، التي يلعب الإعلام الدور الرئيس فيها لا سيما وسائل التواصل الاجتماعي، يتم التركيز على الإطاحة بهيبة الدولة ومؤسساتها، من خلال استهداف رموز الدولة (الرئيس، الحكومة، المسؤولين) والسعي إلى تحقيرها وإهانتها والحث من شأنها، وخلق حالة من عدم الرضا تجاه الحكومة وأدائها في قضايا الخدمات العامة وتأليب الشارع ضدها، وتصيّد أخطاء وأحداث فردية لمسؤولين وموظفين وتضخيمها وتعميمها بوصفها ظاهرة مستشرية، وفي هذه المرحلة تحظى المؤسسة الأمنية بنصيب الأسد من الهجوم المنهج وبث الإشاعات وتزييف الحقائق لتشويه أدائها والتشكيك بعقيدها الوطنية، لكن لماذا المؤسسة الأمنية بالذات؟ لأنها ببساطة

وتشكيل المجموعات والجماعات الإرهابية بمسميات مختلفة وتزويدها بالسلاح والعتاد والمال والمقاتلين بتنسيق كامل مع أطراف إقليمية ودولية، وهي الأطراف نفسها التي شكلت لها حاضنة في ما سبق، وتحولت للملاذ آمن لها بعد السقوط المدوي للجماعة الأم في مصر بفعل ثورة ٣٠ يونيو التي قام بها الشعب المصري بتأييد ودعم من الجيش والقوات المسلحة المصرية، وعلى الرغم من هذا الفشل والسقوط، فإن الجماعة استمرت في نشر العنف والإرهاب في محاولة لإفشال الثورة بدعم وتأييد من القوى الدولية والإقليمية نفسها التي بدأت تعيد حساباتها ورهاناتها، وتعيد صياغة علاقاتها مع دول «الربيع العربي» بمعزل عن جماعة الإخوان المسلمين التي لم يتبق لها سوى آخر القلاع ممثلاً بقطاع غزة الذي تسيطر عليه حركة حماس فرع جماعة الإخوان المسلمين وذراعها العسكرية في المنطقة، التي تحاول من خلاله الجماعة استعادة دورها الدولي والإقليمي وبث الحياة في مشروعها الإخواني من جديد عبر الإمساك بالورقة الفلسطينية واستكمال الدور المرسوم لها في نشر الفوضى في الشق الآخر من الوطن في الضفة الغربية.

الكتلة الصلبة المؤهلة والمدربة لحماية النظام والحفاظ على الأمن والاستقرار والسلم الأهلي. وبالتوازي وبهدف خلخلة الوضع الاقتصادي وبالتالي توسيع قاعدة الاحتجاجات وعدم الرضا، يحضر العامل الخارجي من خلال فرض عقوبات اقتصادية على النظام، وتجميد الأموال ومصادرتها، ووقف برامج المساعدات الدولية تحت عناوين ومبررات مختلفة، وفي الوقت نفسه تكثيف دعم المؤسسات والجمعيات الخيرية والإغاثية لا سيما تلك التابعة للجماعات المؤثرة بهدف توسيع قاعدة التأييد الشعبي لها، وهو ما يمهد للانتقال خطوة أخرى قد تكون بالتزامن أو التتالي، وهي التحرك الميداني وخلق حالة من الحراك والفوضى المربكة والمقلقة للنظام المستهدف من خلال الدعوة لعقد تجمعات ومظاهرات واعتصامات في الأماكن العامة وأمام المؤسسات تحت لافتات مطلبية/خدمائية، ثم تبدأ بالتكاثر والتوسع ورفع سقف المطالب التي لا تتوقف، فكلما استجابت الدولة كانت هناك مطالب أخرى، هذا بالإضافة إلى استثمار الاحتفالات والمناسبات الوطنية والدينية وتوظيفها ما أمكن وتغيير وجهتها نحو الاحتجاج على النظام، ثم تتحول هذه الاعتصامات لاحقاً إلى إقامة تجمعات ثابتة ونصب الخيام في الميادين والأماكن العامة. تتضمن هذه المرحلة صناعة فواعل جديدة وتفعيل أخرى، وفي مقدمتها الحركات الشبابية

ذات الطابع السياسي، ولزيادة تأثيرها يتم تسميتها باسم معين واختيار شعار لها وملابس موحدة وصياغة أغان حماسية وهتافات وشعارات خاصة بها وتوفير تغطية إعلامية واسعة لنشاطاتها، وتحظى هذه الحركات بتأييد ودعم وتمويل القوى والأحزاب صاحبة المصلحة في صناعة الفوضى ناهيك عن دعم مؤسسات دولية لها تحت لافتة الاهتمام بقطاع الشباب. وبالتدريج تنضم قطاعات وفواعل أخرى لحركة الاحتجاجات مثل الاتحادات والنقابات والأحزاب والجماعات والشخصيات العامة ومؤسسات المجتمع المدني، بعضها بجهل وحسن نية وبعضها لارتباطاتها بمحاور إقليمية أو مؤسسات دولية، والبعض الآخر لها طابع انتهازي أو تأري أو تسعى لركوب موجة التغيير أو إيجاد موطئ قدم لها على خارطة ما بعد سقوط النظام. وفي هذا السياق يبرز دور المؤسسات الحقوقية والقانونية ومراكز الدراسات واستطلاعات الرأي الممولة خارجياً في التحريض على النظام والمسؤولين من خلال رفع دعاوى قضائية أمام المؤسسات الدولية، وتصدير أبحاث ودراسات واستطلاعات مخالفة للواقع تخدم استراتيجية الفوضى. في المرحلة الثانية وبعد الانتشار الواسع لحركة الاحتجاجات والتحكم بها، تتم إدارة هذه الفوضى وتوجيهها وتطويرها باستخدام الوسائل الخشنة، عبر زيادة وتيرة الاصطدام

مجموعة من الصحفيين والإعلاميين والشباب ممن يتم إعدادهم وتدريبهم جيداً لممارسة الاستفزازات ضد المسؤولين ورجال الشرطة والأمن وتوثيق ردات الفعل غير القانونية والعنفية من قبلهم، بهدف تحريض الرأي العام المحلي والمؤسسات الدولية، وتكمل الدور فضائيات وقنوات تلفزة محلية وعالمية تظهر وجهاً واحداً من الرواية بما يخدم الاستراتيجية الشاملة لصناعة الفوضى وإدارتها وتوجيهها. يعتمد نجاح المرحلة الأخيرة على توفر العامل الداخلي سواء كان حزباً أو تياراً أو شخصية اعتبارية ينام بها السيطرة على الأوضاع وتوجيهها، وليس بالضرورة هنا أن يكون الخيار إعادة بناء النظام وإشاعة حالة من الاستقرار والأمن حتى لو توفرت مقوماتها، فقد يكون الخيار هدم الدولة وليس النظام فقط (سورية، ليبيا، اليمن)، وقد يكون الحفاظ على مستوى معين يتأرجح بين الاستقرار والفوضى بما يخدم الاستراتيجية المعدة مسبقاً لهذه الدولة أو تلك، وهذا الخيار بتقديرنا قد يكون الأنسب للحالة الفلسطينية بما ينسجم مع المشاريع التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية، وتكريس واقع يسمح بفرض سيناريوهات لحلول رفضتها وما زالت القيادة الفلسطينية وفي مقدمتها الرئيس أبو مازن بكل تحد وحزم وإصرار.

برجال الشرطة والأمن والاعتداء عليهم لاستجلاب ردود فعل تؤدي إلى مزيد من سخونة الأوضاع، وتتصاعد عملية مهاجمة المقرات والمؤسسات الحكومية ومحاولة تخريبها والعبث بها، وبالتدريج وبشكل ممنهج يتم توسيع ظاهرة الفلتان الأمني باستثمار وتوظيف دوائر الجريمة المنظمة من تجار السلاح والمخدرات والبلطجية وأصحاب السوابق، وزعزعة السلم الأهلي بإحياء النزاعات العائلية والنزعات الثأرية، وكل ذلك توطئة لبدء الخطوة الأخيرة في إسقاط النظام عبر تنفيذ عمليات اقتحام وتفجير واغتيال تستهدف مقرات المؤسسة الأمنية وضباطها، وإحداث حالات تمرد وانشقاقات في صفوفها سواء بترتيبات مسبقة أو من خلال سياسة الترهيب والترغيب. من الملاحظات المهمة ذات العلاقة بالتقنيات والتكتيكات المستخدمة خلال مراحل صناعة الفوضى تبرز وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الرقمي كأداة مركزية ورئيسة في إدارة عملية هجومية متواصلة ومستمرة لتحريض الشارع وشحنه ضد النظام ورموزه، وهي عملية تفتقر لأي معايير أخلاقية أو وطنية، حيث تعتمد على فبركة الأحداث والروايات وبت الإشاعات وتشويه الحقائق وتزييفها، من خلال إنشاء مواقع إلكترونية وصفحات وهمية وتصدير يوتيوبرز ومدونين وشخصيات شبابية بأشكال وأساليب وأنماط مختلفة، وتبرز هنا

فلسطين واستراتيجية صناعة الفوضى

كان من البدهي أن يقع الاختيار على جماعة الإخوان لتكون محط رهان صناعة الفوضى من قوى دولية وإقليمية كفاعل رئيس في بلدان «الثورات»، وهذا الاختيار لم يكن عبثياً أو اضطرارياً كما أشرنا في غير موضع، وإنما جاء استناداً لقراءة وفهم تلك القوى لنهج جماعة الإخوان المتمثل بعنائها للدولة الوطنية، وامتلاكها مشروعاً عابراً للحدود وهو بمضمونه يتعارض ويتناقض مع مشروع الدولة الوطنية ويوازيه.

هذا الفهم كان حاضراً في العقل الاستراتيجي لمراكز صنع القرار في دولة الاحتلال، وهو ما يفسر النشأة الملتبسة لفرع جماعة الإخوان في فلسطين بداية ثمانينيات القرن الماضي، التي تثير العديد من التساؤلات حول التوقيت والآليات والوسائل التي تم بموجبها التأسيس والمنهج اللذين جاءت بهما الجماعة، حيث منحت حكومة الاحتلال في حينه لها التسهيلات والتراخيص اللازمة لتأسيس ما عرف في ذلك الوقت بـ«المجمع الإسلامي» وما انبثق عنه من نواد وجمعيات خيرية ومؤسسات نقابية وطلابية، وشرعت لها مختلف الأبواب لممارسة نشاطاتها وفعاليتها، في حين كانت تفرض الكثير من القيود والإجراءات العقابية من ملاحقة واعتقالات وغرامات مالية على الكل الوطني دون استثناء. وقد جاء ذلك كله في إطار سعي الاحتلال لإيجاد منافس إسلامي لمنظمة

التحرير يحمل مشروعاً موازياً ومتعارضاً مع المشروع الوطني الذي تتبناه، وقد وجد الاحتلال ضالته في جماعة الإخوان.

منذ تأسيس فرعها في فلسطين لم تخف الجماعة عداءها للكل الوطني، إذ رفعت منذ البداية شعار البديل (حماس البديل وليست التكميل)، وهو أيضاً ما جاء لاحقاً في اعتراف قائد الحركة خالد مشعل في أيلول ٢٠١٦ بقوله «اكتشفنا أن نظرية البديل نظرية خاطئة». ولم يقتصر سلوك الجماعة على الشعارات، إذ شرعت على أرض الواقع بتنفيذ تلك السياسة عبر تشكيل مؤسسات موازية من جهة، والسعي للاستئثار بالساحة الفلسطينية من خلال توظيف العنف كمنهج وسلوك في علاقاتها الوطنية من جهة أخرى، وهو سلوك غريب وطارئ على الحالة الوطنية الفلسطينية، حيث بدأت مهاجمة المؤسسات الوطنية والعبث بها وحرقتها أحياناً كما حدث في جمعية الهلال الأحمر، والاعتداء على الرموز الوطنية والقيادات التنظيمية من مختلف الفصائل، وهو ما يعني أن العنف متأصل في فكر الجماعة ومنهجها، كما هو متأصل في رفض الآخر وكراهيته وازدراءه.

ثلاث محطات رئيسة في تاريخ الشعب الفلسطيني شكلت فرصة واختباراً في آن معاً لحركة حماس لتقف أمام ذاتها وتعيد حساباتها ومنطلقاتها ضمن مفهوم الوطنية الفلسطينية، حيث كانت الانتفاضة الأولى عام

٨٧، وهو العام نفسه الذي شهد انطلاق الحركة باسم «حماس» بمثابة المحطة الأولى، والثانية كانت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو، وكانت المحطة الثالثة اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، أما النتيجة النهائية للمحطات الثلاث فكانت فشلاً ذريعاً ورسوباً كبيراً لحماس في اختبار الوطنية الفلسطينية. في المحطة الأولى قامت بتشكيل جسم مواز للقيادة الوطنية الموحدة، ورفضت بذرائع واهية الانضمام لمنظمة التحرير خلال المباحثات التي جرت في السودان آنذاك. وفي المحطة الثانية عملت حماس بكل جهد على وضع العصي في دواليب السلطة الناشئة من خلال تشكيل ما عرف في حينه بالجهاز السري وممارسة أنشطة استهدفت إثارة الفوضى، وكل ذلك بهدف تقويض السلطة وإظهارها أمام المجتمع الدولي كسلطة ضعيفة غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها. في المحطة الثالثة وفي ظل تغير المعادلة الداخلية الفلسطينية لجهة مواجهة إسرائيل دخلت حماس معترك الفعل المقاوم، واستثمرت الحركة تلك الظروف وبدأت تدريباً لإعادة بناء منظومتها العسكرية والتنظيمية وإمبراطوريتها المالية بدعم من إيران وحزب الله والتنظيم الدولي لجماعة الإخوان. هذا في الوقت الذي كانت تتعرض فيه السلطة الوطنية ومؤسساتها المدنية والأمنية لتدمير ممنهج وصولاً لإعادة احتلال الضفة

الغربية وحصار الرئيس الشهيد ياسر عرفات، واغتياله سياسياً باعتباره «غير ذي صلة» ثم اغتياله جسدياً بالسم. وبالعودة قليلاً لتلك الفترة، وتسجيل بعض من وقائعها وأحداثها المفصلية سنجد أن حركة حماس وبعد ما اشتد عودها بدأت تقود حالة من الفوضى المنظمة وفي صلبها المؤسسة الأمنية، وقد سجلت في تشرين الأول ٢٠٠٢ أول عملية اغتيال استهدفت العميد راجح أبو لحية قائد قوات حفظ النظام بالشرطة الفلسطينية، وتوالى بعدها عمليات الاغتيال والتفجير واقتحام مقرات الأجهزة الأمنية وارتكاب مجازر عدة بحق منتسبيها، ناهيك عن المظاهرات والمسيرات التي كانت توظفها ضد السلطة الوطنية بغض النظر عن اللافتة التي كانت ترفعها وطنية كانت أم اجتماعية التي كانت تنطلق في أغلبها من المساجد التي أحكمت حماس سيطرتها عليها تدريباً بعملية منظمة وممنهجة، والجدير ذكره هنا أنه تلك الفترة شهدت حملة منظمة قادتها الحكومتان الإسرائيلية والأميركية ومن تواطأ معهما من عجم وعرب ومؤسسات دولية وأطراف داخلية تتهم السلطة وقياداتها بالإرهاب والفساد وسرقة المال العام، وهو ما أجادت حماس استثماره وتوظيفه للتحريض والتحشيد ضد السلطة ومكوناتها، وبالتوازي نشطت مؤسساتها وجمعياتها الخيرية من

خلال تفعيل برامجها الاجتماعية والخدماتية والإغاثية في حين كانت السلطة تعاني من حصار مالي واقتصادي حال دون قدرتها على مجاراة حماس على ذلك الصعيد.

شهد عام ٢٠٠٥ الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة في وقت بلغت فيه حماس ذروة قوتها وجبروتها، وفي المقابل أصاب الضعف والتآكل حركة فتح والسلطة الوطنية، وبالتوازي نشطت الاتصالات الأميركية مع حماس بوساطة قطرية كما أشار وزير الخارجية القطري في حوارات صحافية لاحقاً، بهدف وضع الترتيبات لدخولها المعترك السياسي من بوابة الانتخابات التشريعية وفق اتفاقية أوسلو التي رفضتها حماس ورفضت كل إفرازاتها في ما سبق لاعتبارات وطنية ودينية حسب ادعائها. وكنتيجة طبيعية للظروف والأوضاع التي كانت سائدة في حينه سواء على الصعيد الوطني والسلطة وممارسات حكومة الاحتلال أو على صعيد حركة فتح وما أصابها من وهن وتشرذم، بالإضافة لما راكمته حماس من إنجازات على مستويات عدة وبدعم من قوى إقليمية ودولية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر فازت حركة حماس وحصلت على الأغلبية المطلقة، وهو الفوز الذي لم يمنعها من الاستمرار في برنامجها ومنهجها في تنفيذ مشروعها الموازي والانقلاب على نفسها وعلى السلطة الوطنية والسيطرة على قطاع غزة

بالقوة المسلحة، وتكريس واقع جديد أهم ملامحه الفصل السياسي والجغرافي بين شقي الوطن والإصرار عليه، والأهم عدم إبداء حماس أي نوايا جدية لمراجعة نهجها ومنهجها، ومضيها قدماً في تنفيذ مشروعها بفصل قطاع غزة وتشكيل إمارة بلافتة إسلامية بشروط ومقاييس ومعايير إسرائيلية تنسجم وتستجيب لما ورد في صفقة القرن، وليس هذا وحسب وإنما السعي بشكل محموم لإثارة الفوضى في الضفة الغربية بوسائل أقل خشونة، دون اكتراث للمآلات والنتائج التي ستقود إليها تلك الفوضى وتأثيراتها على القضية الوطنية، إذ يتلخص هدفها في إسقاط السلطة اعتقاداً منها أن ذلك يفتح الباب لاعتراف دولي بشرعية إماراتها في قطاع غزة، والتعامل معها كبديل للسلطة الوطنية بحكم الأمر الواقع.

أثر السيادة الفلسطينية المنقوصة على عقود الامتياز

آلاء مليطات *

الآونة الأخيرة حولت السيادة المطلقة إلى سيادة ناقصة محدودة، كون السيادة المطلقة تحد من تشجيع الدولة على أداء دورها في النظام العالمي، وهذا بالطبع لا ينطبق إطلاقاً على الوضع الفلسطيني.

عرف القانون الدولي السيادة بأنها الحق الكامل للهيئة الحاكمة وسلطتها على نفسها، دون أي تدخل من جهات أو هيئات خارجية. في هذا السياق تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ضمنها السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة الحاكمة للشعب الفلسطيني، وهذا يتلاءم تماماً مع التعريف المتفق عليه دولياً، إلا أن ممارسة الأخيرة سيادتها غير قابل للتحقق؛

في ظل عالم تجتاحه العولة الاقتصادية حيث الحرية وتدفق الأموال والمعلومات، أصبحت السيادة الجغرافية للدولة غير ضرورية وغير مرتبطة بالازدهار الاقتصادي، مما يعني أن هذه المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لنظام العولة لها انعكاساتها على الدولة وأسسها وعناصرها التقليدية التي عرفت بها، وأبرزها عنصر السيادة.

السيادة للدولة هي كالحرية للفرد، وبما أن الدولة هي صاحبة السيادة بمفهومها التقليدي، وهي الإرادة العليا التي لا تعلوها إرادة، فإن المتغيرات الاقتصادية التي عصفت بالعالم في

*مرشحة لنيل درجة الدكتوراه عن أطروحتها الموسومة (عقد الامتياز في التشريع الفلسطيني)، كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة سوسة/ الجمهورية التونسية

بسبب الاحتلال الذي لا يقر بالحق الفلسطيني السيادي، ولا بإقامة دولة فلسطينية مستقلة على كامل الأراضي التي احتلت منذ العام ١٩٦٧. هذه الحقوق التي أقرتها الشرعية الدولية بموجب قرارات الأمم المتحدة بدءاً بقرار التقسيم للعام ١٩٤٧ ومروراً بقرارات مجلس الأمن، وأبرزها القرار ٢٤٢ القاضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية.

يقف الاحتلال عائقاً رئيساً أمام السيادة الفلسطينية بشكل عام، وأمام السيادة الاقتصادية الفلسطينية على وجه الخصوص، المكبلة بقيود اتفاق باريس الاقتصادي، الذي يعتبر إطار السياسات التجارية والضريبية. وقّع بروتوكول باريس الاقتصادي بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في ٢٩ نيسان ١٩٩٤، وأدخل كملحق ٤ على اتفاقية غزة - أريحا الموقعة في ٤ أيار ١٩٩٤. يغطي البروتوكول الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة انتقالية كان من المفروض أن تكون مدتها ٥ سنوات فقط. أصبح البروتوكول الاقتصادي الإطار الرئيس لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية الاقتصاد الوطني، ولم يتضمن العلاقات التجارية الخارجية فحسب، وإنما تضمن أيضاً العلاقات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية مع إسرائيل، وكذلك سياسات الاستيراد والبنوك

والتأمين والمياه والطاقة ... وغيرها تشير الدراسات التي أصدرها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) لعامي ٢٠١٩، ٢٠٢٢ التي تناولت بروتوكول باريس الاقتصادي إلى أن الاتحاد الجمركي المتبع أحادي الجانب، ويطبق وفقاً لمصالح الطرف الإسرائيلي المتحكم بالمعابر والحدود والسياسات التجارية، الأمر الذي أدى إلى تحجيم حاد للاقتصاد الفلسطيني خلال السنوات ما بعد العام ٢٠٠٠ وحتى يومنا، وهذا التراجع تمثل في تآكل القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وتشوهات اقتصادية متداخلة ومتعددة، وتزايد معدلات البطالة، وعدم الاستدامة المالية، والاعتماد على المانحين في تمويل جزء كبير من عجز الموازنة الفلسطينية المزمّن.

وبما أن عقود الامتياز جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي الفلسطيني، فقد كان لهذا التراجع انعكاسات سلبية على التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية كسلطة مانحة للامتياز للقطاع الخاص سواء كان مواطناً أو أجنبياً بموجب عقد لإنشاء مرفق عام وإدارته وتشغيله مقابل رسوم من المنتفعين، وعدم قدرتها على فرض سيادتها على مواردها الطبيعية، التي تعتبر الركن الرئيس الذي يقوم عليه الامتياز. أشارت المادة ٩٤ من القانون الأساسي المعدل

عقود الامتياز، وفي قطاعات عدة أبرزها الكهرباء والمياه والاتصالات والمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، فعلى سبيل المثال وليس الحصر: وقعت السلطة عقد امتياز منطقة جنين الصناعية الحرة مع شركة الشمال الدولية كطور لهذه المنطقة بتاريخ ٢٠٠٠/٧/١٥ وقامت بتخصيص مساحة ٩٣٣,٢٧٢ دونماً (الدونم يعادل ألف متر مربع) من أراضي سهول مقبيلة وأراضي بروجين في محافظة جنين بموجب قرار من مجلس الوزراء لإنشاء منطقة صناعية حرة وتم فسخ العقد بإرادة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة المنفردة (السلطة مانحة الامتياز) بموجب قرار بالفسخ وجهته للشركة المطورة (المتعاقد معه) بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/١٩، حيث لم يتم تنفيذ أي التزام من الالتزامات المترتبة على الطرفين بموجب عقد الامتياز لمدة ٩ سنوات، وكان السبب الرئيس في ذلك؛ يعود إلى اندلاع انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠ التي كانت عائقاً أمام تنفيذ السلطة المانحة التزاماتها لتعويض مالكي الأرض، وتوفير حيازة فورية للأرض للشركة المطورة لتباشر عملها بسبب الوضع الأمني الراهن آنذاك إضافة إلى عدم وجود سيادة فعلية على الأرض للسلطة المانحة لأن جزءاً من الأرض المخصصة أوراق ملكيتها غير متوفرة للسلطة الوطنية الفلسطينية التي تندرج تحت ما يسمى أملاك الغائبين، حيث جزء من قطع الأراضي يقع ضمن

لعام ٢٠٠٥ إلى أن منح الامتيازات أو الالتزامات المتعلقة باستغلال موارد الثروة الطبيعية تتطلب سيادة الدولة بشكل كامل على مواردها الطبيعية، ومرافقها العامة. ومن الناحية القانونية، فإن الدولة صاحبة السيادة ينبغي لها أن تحقق أربعة شروط حسب معاهدة مونتيبيديو لسنة ١٩٣٣: أولاً- يجب أن تمتلك الدولة أساساً (قاعدة مكانية) لها حدود جغرافية معروفة. ثانياً- وجود شعب مستقر على هذه البقعة الإقليمية/ الجغرافية. ثالثاً- هذا الشعب يجب أن يظهر الولاء لحكومته. رابعاً- ينبغي أن تتمتع الدولة بالاعتراف الدبلوماسي من الدول الأخرى. إلا أن هذه المعايير القانونية ليست مطلقة، كونها قد تواجه العديد من التحديات السياسية والواقعية، فعلى الرغم من الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، فإنها لا تتمتع بالسيطرة على مكان وجغرافيا معرّفين. أدى التداخل في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية وتشابكها المعقد بشكل عام، وعلى وجه التحديد في مجالات الجغرافيا والاقتصاد والقوانين - التي تعتبر البيئة الحاضنة لعقد امتياز يُمكن أطرافه من أداء التزاماتها وخدمة المنتفعين على الوجه الأكمل - إلى تقويض هذه المجالات بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، أبرزها اتفاقية باريس الاقتصادية، حيث لم تتناول الأخيرة عن الموارد الطبيعية لا تلميحاً ولا تصريحاً. أبرمت السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من

الاقتصاد الفلسطيني ولن يتناقص اعتمادنا على معونات المانحين إلا بتجسيد السيادة الفعلية بعد إعادة صياغة نصوص اتفاق باريس الاقتصادي ووقف الخروق الإسرائيلية المستمرة له التي تعتبر أهم أسباب تقويض التنمية الفلسطينية وعدم نمو التجارة الخارجية بشكل طبيعي مع الدول الأخرى غير إسرائيل.

الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٤٨ والجزء الآخر يقع ضمن الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧، الأمر الذي ترتبت عليه إشكاليات قانونية حول ملكية الأرض، مما دفع الشركة إلى رفع الدعوى الحقوقية رقم ٢٠١١/٥١٨ تطالب بموجبها السلطة بالتعويض بقيمة خمسمائة وثمانية وخمسين مليون دولار أميركي، وتم حل النزاع بشكل ودي بعد ذلك. ناهيك عن إشكاليات أخرى متعلقة بالجمارك والضرائب والاستيراد والتصدير والبنية التحتية وشق الطرق وتوفير المياه للمدن الصناعية التي يقف الاحتلال عثرة أمام كل منها.

الخلاصة هنا أن إسرائيل كرّست التبعية الاقتصادية لها كدولة احتلال، حيث جعلت الاقتصاد الفلسطيني بجميع قطاعاته رهينة السياسات الإسرائيلية الرامية أصلاً إلى تعزيز الوضع الحالي الذي يحول دون إمكانية إقامة دولة مستقلة، واقتصاد وطني مستدام وسيادي. مع أن سياسات إسرائيل وممارساتها واستغلالها الموارد الطبيعية لصالح مشروعها الاستعماري يعتبر منافياً للقانون الدولي والإنساني، إلا أنها ترمي بالقانون عرض الحائط، متجاهلة المجتمع الدولي ليقينها القاطع أنه غير قادر على لجعلها وجعلها متوائمة مع سياساته، لذلك لا يمكن أن يحدث أي تحول إيجابي للاقتصاد الفلسطيني ولن نلاحظ معدلات نمو يحققها

ورشة عمل (١):

السياسات التشريعية والمرجعيات الدستورية الناظمة لإصدار القوانين

المتحدثون

- مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان د. عمار الدويك
- المستشارة القانونية، رئيسة ديوان الفتوى والتشريع السابقة إيمان عبد الحميد
- رئيس الفريق الوطني لبناء قواعد البيانات الوطنية ودعم القرار منير سلامة

السابقة، المداخلة الثانية وتناولت فيها «آليات سن القوانين والتعريف بآليات التشريع»، قبل أن يقدم رئيس الفريق الوطني لبناء قواعد البيانات الوطنية ودعم القرار منير سلامة، المداخلة الثالثة تحت عنوان «دراسة مقارنة بين القوانين الصادرة بمراسيم رئاسية (قرارات بقانون) والقوانين التي تصدر في غزة من قبل سلطة الأمر الواقع».

واستهلت الورشة، بمداخلة رئيس معهد السياسات العامة د. محمد عودة، مرحباً بالحضور الذي تضمّن لفيفاً من المختصين والمهتمين، وأوضح أن الموضوع المنوي تناوله من المواضيع المهمة والحساسة، سواء في المجال

نظم معهد السياسات العامة (IPP)، بالشراكة مع مؤسسة «فريدريش أيبرت» الألمانية (FES)، يوم ٦ أيلول ٢٠٢٢، ورشة عمل افتراضية باستخدام تقنية «زووم»، بعنوان «السياسات التشريعية والمرجعيات الدستورية الناظمة لإصدار القوانين في فلسطين».

وشهدت الورشة ثلاث مداخلات رئيسية، جاءت الأولى تحت عنوان «صناعة القوانين في عهد السلطة: المراحل المختلفة والسمات المشتركة وإشكاليات الانسجام التشريعي»، قدمها مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان د. عمار الدويك، بينما قدمت المستشارة القانونية إيمان عبد الحميد، رئيسة ديوان الفتوى والتشريع

القانوني أو السياسي أو السياساتي، منوهاً بأنه جرى في الفترة الماضية التركيز على الهموم التي مر بها الشعب الفلسطيني ومجتمعنا فترة ظهور وباء «كورونا»، ومن أبرزها جوانب التعليم، والصحة... وصولاً إلى ما نعيشه من هموم سببتها الأزمة الدولية، وتحديدًا ما يتصل بالأمن الغذائي، والسيادة على الغذاء، وقطاع الطاقة، والطاقة البديلة والمتجددة، مشيراً إلى أن المعهد استطاع أن يساهم مساهمة متواضعة في الملفات الرئيسية، سواء الوضع الداخلي الفلسطيني مثل التعليم والصحة خلال الجائحة، أو التأثير الدولي على الحالة الفلسطينية على صُعد الأمن الغذائي، وأمن الطاقة، وتأثير الوضع الاقتصادي على المجتمع الفلسطيني.

وتابع: على الرغم من كل ما سبق، فإن المعهد لم يُغفل واقع الحالة الفلسطينية، لذا رغب عبر عقد هذا اللقاء وفتح باب الحوار فيه، كون المعهد يعتبر هذه اللقاءات أقرب ما تكون إلى طاولة مستديرة، لأنه عادة تنتهي كل فعالية بتقرير غير إخباري، موجه إلى صانع القرار تحديداً، سواء على مستوى القطاع الحكومي أو الخاص أو الأهلي، لحسن اتخاذ القرار، حتى تتكسر لدينا ثقافة إعداد سياسات، قبل المباشرة بالتخطيط سواء على المستوى الاستراتيجي أو التنفيذي، من هنا تكمن أهمية موضوع السياسات التشريعية والمرجعيات الدستورية.

وأضاف: كما يعلم الجميع فإن هناك العشرات

من الورش والمؤتمرات التي نظمت في هذا المجال، وهناك جهود كثيرة تبذل على مستوى المجتمع المدني والحكومة، تحت عنوان مبدأ سيادة القانون، الذي أساسه التشريعات والقوانين الناظمة التي يعبر المجتمع عادةً من خلالها عن رغبته وتوجهه إلى الرقي، وفي فلسطين لدينا ترسانة من التشريعات والقوانين التي لا يستهان بها، خاصة بعد تجميد المجلس التشريعي ثم حله، ومنها ما هو موروث من حقبة زمنية مختلفة، وهناك الكثير من القوانين التي سنّها المجلس التشريعي الأول، وبعد الانقسام أصدرت سلطة الأمر الواقع في قطاع غزة، العشرات من القوانين حتى اللحظة، والحديث هنا عن ٧٦ قانوناً، كما أن هناك قرارات بقانون أصدرها الرئيس بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي، ويصل عددها إلى نحو ٣٩٧ قراراً بقانون، وهي في إطار مفهوم يعرف الجميع أنه ضمن صلاحية مقيدة، إذ يكون إصدار هذه القرارات في أدوار غير انعقاد «التشريعي»، بالتالي يفترض أن تعرض في أول جلسة له.

وبين أن المعهد بصدد تنظيم ورشة منبثقة عن هذه الورشة، ستتناول الاتفاقات والمنظمات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين ومدى مواءمتها وانسجامها التشريعي مع قوانيننا وأنظمتنا، لفهم انعكاساتها على سيادة القانون في فلسطين.

بدوره، قدم ممثل مؤسسة «فريدريش أيبرت»

مرت بثلاث مراحل أساسية، من حيث الجهة التي لديها صلاحية إصدار التشريعات، ونقص هذا التشريعات العادية، أي القوانين وليس التشريعات الثانوية، وإن كانت المداخلة ستعتمد على كتاب ودراسة صدرت عن مؤسسة «مواطن» وأنا كنت المحرر الرئيس فيهما وأحد المساهمين في إعدادهما، علماً أن الكتاب كان بعنوان «التشريع في زمن الانقسام»، وصدر في العام ٢٠١٤.

وأوضح: أن المرحلة الأولى بدأت منذ تأسيس السلطة في العام ١٩٩٤، حتى تنصيب المجلس التشريعي الأول الذي جرى في بداية العام ١٩٩٦، وخلال هذه المرحلة كانت السلطة صاحبة الصلاحية في التشريع هي مجلس السلطة الذي كان يرأسه الرئيس الراحل ياسر عرفات ومعه ٢٢ وزيراً، حيث كان يجمع المجلس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد صدر قانون في العام ١٩٩٥، هو القانون رقم (٤) لسنة ٩٥، المعروف باسم قانون تنظيم إصدار التشريعات، حيث أوضح كيفية إصدار القوانين وإعدادها ضمن المجلس.

وأضاف: خلال هذه المرحلة التي امتدت على مدار عام ونصف العام تقريباً تم إصدار ٢٤ قانوناً، بعضها ساري المفعول حتى الآن، مثل قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٦، وقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٥، وقانون الشق والطوابق لسنة ١٩٩٥، وحتى قانون تنظيم إصدار التشريعات سار حتى الآن نظرياً وشكلياً.

راسموس براندت، ومدير البرامج فيها نبذة عن المؤسسة التي يمثلها، مشيراً إلى أنها مؤسسة سياسية ألمانية قريبة من الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا، أي الحزب الحاكم، منوهاً بأن مؤسسته تعمل حول العالم من أجل تعزيز الديمقراطية، وحقوق المرأة، ومشاركة الشباب، والعدالة الاجتماعية.

ونوه بأهمية مناقشة موضوع السياسات التشريعية، كونه يتعلق بإصدار القوانين، وما يرتبط بها من جانب إشكالي يتعلق بواقع الحالة الفلسطينية الآن، في ظل الافتقار إلى جسم تشريعي يقوم بمهمة سن القوانين، لذا من الأهمية بمكان تناول هذا الأمر، والحديث عن الانتخابات العامة وصولاً إلى إجرائها في أقرب فرصة.

من جهته، قال المتحدث الأول د. عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان: أعتقد أن هذا الموضوع أصبح يؤرق قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني، ويخلق أزمات متكررة في الشارع، آخرها أزمة إضرابات نقابة المحامين التي أدت في النهاية إلى إلغاء قرارات بقوانين.

وتابع: الآن هناك جدل كبير في الشارع حول قانون ضريبة القيمة المضافة، وسبق ذلك جدل حول قوانين وتشريعات أخرى مثل قانون الضمان الاجتماعي، بالتالي من المهم تناول هذا الموضوع ونقاشه، لأنه يمس حياة المواطنين بشكل كبير.

وأشار إلى أن التشريعات التي صدرت في زمن السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها حتى اليوم

هذه المرحلة، لا تختلف عن نظيرتها في المرحلة السابقة من حيث تناولها الشأن الدستوري والقضائي والحكم وتنظيم مؤسسات الدولة وأجهزتها، علاوة على التركيز على الشأن الاقتصادي، وتنظيم قطاع الاقتصاد المنظم مثل البنوك، والأوراق المالية، وسوق رأس المال.

ولفت إلى أن المرحلة الثالثة، هي التي نعيشها حالياً، هي مرحلة تعطل المجلس التشريعي، بالتالي تولى الرئيس بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي صلاحية إصدار التشريعات، وأصبح لدينا نحو ٣٨٦ قراراً بقانون حتى الآن، وهذه القرارات ليست جميعها تشريعات بالمعنى القانوني، فجزء منها مثلاً يتعلق برفع الحصانة عن أعضاء في «التشريعي»، والمصادقة على اتفاقات ثنائية، ومنح الثقة للحكومات التي شكلت خلال هذه الفترة، والمصادقة على تعيين أشخاص مثل محافظ سلطة النقد، ورئيس ديوان الرقابة، ورئيس هيئة مكافحة الفساد، بالتالي فإن القرارات بقوانين صارت تحل مكان «التشريعي»، وبلغ عددها ٣٨٦ قراراً بقانون يضاف إليها القرارات بقانون بتمديد حالة الطوارئ التي تصدر شهرياً ويصل عددها إلى نحو ٣٠ قراراً بقانون، من هنا فعلى الرغم من ضخامة العدد، فإنه في حال التدقيق فيه، وإزالة بنود عدة: مثل الطوارئ، والموازنة، فإن العدد سيصل إلى نحو ٢٥٠-٢٨٠ قراراً بقانون لها علاقة بالتشريعات والعمل التشريعي، إلا أنه يظل رقماً كبيراً.

وأشار إلى أن المجالات التي ظهر فيها التشريع، انصبّت على ثلاثة مجالات أساسية، هي: الحكم والإدارة الجديدة والدستور، خاصة إنشاء مؤسسات مثل ديوان الرقابة الإدارية والمالية الذي صدر قانون خاص لأجله، وقانون الانتخابات، إضافة إلى قوانين لها علاقة بالشأن الاقتصادي مثل قانون تشجيع الاستثمار، وقانون الاتصالات، وقانون الشقق والطوابق، أما المجال الثالث فيتعلق بالحقوق والحريات مثل قانون المطبوعات والنشر.

ولفت إلى أن المجلس استمر بإصدار التشريعات حتى عشية إجراء الانتخابات التشريعية بتاريخ ١٩٩٦-١-٩. وقبلها بيوم أي في ٨-١، صدر عن الرئيس ثلاثة قوانين من ضمنها قانون الاتصالات، الذي أعطى امتيازاً لشركة الاتصالات الحالية.

وبين أن المرحلة الثانية هي مرحلة المجلس التشريعي من سنة ١٩٩٦ حتى تعطله وحدث الانقسام في العام ٢٠٠٧، وخلال هذه المرحلة كان صاحب صلاحية التشريع هو البرلمان والرئيس يصادق على القوانين ويصدرها، وبلغ عدد التشريعات خلالها نحو ٩٠ قانوناً، بعضها معدل لقوانين أصدرها المجلس، إضافة إلى قوانين تتعلق بالموازنة العامة، لافتاً إلى أننا نتحدث هنا تقريباً عن ٧٠ قانوناً مهماً صدرت خلال ١١ عاماً، أي بمعدل ٧-٨ قوانين كل عام. وأكد أن سمات التشريعات التي صدرت خلال

ضعف تشريعي في الجوانب الاجتماعية

وقال: إذا نظرنا إلى سمات القرارات بقوانين، والقوانين الصادرة عن «التشريعي» ومجلس السلطة من قبله، من حيث الجوهر والمضمون والجهات والمصالح التي تمثلها، فإنها جميعاً لا تختلف جوهرياً عن بعضها البعض، إذ جاءت لتنظيم قطاع الحكم في فلسطين، والقضاء والدستور، أو لتنظيم القطاع الاقتصادي. من هنا، فإن هناك تأثيراً كبيراً لرأس المال فيها، وهذا التأثير متواصل حتى الآن، بالتالي لا يوجد اختلاف جوهري من حيث المضمون أو الجهات التي تخدم هذه التشريعات.

وأشار إلى أنه كما أنه في المراحل الثلاث كان هناك ضعف تشريعي في الجوانب الاجتماعية، وحماية الفئات الضعيفة، حتى عندما كانت تصدر تشريعات لحماية هذه الفئات، كان إما يتم إفشال هذه التشريعات أو تصدر ولا يتم تطبيقها، مثل قانون الضمان الاجتماعي، كما أن المجلس التشريعي الأول أصدر قانون التأمينات الاجتماعية الذي لا يختلف كثيراً عن قانون الضمان، حيث تم إفشاله وتجميده أيضاً.

وأوضح أن من سمات هذه المراحل تجنب الخوض في القضايا التي تثير الجدل المجتمعي خاصة ملف الأسرة والمرأة، وحماية الأسرة والأحوال الشخصية، وقد كانت هناك محاولات نسوية خلال التشريعي الأول لفتح ملف الأحوال الشخصية وقوانين المرأة

إلا أنه تم القضاء عليها، وتكرر لاحقاً الأمر ذاته من قوى مجتمعية ومحافظة، وأخرى داخل المؤسسة الرسمية لوقف هذه المحاولات والجهود، بالتالي على الرغم من الاختلاف في جهة إصدار القوانين خلال المراحل الثلاث، فإن السمات من حيث الموضوعية وشكل ومضمون التشريعات والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بها لا تختلف جوهرياً. وأيضاً من حيث توفير الحماية للحقوق والحريات، التي لم تختلف جوهرياً بشكل كبير، فإذا ما نظرنا لقانون المطبوعات والنشر نلاحظ أنه يضع قيوداً كبيرة على حرية الرأي والتعبير، ما تكرر أيضاً في قانون الجرائم الإلكترونية الصادر بعد سلفه بنحو ٢٥ عاماً، الذي يحمل الفلسفة نفسها رغم انضمامنا لاتفاقيات دولية لحقوق الإنسان.

واستدرك بالقول: بيد أن ما بدأنا نراه الآن هو بعض الإشكالات الجوهرية التي لم تكن موجودة في السابق، الأمر الذي ينم عن انحدار في العملية التشريعية، وقد يكون هذا نتيجة طبيعية لغياب الحياة الديمقراطية فترة طويلة. فبدايةً، باتت لدينا ظاهرة التشريعات التي لا تنفذ، إما لعدم توفير الموارد المالية لذلك، أو لعدم إصدار الأنظمة واللوائح اللازمة للتنفيذ مثل قانون السلامة الطبية الذي يتعلق بالحماية من الأخطاء الطبية، إذ صدر في العام ٢٠١٨، ولم ينفذ لعدم وضع اللوائح والأنظمة اللازمة، ولم يتم تشكيل اللجان التي نص عليها، ولم

التشريعات، وهذه الظاهرة لم تكن موجودة في السابق. من هنا، فإن هناك قوانين تعدها الحكومة وأخرى تعدها الرئاسة، علماً أنه في بعض القوانين التي تعدها الرئاسة لا تشاور الحكومة بخصوصها، بينما القوانين التي تعدها الحكومة تمر بمراحل من قراءة أولى وثانية.

وبين أن المشاورات الوطنية عموماً لا تتم بشكل كاف، وحتى إن تمت لا يتم الالتزام بمخرجاتها ونتائجها مثل قانون هيئة الوقاية من التعذيب الذي صدر خلال أيار الماضي، حيث تم إجراء مشاورات بخصوصه بمشاركة وزارة الخارجية والنيابة العامة ووزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية، وقد اتفقنا على صيغة للقانون ووقعنا عليها جميعاً، لكننا تفاجأنا بعد صدور القانون بأنه يختلف بشكل جوهري عما اتفقنا عليه، وهذا ضرب جوهرياً كل عملية التشاور.

وخلص إلى أن الحل عموماً يتمثل في أن يكون لدينا برلمان وحياء تشريعية، لأن البرلمان هو الساحة التي يتم فيها توفيق وجهات النظر المتضاربة مجتمعياً، وأخذ القرارات النهائية. من هنا، فإن دونه ستظل لدينا أزمات متكررة في موضوع القوانين، والتناول غير الصحي للقرارات بقوانين على وسائل التواصل الاجتماعي، بالتالي الأزمات والتسريبات ستستمر ما لم يتم عمل البرلمان، لكن إلى أن يتم إجراء انتخابات، من الضروري أن يكون هناك ترشيد لإصدار قرارات بقوانين، على أن تكون هناك حاجة لها مثل ضرورة وطنية لا

يتم إنشاء صندوق التأمينات الذي نص عليه، بالتالي أصبح بمثابة حبر على الورق، ومن الأمثلة الأخرى، قانون نقل وزراعة الأعضاء البشرية، الذي صدر في العام ٢٠١٨ ولم يطبق أيضاً، لأنه لم يتم إنشاء قاعدة بيانات، ولا بنك الأعضاء، ولا نظام التبرع بالأعضاء.

وتابع: أما الظاهرة الثانية، التي أود الحديث عنها، فهي ظاهرة القوانين التي تصدر ويتم إلغاؤها وتجميدها بعد فترة وجيزة لما تثيره من جدل، إما لظهور إشكالات جوهرية فيها، وإما لإصدارها دون دراستها والتدقيق فيها بشكل كاف، مثل قانون الجرائم الإلكترونية الصادر في العام ٢٠١٧، قبل التراجع عنه، وإقرار قانون آخر في العام التالي، وقانون الضمان الاجتماعي، وقانون محكمة الجنايات الكبرى الذي تم إلغاؤه، إضافة إلى التشريعات القضائية الأخيرة التي شاهدها وكانت اعترضت عليها نقابة المحامين. وأضاف: كما ظهرت لدينا تشريعات تخدم أفراداً وليس قوى ومصالح مؤثرة ومنظمة، فبتنا نرى تشريعات توضع أو تعدل لخدمة شخص أو الإضرار بشخص معين، مثل تغيير شروط رئاسة مؤسسة، التجديد بما يخدم مصلحة شخص محدد، فهذه الظاهرة بتنا نلاحظها كثيراً.

وشدد على أننا بتنا نرى عدم وضوح الأولوية الوطنية في التشريعات، من هنا لم تعد لدينا آلية شفافة لمعرفة كيفية إصدار القوانين، علاوة على ظهور فجوة بين الحكومة والرئاسة في بعض

تحتتمل التأجيل، أو أن تكون ضمن خطة وطنية معروفة ومحددة، وإخضاع القرارات بقوانين قبل إصدارها للتشاور مع الجهات المتأثرة بها مثل قانون ضريبة القيمة المضافة، علاوة على عدم مخالفة أي قرار بقانون يصدر، التزامات فلسطين في الاتفاقات الدولية التي انضمت إليها. واختتمت بالقول: من هنا، فإننا نوكد على هذه التوصيات، لتجنب مزيد من الأزمات وإثارة الجدل في الشارع الفلسطيني، الذي هو أساساً مثقل بالأزمات والمشاكل، ونحن بحاجة إلى الاستماع إلى وجهة نظره قبل إصدار أي قانون.

إشكالات.. ومخالفات

بدورها، قدمت المستشارة عبد الحميد، الرئيسة السابقة لديوان الفتوى والتشريع خلال الفترة الممتدة بين ٢٠١٨ - ٢٠٢٢ عرضاً انطلق من حيث انتهى إليه د. عمار الدويك، الذي استعرض التشريعات التي صدرت خلال المراحل التي مرت بها السلطة، وهذه التشريعات كان لها أثرها على المجتمع، قائلة: من هنا أود الحديث عن آلية سن هذه التشريعات والجهات المختصة بإصدارها خلال المراحل السابقة، فمن المعروف أن العملية التشريعية خلال عمر السلطة مرت بمراحل عدة، أولها المرحلة السابقة لنشأة المجلس التشريعي، أي ما بين ١٩٩٤-١٩٩٦، حيث لم يكن هناك نص قانوني أو آلية تعالج آلية وضع القوانين، لكن كان أساس العملية التشريعية

حينها مجلس السلطة المكون من الرئيس و٢٤ عضواً، وقد كانت للرئيس الصلاحية المطلقة في إصدار التشريعات، إلى أن أصدر الرئيس عرفات قانون إعداد التشريعات رقم (٤) لسنة ١٩٩٥، الذي منح فيه الصلاحيات لديوان الفتوى والتشريع في ضبط العملية التشريعية، وأعطاه صلاحية إعداد مشاريع القوانين وصياغتها، ومراجعتها بالتواصل مع الجهات ذات الصلة، وفي المرحلة الثانية أصدر الرئيس عرفات، قانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٤، الذي ضبط نوعاً ما العملية التشريعية، حيث أشرك مجلس الوزراء في عملية سن التشريعات، مشيرة إلى أن الديوان كان يقوم بصياغة القوانين ورفعها لمجلس الوزراء لتتم إحالتها إلى اللجان المختصة لدراسة مشاريع القوانين، وتقديم التوصيات النهائية بخصوصها، قبل أن يعيده المجلس للديوان مجدداً لإعادة صياغته، ثم يرفع إلى الرئيس للمصادقة عليه، وينشر في الجريدة الرسمية. واستدركت بالقول: كانت هناك بعض الإشكالات بين الممارسة والتطبيق، لأن الديوان لم يكن يرفع مشروع القانون للرئيس بل إلى مجلس الوزراء، لكن بعد انتخابات المجلس التشريعي، وبوجود مجلس وتسلمه الصلاحيات التشريعية، فإن اقتراح مشاريع القوانين كان من عضو أو أكثر في المجلس، أو مجلس الوزراء، وقد كانت التشريعات الرئيسة والعادية من صلاحيات «التشريعي»، بينما كانت التشريعات الثانوية

ضمن صلاحيات السلطة التنفيذية.

وأوضحت: كان «التشريعي» يحيل مشروع القانون بعد وصوله من مجلس الوزراء، إلى بعض اللجان فيه، حيث كانت هناك ١١ لجنة دائمة ولجان مؤقتة عدة، مهمتها دراسة مشاريع القوانين ورفع توصياتها إلى رئيس المجلس، ليصار بعدها إلى مناقشة مشاريع القوانين، ومن ثم إحالتها إلى الرئيس الذي كان إما يصادق عليها، أو يعيده للتشريعي مع الملاحظات والاعتراضات عليه.

وتابعت: أما المرحلة الثالثة، فهي مرحلة إصدار القانون الأساسي ٢٠٠٣، الذي حدد جهات سن التشريع ولم يحدد آلياتها، فأعطى بموجب المادة (٤١) منه الرئيس، صلاحية سن القوانين بعد إقرارها من قبل المجلس التشريعي خلال ٣٠ يوماً، وقد حددت المادة (٥٦) صلاحيات السلطة التشريعية في اقتراح القوانين.

وأضافت: أما المادة (٧٠) منه، فقد أعطت لمجلس الوزراء الحق في اقتراح مشاريع القوانين، كما منحت الوزراء صلاحية إعداد مشاريع القوانين الخاصة بوزاراتهم وتقديمها إلى مجلس الوزراء، وإصدار التعليمات اللازمة لسير مؤسساتهم، من هنا نلاحظ أن القانون الأساسي حدد الجهات المختصة بإصدار القوانين.

وبينت: المرحلة الأخيرة، هي مرحلة الانقسام والقرارات بقانون التي تصدر بموجب المادة (٤٣) من القانون الأساسي، التي حددت صلاحية

إصدار القرارات بقانون والشروط والظروف المرتبطة بذلك، وتحديدًا الحاجة إلى وجود حالة الضرورة.

واستدركت بالقول: لكن من ضمن التساؤلات التي تفرض نفسها، في ما يتصل بهذه المرحلة، ما هي الجهة المخولة بتنسيب القرارات بقانون للرئيس لإصدارها؟ وعلى ضوء الواقع القائم، نستطيع القول إن مجلس الوزراء هو الجهة الوحيدة التي تقدم مشاريع قوانين للرئيس، وهذه الآلية تمر بمراحل عدة في مجلس الوزراء، فالوزارة المختصة هي التي تقدم مشروع القانون، وتجري المصادقة عليه في جلسات المجلس، إذ تتم قراءته بالقراءة الأولى بعد إرساله للمؤسسات الحكومية كافة التي تبدي آراءها وملاحظات، ومن ضمنها ديوان الفتوى والتشريع، لكن الاعتراض من وجهة نظري يتمثل في أن مشاريع القوانين يجب أن تذهب إلى الجهات المختصة المعنية بها وليس الأطراف الحكومية، حتى تبدي هذه الجهات آراءها فيه وتعطي ملاحظاتها الموضوعية عليه، ليعاد لمجلس الوزراء وتحديدًا الدائرة القانونية فيه لوضع التشريع في قالب القانوني المبدئي، ليعاد مرة أخرى للمؤسسات كافة، لتعاد الكرة مجددًا، بحيث تناقش الملاحظات، ورؤية اعتمادها من عدمه حسب رؤية الدائرة، وبعد مصادقة المجلس الثانية على مشروع القانون، يصوغه بصورته النهائية ديوان الفتوى

والتشريع، والتأكد من عدم مخالفته أحكام القانون الأساسي والاتفاقات الدولية، يجري تحويله لمجلس الوزراء الذي يحوله للرئيس للمصادقة عليه ونشره في الجريدة الرسمية.

وتابعت: بالنسبة لمسألة نشر القانون في الجريدة الرسمية، هناك إشكالية فيها، فبعض القوانين يعمل بها من تاريخ صدورها، وهذا مخالف لأحكام القانون الأساسي الذي نص على العمل بالقانون بعد ٣٠ يوماً من نشره في الجريدة الرسمية، لإعطاء الفرصة للجميع للاطلاع عليه، وتكون هناك إمكانية لتنفيذ أحكامه.

وشددت على أن النشر في الجريدة الرسمية شرط أساسي لإنفاذ أحكام القانون، ليتمكن الجميع من الاطلاع عليه، ومعرفة الالتزامات والواجبات المنصوص عليها في القانون.

وأوضحت: من خلال عملي في الديوان، كانت هناك العديد من المعوقات والمشكلات، بعضها ارتبط باتفاقات «أوسلو»، وإعلان المبادئ «غزة-أريحا»، إذ حدت من اختصاص السلطة التشريعية، وعدم امتداد السيادة الفلسطينية على كامل أجزاء الضفة والقطاع، ما أنشأ وضعاً يحد من سريان التشريعات على الأراضي الفلسطينية والمواطنين، إضافة إلى الحد من صلاحية السلطة في إصدار تشريعات تتعلق بالعديد من الملفات مثل اللاجئين، كما نلاحظ تغول السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، مما يضعف مبدأ الفصل بين السلطات وهو مبدأ

رئيس في القانون الأساسي.

ولفتت إلى أن هناك إشكالية تتمثل في وجود قوانين لا تزال سارية من الحقب التاريخية المختلفة، بالتالي مطلوب العمل على توحيد القوانين، وإصدار قوانين موحدة للضفة والقطاع، وهذا ما عمل عليه الديوان في المرحلة الأولى من وجوده.

وبينت أنه يلاحظ الافتقار إلى سياسة تشريعية واضحة، وعدم تحديد الأولويات التشريعية، وغياب المشاركة المجتمعية في نقاش مشاريع القوانين مثل مؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين والجهات ذات الصلة.

وأكدت أن لدينا إشكالية عدم وجود مذكرات تفسيرية لبعض القوانين، توضح رؤية المشرع الخاصة به، بالتالي فإن أهم التوصيات التي يمكن الإشارة إليها في هذه المرحلة، تتمثل في ترشيد إصدار القرارات بقانون، لأنها تسري بسرعة دون أن تكون هناك أولويات وضرورة لإصدارها، مما يؤدي لمعوقات ومشاكل تحدث عنها الدويك، وضرورة وجود تنسيق بين شتى الأطراف الحكومية لتوحيد آلية التشريع، ونشر مشاريع القوانين على موقع يحدده مجلس الوزراء، وأخذ ملاحظات شتى الجهات المعنية عليه، مما من شأنه تعزيز دور فئات المجتمع المستهدفة، وتعزيز دور الديوان في الرقابة على مشاريع القوانين ومراجعتها، والالتزام بالمعايير الشكلية والموضوعية في العملية التشريعية،

مشددة على جانب قصور الواضح في القانون الأساسي في تحديد آليات إصدار القوانين، وغياب قانون يحدد آلية إعداد التشريعات.

واقع غزة

من جهته، وضع منير سلامة، رئيس الفريق الوطني لبناء القاعدة الوطنية للبيانات، الحضور في صورة القوانين الصادرة في القطاع، والقرارات بقانون في الضفة ومدى خطورتها على المواطن، ومستقبل العملية التشريعية، حيث أجرى مقارنة بين ما أصدره المجلس التشريعي المنحل من قوانين في غزة والقرارات بقانون الصادرة من رئيس السلطة الوطنية.

وقال: الكل يعلم القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٣، الذي يتحدث في مادته (٤١) عن أن المجلس التشريعي هو الجهة التي تصدر التشريعات والرئيس يصادق عليها، بالتالي يعتمد المجلس التشريعي القائم في القطاع على هذه المادة، بينما تنص المادة (٤٣) من القانون الأساسي على منح الرئيس صلاحية إصدار القرارات بقوانين نتيجة الضرورة الملزمة.

وتابع: أصدر الرئيس بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٢٢، ما مجموعه نحو ٤٠٠ قرار بقانون، ومن الملاحظ أنه بعد العام ٢٠١٦ بدأ يزداد عدد القرارات بقانون، وهو الأمر الذي أشار إليه الدويك وعبد الحميد، بمعنى أنه باتت هناك مبالغة في إصدار القرارات بقوانين في رام الله،

دون ضرورة، لكنني أعتقد أن جزءاً من هذه القرارات بقوانين يتعلق بالموازنات أو منح الثقة للحكومة، وهذه تصبح وراء ظهرنا، بيد أنه في ما يتعلق بإصدار قوانين جديدة أو تعديل أخرى، فإنها ستظل أمامنا عقبة قائمة على الطاولة إلى حين انتهاء الأزمة، ونصل إلى بر الأمان المتمثل بتجاوز معيقين هما الانقسام، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية لحل المشكل وتوحيد شطري الوطن.

وأوضح: أن القرارات بقانون في الأبواب كافة التي صدرت فيها، أوجدت إشكالات، وقد سمعنا الدويك وهو يستعرض بعضها، لكن حتى القرار بقانون العادي الذي مر، لا يزال ينتظر المصادقة عليه من «التشريعي»، بالتالي لدينا مستويان من المشاكل، الأول هو القوانين التي تم تجميدها وأخرى تم إلغاؤها، وقوانين غير منفذة أي حبر على ورق، لكن حتى القوانين التي لم نأت على ذكرها لا تزال ناقصة المشروعية حتى يصادق عليها «التشريعي».

وتابع: الآن ننتقل إلى المعضلة الأكبر، وهو ما جرى في غزة، فالمجلس التشريعي عدد أعضائه ١٣٢ عضواً، وعدد أعضاء كتلة حماس البرلمانية في غزة ٢٥ عضواً، وقد كان هؤلاء (الـ ٢٥) يصدرون القوانين ويناقشونها في القطاع، بالتالي بات لدينا نظامان قانونيان، أحدهما في غزة، أي جهة تصدر القوانين هناك، بخلاف جهة أخرى تصدر القوانين في رام الله.

وأكد أن حماس أصدرت خلال الفترة الواقعة بين ٢٠٠٧-٢٠٢١، ما مجموعه ٧٦ قانوناً، مثل قانون حق العودة للاجئين، وقانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس، وقانون القضاء العسكري، وقانون الزكاة.

وأشار إلى أن «حماس» أصدرت هذه القوانين من خلال الجريدة الرسمية «الوقائع»، التي استمرت بعد الانقسام، حيث كان المركز الرئيس لديوان الفتوى والتشريع في القطاع، بينما الفرع في رام الله، من هنا استمرت حماس في إصدار أعداد من الوقائع، وتحديدًا من العدد ٧٢ حتى العدد ١٠٢.

وذكر بالقول: كما يذكر الجميع، ففي العام ٢٠١٧، كدنا نصل لإنجاز المصالحة، بالتالي خفض أعضاء «حماس» من وتيرة إصدار القوانين، لكنهم واصلوا بعد ذلك العام إصدار القوانين، وقد أصدروا آخر قانون في العدد ١٠٢ من «الوقائع»، بتاريخ ٣١-١٠-٢٠٢١.

وأوضح: من حيث الشكل، عندما استمرت حماس بإصدار القوانين كانت تستند إلى المادة (٤١) من القانون الأساسي، ويلاحظ أنه عند النشر في الجريدة الرسمية، فإن الكتلة التشريعية لحركة حماس عمدت في البداية إلى نزع اسم الرئيس عن القوانين واكتفت بعبارة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ثم في ما بعد أخذت بإصدار القوانين مع الاكتفاء بكتابة رئيس دولة فلسطين، وهذا يقودنا إلى خوف

مما هو قادم جراء وجود منظومتين قانونيتين، والأثر المترتب على تنفيذ القوانين في غزة.

وأكمل: أود هنا التركيز على نموذجين من القوانين، أولها قانون التعليم الصادر في القطاع، إذ لطالما كان التعليم الفلسطيني موحدًا، لكن حماس أصدرت قانوناً خاصاً خلال شباط ٢٠١٣، وهذا القانون يطبق في غزة، وليس سارياً في رام الله، في حين أن مناهج التعليم موحد، والجهة التي تصدر شهادات «التوجيهي» للطلاب هي جهة واحدة مركزية في رام الله، ما يعني أن هناك قانوناً للتعليم يطبق في غزة يخالف القانون المطبق في رام الله، وعلى الرغم من ذلك تعتبر غزة أن المرجعية والشرعية لوزارة التربية والتعليم في رام الله، التي تصدر المناهج وشهادات «التوجيهي»، وتجري امتحانات الثانوية العامة الموحد.

وتابع: ننتقل الآن لقانون الانتخابات، وهو أكثر خطورة، حيث ستركز على مادتين، فقانون الانتخابات الصادر لدينا في العام ٢٠٠٥ وتعديلاته، أشار في مادته الثانية، إلى أنه في حال شغور منصب الرئيس في الحالات المحددة في الفقرة الأولى، يتولى رئيس المجلس التشريعي مهام رئيس السلطة مؤقتاً فترة أقصاها ٩٠ يوماً، بيد أن حماس في العام ٢٠٠٩، أصدرت قانوناً له علاقة بهذا الباب، وقالت تلغى عبارة «أقصاها ٩٠ يوماً»، ما يعني أنه عندما يأتي رئيس المجلس التشريعي يتولى رئاسة السلطة

والباب مفتوح، من هنا كيف لجهة تعتبر نفسها شرعية وتقر قوانين وتعديلها بما يوائم مصلحتها الاستخفاف بهذا القدر كما يفهم منها.

وأضاف: الآن، فإن التساؤل الذي يفرض نفسه، هو من هي الجهة التي ستستطيع معالجة الآثار المترتبة على القوانين الـ ٧٦ التي أصدرتها حماس، بعد إنهاء الانقسام، وللعلم فإن حكومة حماس أصدرت ما مجموعه ٢٥٠٠ قرار منشور في الجريدة الرسمية بين عددي ٧٢-١٠٢ من الجريدة الرسمية، وأصدرت الهيئة الإدارية العليا التابعة لحماس بعد العام ٢٠١٧ ما مجموعه ٥٠٠ قرار، بالتالي فإن كل هذه المنظومة سواء كانت القرارات أو القوانين كيف يمكن معالجة الآثار المترتبة عليها، دون تناسي صدور نحو ٣٨٥ قراراً بقانون في الضفة.

وأوضح: أعتقد أن لدينا مشكلتين، الأولى تتمثل في الانقسام، والأخرى تكمن في عدم وجود مجلس تشريعي هو المعني بإصدار القوانين وتقديمها، فطالما بقي الانقسام ولا يوجد «تشريعي»، لذا نحن متجهون نحو أزمة لاحقة ونتمنى أن ينتهي هذا الانقسام، وأن ينتخب مجلس تشريعي لنصل لبر الأمان.

التوصيات: حاولنا في ختام ورشة العمل أن نلخص المحاور الرئيسة التي بحثت ومداخلات المشاركين وتوصياتهم، التي نجلها ونورد أبرزها أدناه:

● أولاً - معالجة القصور الخاص بتحديد

آليات التشريع في القانون الأساس.

● ثانياً - ضرورة وجود خطة تشريعية تستند إلى أجندة السياسات الوطنية والسياسات القطاعية المنبثقة عنها وتنسجم معها.

● ثالثاً - تعزيز دور أصحاب المصلحة من خلال مشاورات واسعة تطال فئات المجتمع ذات العلاقة بالقانون المطروح للبحث.

● رابعاً - التأني والتدقيق عند إصدار قرارات بقانون وحرصها بالحاجة القصوى.

● خامساً - معالجة الضعف في قلة القوانين التي تعالج القوانين الاجتماعية واحتياجات المواطنين.

● سادساً - التأكيد على أهمية التقيد بالإجراءات الواجبة من حيث الشكل والمضمون وعلى جميع المستويات عند اقتراح مشروع قانون من الدوائر الحكومية وأصحاب المصلحة.

● سابعاً - الانتباه إلى أن تكون العلاقة واضحة بين الميثاق الأساس والأنظمة المعمول بها في منظمة التحرير الفلسطينية لضمان الانسجام وعدم التعارض.

● ثامناً - الاهتمام بإدماج احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في القوانين الرئيسة والفرعية.

● تاسعاً - تفعيل دور ديوان الفتوى والتشريع في إعداد القوانين وصياغتها القانونية، ومتابعة صحة الإجراءات من حيث الشكل والمضمون.

ورشة عمل (٢):

«سياسات الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وانعكاسها على سيادة القانون»

المتحدثون

- مندوب فلسطين الدائم لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وسفير فلسطين لدى سويسرا د. إبراهيم خريشة
- المستشار، رئيس المحكمة الدستورية العليا د. محمد حاج قاسم
- رئيس المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي د. عبد المنعم وهدان
- مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان د. عمار الدويك

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وسفير فلسطين لدى سويسرا د. إبراهيم خريشة، بينما قدم المستشار د. محمد حاج قاسم، رئيس المحكمة الدستورية العليا، المداخلة الثانية التي تناولت «مكانة الاتفاقيات الدولية في القانون الفلسطيني»، قبل أن يقدم رئيس المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي د. عبد المنعم وهدان، المداخلة الثالثة، تحت عنوان «الدبلوماسية الفلسطينية والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية»، بينما قدم مدير عام

نظم معهد السياسات العامة (IPP)، في أيلول ٢٠٢٢، ورشة عمل افتراضية باستخدام تقنية «زووم»، بالشراكة مع مؤسسة «فريدريش أيبرت» الألمانية (FES)، تحت عنوان «سياسات الانضمام إلى المنظمات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وانعكاسها على سيادة القانون».

شهدت الورشة أربع مداخلات رئيسية، جاءت الأولى تحت عنوان «المعاهدات والاتفاقيات الدولية وانعكاسها على المجتمعات: تجارب دولية» قدمها مندوب فلسطين الدائم لدى

في النظام القانوني الفلسطيني، مع مراعاة أن الإقرار بهذه المكانة لا يسمو على إعلان الاستقلال، ولا القانون الأساسي، ولا ينتهك حقوق المواطنين الدستورية.

وذكر عودة بأن مصادقة الدول على المعاهدات تأخذ أشكالاً متعددة، فمنها ما يصدر بقرار برلماني أو تشريعي ضمن الإجراءات التشريعية المتبعة، بينما تلجأ دول أخرى إلى الاستفتاء العام، ومنها ما يكفي بمصادقة السلطة التنفيذية حين يتعدّر عرضها على السلطة التشريعية، الذي يسمى «التصديق الناقص»، لذا سنحاول في هذا اللقاء الاطلاع على اختصاصات السلطين التشريعية والتنفيذية في التصديق على المعاهدات والآثار القانونية المترتبة على ذلك. وقدم مدير البرامج في مؤسسة «فريدريش إيبيرت» الألمانية راسموس براندت، شرحاً عن المؤسسة، ودورها في تعزيز قيم الديمقراطية الاشتراكية، موضحاً أن تنظيم الورشة يمثل خطوة مهمة لحيوية الموضوع المنوي بحثه وارتباطه بالمجتمع المدني ودولة فلسطين، وتحديدًا في ما يتعلق بالتساؤلات المرتبطة بالانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية، إذ إن الإقدام على هذه المسألة قد يشكل أداة حيوية لتجديد مزيد من الدعم للحقوق الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان د. عمار الدويك، المداخلة الأخيرة تحت بعنوان «خارطة الطريق لمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية: الأولويات والتحديات».

استهلت الورشة، بمداخلة لرئيس معهد السياسات العامة د. محمد عودة، قال فيها «إن أهمية الورشة تنبع من ارتباطها بالعلاقات الدولية والقانون الدولي، من هنا فقد تمت الاستعانة بذوي الاختصاص من دبلوماسيين وقانونيين، كما تأتي استكمالاً لورشة سابقة نظمها المعهد، مؤخراً، حول سياسات إصدار التشريعات والقوانين على الصعيد الفلسطيني».

وأوضح د. عودة، أن دولة فلسطين تعتبر حسب الأعراف والقوانين الدولية دولة ناشئة، فمنذ إعلان الاستقلال في الجزائر في العام ١٩٨٨، الذي تكرر بالحصول على عضوية مراقب في الأمم المتحدة في العام ٢٠١٢، سعت فلسطين إلى تأسيس النموذج الخاص بها، الذي تتفاعل من خلاله مع المنظومة الدولية فرادى أو كتكتلات، على اعتبار أن المعلم الأساسي للعلاقات على المستوى العالمي هو التعاون والتنسيق، الذي كان ولا يزال يتسم بالتنافس والصراع والهيمنة بأبعادها المختلفة، ومن هنا نتطلع إلى تسليط الضوء على مكانة المعاهدات والاتفاقيات الدولية

وضع دولي معقد، وعربي صعب

استهل السفير خريشة مداخلته بالتذكير بأن العالم بدأ يفكر بشكل مختلف في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية لضبط العلاقات الدولية ومحاولة تقنين هذه العلاقات، وألا تبقى الأمور خاضعة للقوة والعلاقات الثنائية بين الدول، من هنا جاءت فكرة هيئة الأمم المتحدة وتأسيسها، كما اعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كناظم للعلاقات الإنسانية في مجال حقوق الإنسان، ثم أنشئت محكمة العدل الدولية، وهي أحد أجهزة الأمم المتحدة، وتطور الأمر في العام ٢٠٠٢ حينما أنشئت محكمة الجنايات الدولية بعد المصادقة على ميثاق روما في العام ١٩٨٨ وتوقيع ٦٠ بلداً على هذا الميثاق، فأصبح نافذاً. وكما هو معلوم، فإن فلسطين عضو في الميثاق والمحكمة الدولية.

وقال: حرمت فلسطين فترة طويلة من أن تكون جزءاً من هذه الاتفاقيات والمعاهدات، لأنه لم يكن لها وضع قانوني في الأمم المتحدة والمنظومة الدولية بشكل عام، إلى حين جرت ترقية وضع فلسطين من منظمة التحرير إلى دولة غير عضو، مراقب في الأمم المتحدة، ما أتاح لفلسطين الانضمام إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات.

وتابع: هناك إضافة إلى الاتفاقيات والمعاهدات، بروتوكولات وإعلانات، بالتالي

فإن شكل التوافقات الدولية يختلف بحسب طبيعة هذه الاتفاقيات سواء أكانت سياسية أم اقتصادية، لكن حينما نتحدث عن القانون العام فإنه يشمل النواحي الحياتية كافة ومنها حقوق الإنسان، والاتفاقيات المتعلقة بالتجارة، والسلاح إلى غير ذلك.

وأضاف: كان رئيس دائرة المفاوضات الراحل د. صائب عريقات، أفاد في حينه بأن فلسطين ستنضم إلى نحو ٥٥٠ اتفاقية دولية، وأشارت في ذلك الوقت إلى أن كثيراً من الاتفاقيات تستطيع فلسطين الانضمام إليها، لكن مجموع الاتفاقيات والمعاهدات والإعلانات والبروتوكولات يصل عددها إلى أكثر من ٢٥٠٠ تعمل على تنظيم العلاقات الدولية في المناحي المختلفة، وتودع بعض هذه الاتفاقيات لدى الدول، فسويسرا مثلاً هي وديعة لأكثر من ٩٠ اتفاقية دولية، والأمين العام للأمم المتحدة وديع لنحو ١٥٠٠ اتفاقية.

وأوضح خريشة: انضمت فلسطين منذ حصولها على عضوية المراقبة في الأمم المتحدة إلى نحو ٨٨ اتفاقية ومعاهدة وبروتوكول، منها مثلاً ٢٢ تتعلق بالقانون الدولي الإنساني والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، من ضمنها ١٥ لها علاقة بالقانون الدولي الجنائي، و٢٢ لها علاقة بالسلاح ونزعه وتجارته إلى غير ذلك. جزء كبير من هذا الأمر موجود في «جنيف»، وتقوم مندوبية

تقم حتى هذه اللحظة بالوفاء بالتزاماتها القانونية بدءاً من القرار (١٨١) عندما أعلن وزير خارجيتها في حينه أنه سيقوم بتنفيذ هذا القرار، لكنهم لم يفعلوا ذلك وارتكبوا مجازر بحق أبناء شعبنا، ومنعوا الذين شردوا بالقوة من العودة والتعويض.

وأضاف: أعتقد أن موضوع الاتفاقيات الدولية يواجه مشكلة كبيرة جداً الآن، فلسطين حديثة العهد بهذا الأمر وتحديدًا منذ العام ٢٠١٤، حيث كان من أبرز خطواتنا انضمامنا لاتفاقيات «جنيف» الأربع، كما قدمت فلسطين إعلاناً وافقت فيه على ولاية محكمة الجنايات الدولية على أرض فلسطين. وبما أن هذه المحكمة حديثة العهد، ومخصصة لمحاكمة الشخصيات التي عليها قضايا جرمية، فهي تحتاج إلى وقت طويل لإتمام الإجراءات، فنحن ننتظر حتى اللحظة من المدعي العام الحالي أن يتابع ما توصلت إليه المدعية العامة السابقة بنسودا، عندما وصلت إلى قناعة بأن هناك أركان جرائم ارتكبت تدخل في ولاية المحكمة سواء الجريمة ضد الإنسانية أو جريمة الحرب، والجرائم الأخرى، وهذا الأمر يحتاج إلى مزيد من الجهد.

وأوضح: بدأت المنظومة القانونية الدولية من التشريعات والإعلانات مع نهاية الحرب العالمية الثانية، من هنا فهي منتج للمنتصرين،

فلسطين بمتابعة ذلك، وهذا ليس سهلاً، فهذا جديد علينا، والطواقم الفلسطينية لم تكن مستعدة للتعاطي مع هذا الأمر، لكن شعبنا مبدع والانتماء للمسألة الفلسطينية، جعلنا قادرين على التعاطي بشكل معقول مع هذه الاتفاقيات والمشاركة فيها بصورة مستمرة.

من المهم الإشارة إلى حيوية انضمام فلسطين إلى المعاهدات التعاقدية الدولية، وهذه تهم البلد تحديداً، فإذا ما تحدثنا عن اتفاقية مناهضة التعذيب، أو اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة «سيداو»، فإن هذا مفيد لنا كشعب فلسطيني، فالسؤال: نحن كفلسطينيين كيف نريد أن يكون شكل الدولة الفلسطينية بعد الانتهاء من الاحتلال وممارسة حقنا في تقرير المصير؟ فالدولة الفلسطينية قائمة على الأرض بحكم اعتراف ١٢٨ دولة بها، وقد بقي على فلسطين أن تعمل مع الأصدقاء والأشقاء حتى ننهي هذا الاحتلال ونمارس حقنا في تقرير المصير، لذا الفكرة كانت أننا نريد للدولة أن تكون مدنية قادرة على تحمل مسؤولياتها الدولية. وأوضح: العالم لا يدعم دولة فاشلة، فمثلاً دولة جنوب السودان، تعتبر في نظر المنظومة الدولية دولة فاشلة، إذ لم تستطع حتى هذه اللحظة الوفاء بالتزاماتها. من الناحية العملية إسرائيل يقال عنها إنها دولة ديمقراطية، لكنها دولة فاشلة، إذ لم

مع بداية العام الحالي وفضحت هذه الازدواجية، فتم تفعيل القانون بأشكال مختلفة واتخذت إجراءات عقابية بحق روسيا، مما أعطى مثلاً صارخاً على ازدواجية المعايير التي بدورها تدمر المنظومة القانونية الدولية. هذا إلى جانب تأثر القضية الفلسطينية سلباً من جراء نشوب صراع في العالم، لأنه أصبح هناك انشغالات بهذه القضايا وتوضع القضية الفلسطينية جانباً، لذا نحن نحاول جاهدين إبقاء هذه المسألة الفلسطينية أمام المجتمع الدولي على الرغم من الهجمة الشرسة التي تقودها الحكومة الإسرائيلية، من هنا علينا الحفاظ على الجهد في ظل وضع دولي معقد وعربي صعب. لذا من المهم أن نعطي رسالة للعالم مفادها أننا قادرون على الرغم من أننا تحت الاحتلال، على الوفاء بالتزاماتنا الدولية وأداء دورنا في إطار المنظومة الدولية.

دور المحكمة الدستورية

بدوره، قدم د. محمد حاج قاسم، عرضاً عن عمل المحكمة الدستورية، خاصة لجهة تحديد مكانة الاتفاقيات الدولية في القانون الأساسي، التي اعتمدت بناء على تفسير قدم من وزارة الخارجية لرئيس مجلس الوزراء، قائلاً: عملنا على التفسير في منتصف العام ٢٠١٧، وكان الحديث يدور عن تفسير المادة العاشرة من

عدا مرور ٧٥ عاماً على إصدارها، بالتالي هي بحاجة إلى تجديد وتطوير، فهناك كثير من المواد القانونية الواردة في ما يسمى القانون الدولي العرفي، وهي قواعد أمرة في القانون الدولي، بالتالي حتى اللحظة لا توجد إمكانية الإلزام بتنفيذها، وهذه مشكلة في المنظومة القانونية والأخلاقية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي. وأكد أن ما أساء إلى المنظومة القانونية الدولية ودمرها إلى حد بعيد هو التضامن الأعمى مع إسرائيل وممارساتها، لأن الأخيرة تنتهك القانون الدولي بشكل عام في مختلف المجالات، وليس حقوق الإنسان فقط.

وقال خريشة: عشنا أربع سنوات عجافاً بفعل سياسات الإدارة الأميركية السابقة، خاصة مع انسحابها من العديد من الاتفاقيات، ما أخذ يهدد المنظومة القانونية الدولية، وقد حاولت الإدارة الحالية أن تستعيد أو تعود إلى المسار الصحيح عبر العودة إلى الاتفاقيات، لكننا فلسطينياً لم نر حتى هذه اللحظة للأسف أي شيء ملموس باتجاه القضية الفلسطينية، وتطبيق الالتزامات القانونية الدولية المرتبطة بها، لا توجد إرادة سياسية حتى هذه اللحظة، والكل متخوف من بعبع معاداة السامية، والتأثير القوي للوبيات المنتشرة في أنحاء العالم.

وختم خريشة قائلاً: جاءت قضية أوكرانيا

تطوير المنظومة الدستورية، بمعنى آخر أن البنود التي طلب منا توضيحها عبر تفسير المادة العاشرة، لم يكن ينص عليها كلياً القانون الأساسي، بالتالي، نحن كمحكمة اجتهدنا وكان اجتهداً جريئاً في ذلك الوقت، لأنه أدى إلى تطوير منظومتنا الدستورية.

وأوضح حاج قاسم: إن القانون الأساسي يفتقر إلى ذكر أو تفسير قضايا كثيرة غابت عن بال المشرع في حينه، باعتبار أنه وضع لمرحلة انتقالية كان يفترض أن تنتهي في العام ١٩٩٩، وقد وضعته سلطة فرعية؛ أي المجلس التشريعي، بالتالي هو قانون تنظيمي نظامي، لكننا في فلسطين التزمنا به، وعلى الرغم من أننا نطلق عليه في بعض الأحيان اسم دستور، لكن لا يمكن إطلاق تسمية دستور عليه، لأن هناك طرقاً معروفة لوضع الدساتير، فقلنا إن القانون الأساسي، هو قانون أعلى للدولة وضعه «المجلس التشريعي» المنتخب.

وأضاف: عند وضع الدساتير، عادة ما تنتخب هيئة تأسيسية تعطى فترة زمنية محددة لوضع الدستور، ثم يوافق الشعب عليه عن طريق الاستفتاء. إذ تكتسي تجربة الانتقال الديمقراطي أهمية كبيرة، لأنها تستدعي مشاركة الفئات الشعبية كافة في كيفية وضع الدستور، بمعنى أنه يجب استشارة الشعب حول ما يريده من الدستور، وانتخاب لجنة

القانون الأساسي، التي تنص على «أن حقوق الإنسان وحياته الأساسية ملزمة وموجبة الاحترام، وتعمل السلطة الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان»، وقد كان مرفقاً بـ ٨ اتفاقيات لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأضاف: فرضت في حينه تساؤلات عديدة نفسها علينا، في ما يتعلق بكيفية الانضمام للاتفاقيات الدولية، وتحديد الأشخاص المخولين التوقيع والتصديق عليها وبيان آليات التنفيذ، ثم ما هي القيمة القانونية في حال تعارضها مع التشريعات الوطنية سواء القانون العادي أو الأساسي، ثم بيان أوجه الاحترام والإلزام والالتزام على الصعيد الدولي، ثم آليات الاندماج.

وبين أن المعضلة الأساسية التي واجهتنا في البداية، هي أن القانون الأساسي وتعديلاته، كونه لم ينص على ذكر أي شيء يتعلق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية، بعكس دساتير الدول التي تفرد باباً أو فصلاً يتحدث عن كل ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية. وأشار إلى أن المحكمة الدستورية أمضت أكثر من ستة أشهر في تفسير قضايا غير موجودة في القانون الأساسي، بالتالي عبر قراءتنا كتب تفسير عديدة انتهينا كأعضاء في المحكمة إلى تفسير هذه المادة، باتجاه

تتلقى ما تريده هذه الفئات الشعبية ومكونات المجتمع المدني، قبل أن تصوغ ما يتم الاتفاق عليه، وقد تبقى هناك بعض الإشكاليات والاختلافات، يمكن للأحزاب والحركات الاتفاق بشأنها، وهذه هي طريقة الانتقال الديمقراطي التي اتبعتها دول عديدة. من هنا فإننا نقول تجاوزاً، إن القانون الأساسي دستور، لكنه في الحقيقة لا يتناول القضايا كافة التي يجب أن تتطرق إليها الدساتير.

وتابع: عند العمل على إعداد الدستور الفلسطيني لا بد من وضع وثيقة الاستقلال في الديباجة، خاصة أن وثيقة الاستقلال أبرزت المبادئ والأسس القانونية التي يمكن أن توضع في أي دستور فلسطيني، إذ من ضمن ما أكدت عليه حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال والعودة إلى أرض الوطن، وأن منظمة التحرير هي الممثل شرعي وحيد له، وأعلنت قيام دولة فلسطين وأنها جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأنها دولة للفلسطينيين أينما كانوا، كما أكدت أيضاً التزام دولة فلسطين بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف الاتفاقيات والمواثيق الدولية، بالتالي فإن الوثيقة هي أعلى قيمة في المنظومة التراتبية القانونية في فلسطين، خاصة أن القانون الأساسي صادر من سلطة تشريعية وليست تأسيسية.

وعودة إلى الاتفاقيات الدولية، قال: ناقشنا المادة العاشرة وقلنا: أين يمكن أن نضع هذه الاتفاقيات؟ بمعنى هل نضعها فوق أم تحت القانون العادي؟ في النهاية اتخذنا قراراً في المحكمة الدستورية بأن مكانة هذه الاتفاقيات ستكون أقل من القانون الأساسي، بمعنى حسب التراتبية: وثيقة إعلان الاستقلال، ثم القانون الأساسي، ثم ما يتعلق بالاتفاقيات الدولية، على أساس أنه يمكن الاستفادة منها وتضمين ما جاء فيها ضمن تشريعاتنا الوطنية، خاصة في ما يتعلق بمسألة حقوق الإنسان، لا سيما بعد انضمام دولة فلسطين إلى العديد منها، بالتالي وضعنا هذه الاتفاقيات تحت الدستور وأعلى من القانون العادي، بهدف ترسيخ مبدأ سيادة القانون، وإقرار مبدأ المشروعية لدولة القانون.

وتابع: من هنا أصبحنا في فلسطين، انطلاقاً من هذا الاجتهاد التفسيري الذي قامت به المحكمة، لها أن تراقب هذه الاتفاقيات، كما أن القرار التفسيري مهم جداً خاصة في ما يتعلق ببعض النقاط الأخرى المتعلقة بطريقة الإلزام والالتزام بهذه الاتفاقيات، وكيفية مواءمة هذه الاتفاقيات مع التشريعات الوطنية، وقمنا بوضع تحفظ في القرار التفسيري رقم (٥) لسنة ٢٠١٧، باعتبار أن الاتفاقيات يجب ألا تنطوي على

ما يتعارض مع البعد الديني أو العادات أو التقاليد إلى غير ذلك.

وشدد على أنه صحيح أن القانون الأساسي صدر عن المجلس التشريعي، لكن المهم فيه أنه وضع مجموعة كبيرة جداً من النصوص الخاصة بحقوق الإنسان وحياته الأساسية، عجزت عنها الكثير من الدول، خاصة الدول التي تطبق هذه الاتفاقيات، لا سيما اتفاقيات حقوق الإنسان بشكل مباشر على مواطنيها، وتساوي بينها وبين الدستور.

ولفت إلى أنه في ما يتعلق بملاءمة هذه الاتفاقيات مع قوانيننا، أي نأخذ ما يهمنا منها، فهناك عادات وتقاليد لدينا، بالتالي لا نريد أن نأخذ الاتفاقية كما هي بل أن نلائم ما نريد ضمن تشريعاتنا الوطنية، بالتالي فإن هناك وثيقة إعلان الاستقلال التي يجب الحفاظ عليها، والتركيز على الثقافة الدستورية لكل أفراد الشعب الفلسطيني وتحديداً في ما يتصل بهذه الوثيقة، كما يجب الحفاظ على القانون الأساسي، على الرغم من أن هناك نقصاً كبيراً فيه ريثما يتم وضع دستور.

وفي مداخلته، تحدث د. عبد المنعم وهدان عن نشأة الدبلوماسية الفلسطينية، مشيراً إلى أنها ولدت في عين العاصفة، لا سيما قبل الغزو الاستعماري للمنطقة، إذ حينها لم تكن الدبلوماسية الفلسطينية قد تبلورت، باعتبار أن فلسطين لم تكن كياناً سياسياً مستقلاً،

بل كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، فلم تكن هناك علاقات دولية ودبلوماسية وكل ما إلى ذلك، بالتالي ولدت الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الغزوة الاستعمارية والمشروع الإسرائيلي الاستعماري الغربي في المنطقة، وفي القلب منه احتلال فلسطين وما نتج عنه من نكبة العام ١٩٤٨، من هنا كانت بدايات الدبلوماسية الفلسطينية. تمثلت الولادة الحقيقية للدبلوماسية الفلسطينية في الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، بالتالي عبرت عن الكيان الفلسطيني بكل مكوناته.

ونوه بأن هذه النقطة ساهمت بشكل مباشر في تطوير الوعي الجمعي الفلسطيني باتجاه أهمية ترسيخ أركان هذا الكيان، الذي أحد أهم مكوناته التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية وفي القلب منها العلاقات الدولية سواء أكانت الثنائية مع الدول أم العلاقات مع المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية، والاتحاد الإفريقي، وكل الاتحادات التي كانت خارجة من أتون الاستعمار واستطاعت أن تحصل على استقلالها وأن تذهب إلى تطوير مكانها ضمن الشخصية الدولية، من هنا يسجل للموقف العربي الرسمي أنه ساهم بشكل مباشر في تعزيز مكانة فلسطين وحضورها عبر الجامعة العربية، من خلال العلاقات الثنائية التي

الفلسطينية، كل هذا شكل كذلك رافعة لهذا العمل، حيث كان لقبول فلسطين في منظمة «اليونسكو» دور المدخل الأساسي لترقية مكانة فلسطين إلى دول بصفة مراقب في الأمم المتحدة، وهذا انعكس بشكل مباشر وكبير جداً على دخولها مختلف المنظمات الدولية. وأوضح: حقيقة، فإن انضمام فلسطين للكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية، جاء بموجب قبول عضوية فلسطين في «اليونسكو»، وكدولة بصفة مراقب في الأمم المتحدة، مما شكل مدخلاً مهماً جداً لتعزيز مكانة الحضور الفلسطيني في مختلف المنصات والمحافل الدولية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على الوجود الفلسطيني على مستوى البعثات وغيرها، ولا شك في أن تطور مكانة فلسطين الدبلوماسية ترتبط بتكريس الهوية الفلسطينية في مختلف المحافل، الأمر الذي ينعكس بشكل مباشر على استفادة المسار الدبلوماسي بشكل يؤدي إلى استثمار الوجود في هذه المنظمات الدولية كأعضاء في هذه الاتفاقيات، وكيف يمكن أن تشكل رافعة لتوسيع دائرة الاشتباك مع سياسات دولة الاحتلال، وكل إجراءاتها بحق أبناء الشعب الفلسطيني، من هنا أرى أن إسرائيل وأميركا والكثير من الدول الغربية التي لا تزال تؤمن بمفهوم الاستعمار واجهت الانضمام الفلسطيني بكل شراسة.

كانت تنسج مع الجامعة كعنوان للنظام العربي الرسمي، بالتالي نلمس مدى أهمية دخول فلسطين كدولة عربية إلى العديد من المنظمات الدولية، وبناء العلاقات الثنائية مع مختلف الدول من خلال هذا المنبر المهم. وأضاف: ربما كانت البداية من خلال بعثات إعلامية، ثم مكاتب تمثيل، ثم تطورت عبر مراحل النضال الفلسطيني، مع الإشارة إلى أن وثيقة إعلان الاستقلال شكلت ميلاداً آخر لتعزيز المكانة الفلسطينية في المشهد الدولي، مما شكل رافعة في بناء الكيان الفلسطيني سواء أكان على صعيد العلاقات الثنائية أم المنظمات الدولية والمتعددة.

وأوضح: شكل انضمام فلسطين إلى المنظمات والاتفاقيات الدولية، مدخلاً مهماً لتعزيز الدبلوماسية الفلسطينية، وانعكس ذلك بشكل مباشر على الأداء الفلسطيني، وعلى مكانة البعثات الدبلوماسية، فالعديد من الدول التي لم تكن تعترف بفلسطين كدولة وتتعامل مع التمثيل الفلسطيني من خلال مكاتب؛ طوّرت التمثيل الفلسطيني إلى مفوضية، والبعض الآخر طورها إلى مفوضية عامة أو سفارة، وقد جاء ذلك ثمرة جهد دبلوماسي مستمر من القيادة الفلسطينية.

وأكد أن إعلان الاستقلال شكّل رافعة لهذا التوجه، إضافة إلى بناء السلطة الوطنية كأول سلطة فلسطينية تقام على الأرض

الفلسطينية وحضورها في مختلف الدول، وفي الوقت نفسه يشكل سياجاً وإطاراً حامياً لأبناء شعبنا، من هنا نرى أن الانضمام لهذه المعاهدات بشكل مباشر ساعد على تطور مكانة فلسطين الدبلوماسية على مستوى العلاقات الثنائية والمنظمات الدولية، والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مختلف اتجاهاتها.

وأوضح: من المعروف أن الرفض الأمريكي للمكانة الفلسطينية سواء في المنظمات الدولية، أو مختلف المنظمات الإقليمية يأتي من خلال التحالف أو الانحياز الأعمى ضد الحقوق الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى أن البعثة الفلسطينية في نيويورك لا تتمتع بالمزايا التي تتمتع بها البعثات الأخرى، لا سيما أنه حسب تعريف المعاهدات الدولية في القانون الأمريكي فإنه يسمو على القانون الدولي، أي أنه أينما وجد تناقض بين الدستور الأمريكي والموقف الدولي، يكون الموقف الأمريكي له حق الأولوية أو يكون أعلى من القانون الدولي.

واستدرك بالقول: على الرغم من ذلك، فإن انضمام فلسطين إلى الاتفاقيات الدولية قد عزز مكانة فلسطين دون شك، لكن هذا الانضمام يجب أن ينتج عنه ثلاثة مسارات، فأولاً نحن نحتاج إلى مواءمة الأنظمة والقوانين والتشريعات الفلسطينية انسجاماً

وتسائل وهذان: كيف يمكن أن نستفيد فلسطينياً من موضوع الانضمام؟ مجيباً: يمكن الاستفادة من ذلك في إطار ثلاثة محاور رئيسية، فأولاً علينا أن نستثمر علاقاتنا مع المؤسسات القانونية المحلية والعربية والإقليمية والدولية لنرصد الانتهاكات الإسرائيلية لمختلف بنود هذه الاتفاقيات، إذ إن رصد الانتهاكات بشكل مباشر يساعدنا على تكوين ملفات في مختلف القضايا، فإسرائيل تنتهك بشكل يومي كل ما له علاقة بحقوق الإنسان. وثانياً، أن نحشد التضامن الدولي من خلال تسليط الضوء على هذه الاختراقات مع القضية الفلسطينية ومكانة فلسطين، وثالثاً، أن يشكل تجميع ملاحظتنا وبياناتنا ومشاهداتنا على هذه الاختراقات، مجالاً لتحويلها إلى قضايا ترفع على دولة الاحتلال في مختلف المنظمات الدولية، بحيث يشكل القانون الدولي سيفاً مسلطاً على منتهكي حقوق الإنسان في مؤسسات الاحتلال سواء أكانت رسمية أم أفراداً.

وشدد على أن الاستخدام الأمثل للمسار الدبلوماسي الفلسطيني، من خلال شركاء فلسطين في مختلف المنصات والمستويات، سيشكل رافعة وداعماً أساسياً للمسار القانوني الفلسطيني الذي ينبغي أن يفعل في الإطار الدولي، بالطريقة التي تليق به، ويساهم في تعزيز مكانة الشخصية

للدولة، فالوثيقة تتحدث عن الدولة، وهي إلى جانب صياغتها الجمالية التي صاغها الشاعر محمود درويش، فإن مضامينها الحقوقية قوية جداً، حيث نصت على أن دولة فلسطين تلتزم بمبادئ الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومبادئ عدم الانحياز.

وأكد أن القانون الأساسي هو المرجعية العليا للسلطة الفلسطينية، كما نص في المادة العاشرة على موضوع أن حقوق الإنسان وحرياته ملزمة، ودعوة السلطة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، وفعلًا منذ العام ٢٠١٢، جرى الانضمام خلال فترة وجيزة لجميع الاتفاقيات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، باستثناء اتفاقية وحيدة تتعلق بالعمال المهاجرين.

وتابع: بموازاة ذلك جرى الانضمام للبروتوكولات الإضافية والاختيارية في غالبية الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان دون تحفظ، ونحن قد نكون الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي فعلت ذلك، أي دون تحفظ، وهذا قد يكون قراراً متعجلاً، فأنا كحقوقى مع الانضمام وعدم التحفظ لكننا أيضاً علينا أن نفهم السياق الفلسطيني، بالتالي كان يفترض أن تكون هناك دراسة أكثر وعياً لهذه الاتفاقيات وأثرها علينا، وكان بالإمكان عمل تحفظات محدودة

مع الموروث الثقافي الديني والمجتمعي للشعب الفلسطيني، وثانياً لا بد من تأهيل مكونات السلطة التنفيذية وتدريبها من الجهاز القضائي، والأجهزة الأمنية وموظفي مختلف الوزارات والمؤسسات للقيام بواجبهم ومهامهم انسجاماً مع الأنظمة والقوانين الدولية التي انضمت إليها فلسطين، وثالثاً لا بد من تنظيم حملات تعبئة وتوعية وتوجيه وإرشاد لمكونات المجتمع الفلسطيني لتطوير الوعي الجمعي الفلسطيني باتجاه الالتزام بالأنظمة والقوانين التي أصبحت جزءاً من الأنظمة والقوانين الدولية، مما يترتب عليه كيف يمكن أن نبني استقلالاً ذاتياً؛ بمعنى كيف يمكن أن نبني دولة مدنية تسودها الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وعندما يأتي الاستقلال السياسي يصبح مظلة لتتويع أنواع الاستقلالات والحریات التي حصلت عليها فلسطين في المجالات كافة، بمعنى أننا نحتاج إلى تطوير وبناء متقدم جداً يليق بمستوى دول حديثة، وحضور فلسطين ومكانتها.

عبء الموازنة.. والأولويات الوطنية في التشريع في مداخلته، ركز د. عمار الدويك، بدايةً، على وثيقة الاستقلال، مشدداً على ما ذهب إليه المحكمة الدستورية باعتبارها المرجعية العليا، واعتبرها وضعت الحجر الأساس

لبعض الاتفاقيات خاصة الاتفاقيات التي فيها حساسية ثقافية، مثلما فعلت بعض الدول العربية والإسلامية.

وأضاف دويك: القرار التفسيري للمحكمة الدستورية رقم (٥) لسنة ٢٠١٧، سد فراغاً دستورياً، في ما يتعلق بعدم إشارة القانون الأساسي لمكانة الاتفاقيات الدولية في القانون الأساسي، فجاء القرار التفسيري لسد هذه الفجوة، حيث أفاد القرار بأن الاتفاقيات الدولية لها مكانة فوق التشريع العادي لكنها دون القانون الأساسي، وهذا التفسير موجود في دول أخرى، لكن هذا التفسير الفلسطيني تعرض لانتقاد من لجان المعاهدات الدولية ذاتها التي اعتبرت هذا التفسير خاصة في ما يتعلق بموضوع الهوية الثقافية وغيره، قد يعيق إيفاء فلسطين بالتزاماتها الدولية.

واستدرك بالقول: لكن، من المعلوم التحديات التي واجهت المحكمة الدستورية عندما أعدت القرار، خاصة في ما يتعلق بموضوع الهوية الثقافية، وهي جاءت لمحاولة سد الثغرة الناجمة عن الانضمام دون تحفظ، بيد أن السؤال الآن حول كيفية تطبيق تفسير المحكمة الدستورية.

وأوضح: من المعروف، أن السلطة التنفيذية تأخذ عادة ما تريد، وتترك ما لا تريده من القرارات التفسيرية، مثل قرار المحكمة الدستورية بإلغاء المجلس التشريعي وإجراء

انتخابات عامة، فالقرار نفسه نص على الدعوة إلى إجراء انتخابات خلال ستة أشهر، بالتالي تم تطبيق الشق الأول بينما انتظر الشق الثاني أكثر من ستة شهر للشروع بتطبيقه قبل التراجع عنه.

وأشار إلى أن القرار التفسيري نفسه ينص على ضرورة اتخاذ التدابير والإجراءات التشريعية الداخلية من أجل تسهيل أعمال الحقوق والحريات ضمن عملية مراجعة مختلف القوانين، وذلك من خلال مراجعة الأنظمة القانونية وتحديد الأولويات في مجال الملاءمة، بمعنى أن المحكمة الدستورية طلبت من الدولة أن توائم التشريعات، وأن تضع الأولويات في المواءمة، ما يقودنا إلى موضوع مواءمة الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع التشريعات الفلسطينية، فعندما نطلع على قائمة من ٩٨ قائمة قمنا بالانضمام إليها دون تحفظ، منها على الأقل ٦٠ اتفاقية لها مضامين تتعلق بحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، أو القانون الجنائي الدولي، وأغلب هذه الاتفاقيات تترتب عليها التزامات بمواءمة التشريعات؛ فإننا نجد أنفسنا نتحدث عن عمل ضخم جداً بحاجة إلى جهد يستغرق سنوات، وإزاء هذا الجهد الذي يستغرق سنوات، لا يمكن أن نوائم التشريعات جملة واحدة، بالتالي من المهم وضع أولويات.

وأضاف: إن موضوع وضع الأولويات، يقود الى موضوع القرارات بقوانين، فللأسف القرارات بقوانين تصدر في ظل غياب خطة تشريعية وطنية معروفة متفق عليها، تحدد الأولويات الوطنية في التشريع، بمعنى لا وضوح لدينا حول الأولويات الوطنية في التشريع، من هنا نتساءل من يحدد الأولويات وكيف تحدد؟ وأشار إلى أن من ضمن الاتفاقيات التي تمت الإشارة إليها، هناك ٨ اتفاقيات، تمت تسميتها الآليات التعاقدية في الأمم المتحدة، إذ لكل اتفاقية منها توجد لجنة في الأمم المتحدة، فمثلاً اتفاقية مناهضة التعذيب، هناك لجنة لمناهضة التعذيب، وكذا الحال بالنسبة لاتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - العهد الدولي، وهكذا، وهذه اللجان تراقب مدى التزام الدول بتطبيق الاتفاقيات. ومن أهم الالتزامات التي تترتب على أي دولة تنضم لاتفاقيات حقوق الإنسان، أن توائم تشريعاتها حسب الاتفاقيات.

وفصل دويك: نحن حتى الآن منذ الانضمام للاتفاقيات الدولية الثماني الأساسية في العام ٢٠١٤، قدمنا تقارير رسمية كدولة لأربع من هذه الاتفاقيات، وهي اتفاقية «سيداو»، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية

مناهضة كافة أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، بمعنى أن دولة فلسطين قدمت تقاريرها لهذه اللجان التي قامت بدراساتها وبناء عليها قدمت توصيات للدولة حول كيفية إيفاء الدولة بالتزاماتها حسب الاتفاقيات، ومن ضمن هذه التوصيات كانت هناك توصيات محددة حول مواءمة التشريعات المحلية، فمثلاً اتفاقية لجنة المرأة، طالبت دولة فلسطين بأن تضع تعريفاً شاملاً للتمييز ضد المرأة، يتناول جميع أشكال التمييز المحظورة، ومراجعة قانون العقوبات، ومراجعة مشروع قانون الأحوال الشخصية، ومشروع قانون حماية الأسرة من العنف، وسن قانون يتعلق بتقديم المساعدة القانونية للنساء المهمشات لتسهيل وصولهن إلى المحاكم والعدالة، كما طالبت الدولة باعتماد مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، واتخاذ التدابير المناسبة لإدراج الاغتصاب الزوجي ضمن تعريف الاغتصاب، واعتماد تشريع لتجريم استغلال النساء جنسياً وفي المواد الإباحية، وسن تشريع للحد من خطر تعرض النساء والفتيات لانعدام الجنسية، واعتماد تشريع يحظر التحرش الجنسي في مكان العمل، واعتماد تشريع يجيز الإجهاض في حالات الاغتصاب وسفاح المحارم والخطر على الصحة الجسدية والعقلية للمرأة الحامل والتشوهات الشديدة ... إلخ.

مناهضة التعذيب، فنصت على ضرورة وجود تعريف فلسطيني للتعذيب متوافق مع التعريف الوارد في الاتفاقية، وإصدار قانون فلسطيني يمنع التعذيب ويجرم ويضع عقوبات بحق مرتكبيه ويكفل تعويض الضحايا، ومراجعة قرار بقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢٢ المتعلق بالهيئة الوطنية للوقاية من التعذيب بحيث يتوافق مع البروتوكول الاختياري للاتفاقية، واعتماد أنظمة وتعليمات تضع معايير واضحة لاستخدام الأسلحة النارية والقوة من أجهزة الأمن، وتعديل القرارات بقوانين الإجرائية الأخيرة التي احتجت عليها نقابة المحامين، حيث طالبت اللجنة المختصة بمراجعتها خاصة قانون الإجراءات الجزائية باعتبار أنه ينطوي على مخالفة للاتفاقية.

وتساءل: هذه هي التوصيات التي وضعتها اللجان، لكن السؤال الذي يفرض نفسه، أين نحن كفلسطينيين من هذه التوصيات؟، فلدينا اللجنة الوطنية لمواءمة التشريعات، المشكلة برئاسة وزارة العدل وعضوية عدد من الوزارات والنيابة العامة والقضاء الشرعي ووزارتي الخارجية والداخلية، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان الموجودة كمراقب، وقد قامت اللجنة بجهود طيبة على صعيد مواءمة بعض التشريعات، لكن لا توجد لديها خطة واضحة حول الأولويات

وتابع: أما توصيات لجنة الطفل، فتضمنت تعديل التشريعات بحيث تلغى الاستثناءات التي تسمح بالزواج دون سن الـ ١٨ عاماً، وسن تشريعات تتعلق بحق الطفل في الحماية من العقوبة البدنية وغيرها خاصة موضوع الضرب في المدارس، وتعديل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يوفر الحماية للأطفال ويدمجهم في التعليم والمجتمع والصحة، وإلغاء تجريم الإجهاض في مختلف الظروف وتحديد المراهقات، كما طالبت برفع الحد الأدنى للمسؤولية الجنائية إلى سن ١٤ عاماً.

وأضاف: بالنسبة للاتفاقية مناهضة التمييز العنصري، فقد أوصت اللجنة باعتماد قانون لمكافحة التمييز يتضمن تعريفاً للتمييز العنصري، ومراجعة التشريعات مثل قانون العقوبات بحيث تكون هناك نصوص واضحة بخصوص جريمة التمييز العنصري، وتعديل قانون العقوبات الساري في قطاع غزة ونظيره في الضفة وقانون المطبوعات والنشر، وقانون الجرائم الإلكترونية، بما يتفق مع المادة (٤) من الاتفاقية التي تنص على حظر التحريض على التمييز العنصري والكراهية العنصرية، واعتماد قانون الجنسية بحيث يوائم مختلف الأحكام المتعلقة بالجنسية بهدف الحد من خطر انعدام الجنسية. أما توصيات اتفاقية

وطنية واضحة المعالم حول ما نريده على جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، من هنا من الضروري التركيز على القوانين التي تدعم صمود المواطنين، وتحمي الفئات المهمشة في المجتمع مثل قانون الضمان الاجتماعي، وصدر قانون منع التعذيب الفلسطيني، وهكذا تتحدد الأولويات على المستوى الوطني.

وأكد أن المحكمة الدستورية في قرارها التفسيري قالت، إنه حتى تصبح الاتفاقيات الدولية ملزمة يجب أن تمر بالإجراءات الشكلية لإصدار القوانين في فلسطين، ومن ضمن ذلك النشر في الجريدة الرسمية، وحتى الآن فإنه من ضمن الاتفاقيات الدولية الثماني المتعلقة بحقوق الإنسان لم تنشر سوى اتفاقيتي حقوق الطفل، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالتالي فإن عملية المواءمة لدينا موجودة لكنها غير كافية، وهي تتم بتردد وببطء شديدين في ظل عدم وضوح الأولويات الوطنية.

وأشار إلى أن هناك أطرافاً وجهات تعنى بالمواءمة وتعمل بجدية، بخلاف أخرى تعطل هذا الأمر، وتضع العقوبات، بخلاف قسم ثالث يخشى من المواءمة، فمثلاً في ما يتعلق بوجود قانون منع التعذيب، من وجهة نظري وجوده يحصّن المجتمع ومؤسسات الدولة، ويعزز الصمود ويقوي

في الفترة القادمة. حالياً تعمل اللجنة على عدد من التشريعات، من ضمنها مشروع قانون العقوبات حيث تعمل عليه منذ العام ٢٠١١، ومشروع قانون لتجريم الكيانات والشركات العاملة في المستوطنات، وهذا أمر جيد يتواءم مع التزاماتنا حسب القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني، كما تعمل على مشروع قانون نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، ومواءمة القرار بقانون بشأن مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومواءمة القرار بقانون معدل لقانون العقوبات في ما يتصل بجرائم الاتجار بالبشر.

ونوه بأن اللجنة انتهت منذ عامين من مواءمة قانون منع الجرائم، ورفعت توصية بإلغاء النصوص التي تجيز للمحافظين التوقيف على ذمتهم، وعملت أيضاً على مواءمة القرار بقانون معدل لقانون الطفل، وأوصت برفع سن الزواج، بالتالي فما قامت به اللجنة جيد، لكن إذا نظرنا للالتزامات المترتبة علينا، فإننا نرى أن الفجوة لا تزال كبيرة جداً.

وشدد على أنه من الضروري أن يتم العمل على تحديد الأولويات على ضوء الالتزامات الدولية التي تفرضها الاتفاقيات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الوطنية التي ينبغي أن تحدد بعد التشاور مع المكونات المجتمعية المختلفة، وضمن رؤية

الدولة الفلسطينية داخلياً وخارجياً.

وختم دويك: رأينا في حالة القوانين الاقتصادية والاجتماعية مثل قانون الضمان الاجتماعي، كيف أن هناك أطرافاً اقتصادية ومجتمعية عملت على إفشاله، وفي حالة مشروع قانون حماية الأسرة من العنف، جرت شيطنة الموضوع، على الرغم من أن مشروع القانون ينطوي على جوانب مهمة للمجتمع في ظل انتشار العنف الممارس على أساس النوع الاجتماعي، وبالتالي، يمكن إخضاعه للنقاش لضمان عدم وجود ما يتعارض مع الحقوق الثقافية وغيرها كما أشارت المحكمة الدستورية، لكن من الواضح أنه لا توجد إرادة بخصوص إصدار مثل هذه القوانين، بالتالي فإن التوصية ضرورية بأن يكون لدينا توافق على خطة توضح الأولويات الوطنية للمواءمة تراعي الاحتياجات والسياق الفلسطيني والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والالتزامات بموجب الاتفاقيات الدولية، وأن يتم إخضاع أي قوانين يراد إصدارها إلى مشاورات، إلى أن يكون لدينا مجلس تشريعي يتولى قيادة عملية المواءمة التشريعية.

التوصيات

هنا ملخص لأبرز التوصيات التي تبلورت خلال الورشة:

١. توظيف الإنجازات الدبلوماسية لفصح ممارسات الاحتلال الإسرائيلي ورصدها وتوثيقها لمساءلة دولة الاحتلال دولياً.
٢. تعزيز الجهود الدبلوماسية لحشد مزيد من التأييد للحقوق الفلسطينية.
٣. مواءمة الأنظمة والقوانين الفلسطينية، بما ينسجم مع الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين.
٤. تدريب الكوادر العاملة في المؤسسات الرسمية للقيام بواجبها ومهامها وفق الأنظمة والالتزامات الدولية.
٥. وضع خطة وطنية تحدد الأولويات التشريعية.
٦. نشر الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين في الجريدة الرسمية.
٧. إخضاع أي قانون يراد إصداره ل مشاورات مجتمعية.
٨. تعزيز الثقافة القانونية واحترام تطبيق القوانين على المستوى الوطني.

حرب روسيا على أوكرانيا: الدين يقف خلف السياسة

علاء أبوعامر *

كأداة لتعبئة شعوبهم في مواجهة العدو، يبرز الدين في عدد من الصراعات العالمية أبرزها الصراع العربي الصهيوني، حيث بنيت مسألة إنشاء دولة الصهاينة في فلسطين على نصوص توراتية وتفسيرات إنجيلية، وحروب أميركا ضد الدول والجماعات الإسلامية غُلفت بمقولات «الإسلام فوبيا»، أما حروب روسيا في القوقاز فقد غُلفت من شعوب تلك المنطقة خاصة الشيشان وداغستان بصراع بين الإسلام والإلحاد أو بين الإسلام والمسيحية الأرثوذكسية، كما حمل التدخل الروسي في سورية بعداً دينياً غير مباشر عندما قال الرئيس بوتين خلال لقاء أجراه مع وفود الكنائس المحلية الأرثوذكسية في مقره «نوفو أوغاريوفو» قرب موسكو: «إن الوضع يتغير شيئاً فشيئاً في

يقال إن خلط الدين بالسياسة يؤدي إلى تشويه الدين وتدمير السياسة، فقد تبدى لكثير من المفكرين أن السمة السائلة والطيفية لتعريف الدين وتأويله حيال السياسة، تعني شرعنة الفعل السياسي دينياً واستقواء طرف سياسي معين بالدين ضد أطراف أخرى. وعلى هذا الإيقاع قامت الحروب الدينية الطاحنة داخل كل حضارة أو ثقافة، وكانت أكثر دموية في العديد من الأحيان من الحروب ضد الحضارات والأديان الأخرى. وروسيا وأوكرانيا تنتميان إلى ديانة واحدة ومذهب واحد هو المسيحية الأرثوذكسية.

في الواقع، لطالما استخدم السياسيون الدين

*دكتوراه في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية/ أكاديمية العلوم الروسية

روحية ويشهد انهياراً للتقاليد والقيم الأخلاقية التي تشكل «أساساً للحضارة الإنسانية»، وأضاف: «ونحن نواجه اليوم ما كان يبدو، أنه تمت إدانته وتجاوزه منذ زمن طويل، ألا وهو الاضطهادات الدينية». وأشار إلى أن هذه المشكلة بلغت ذروة حدتها في الشرق الأوسط، مهد المسيحية ومنبع الإيمان الأرثوذكسي».

الشعبان الروسي والأوكراني بأغليتهما الساحقة مسيحيان، ينتمي كلاهما إلى الكنيسة الأرثوذكسية، وهي كنيسة شرقية، يعود تاريخ اعتناقها روسياً إلى زمن الأمير فلاديمير، أمير «كييف روس»، حيث ظن أن اعتناق دين جديد يحل مكان الوثنية سيساعده كي يُحكم سيطرته على البلاد ويوحدها.

يرى البعض أن الدين هو البعد المستتر في هذه الحرب الروسية الأوكرانية لما تمثله كيف من أهمية دينية لدى الروس، فالدولة الروسية تأسست في أوكرانيا، والروس عندما اعتنقوا المسيحية الأرثوذكسية نسبياً عام ٩٨٨ من ميلاد السيد المسيح، كان هذا بمعمودية أمير دولة كيف الروسية. وفي كيف توجد الكنائس الروسية الأرثوذكسية المقدسة وأهمها كنيسة القديس فلاديمير وكنيسة اللافرا، لذلك كيف هي أم المدن الروسية من حيث التاريخ والأكثر قدسية من حيث الإيمان.

وعليه، هل هناك من بعد ديني للحرب القائمة بين روسيا الفيدرالية من جهة وأوكرانيا وحلفائها في

هذا البلد، حيث قامت القوات المسلحة السورية، مدعومة من العسكريين الروس، بتحرير جميع أراضي البلاد تقريباً، بما في ذلك مناطق الحضور المسيحي التاريخي».

وذكر الرئيس الروسي أن الإرهابيين في سورية قتلوا وشرّدوا من ديارهم عشرات الآلاف من الأشخاص، ونهبوا ودمروا العديد من الكنائس والأديرة.

يذكر التاريخ أن أحد أسباب التوتر الروسي مع الدولة العثمانية كان إهانة السلطان العثماني المسيحيين الأرثوذكس، إذ سلّم مفاتيح كنيسة المهد في بيت لحم للكاتوليك، متجاهلاً بذلك حقوق الكنيسة الأرثوذكسية في الأرض المقدسة.

شهدت القرون الأخيرة صراعاً قوياً بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية المدعومة من كنيستها الأرثوذكسية التي كان لها اهتمام مباشر بالسكان المسيحيين في مناطق الحكم العثماني في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. واعترفت اتفاقية «كوجوك كاينارجا» في العام ١٧٧٤ لروسيا بالإشراف على حقوق هؤلاء المسيحيين، على اعتبار أنها كانت السلطة الأهم في تلك الفترة.

من المفارقات أن الاهتمام الروسي بالأرثوذكس في الشرق الأوسط استمرّ في عهد الاتحاد السوفيتي الذي كان يمارس نفوذه في الشرق الأوسط من خلال الأرثوذكس الموجودين فيه، وهو ما يفسر وجود عدد كبير من اليساريين والشيوعيين العرب من المسيحيين.

ذكر الرئيس الروسي أن عالم اليوم يمر بأزمة

أوروبا وأميركا من جهة أخرى؟

كثيرة هي الإشارات التي تقود إلى ذلك منها: الصراع الكنسي بين الكنيستين الأوكرانية والروسية الذي اشتدت حدته أثناء الحرب الأخيرة، وهناك في الخلفية أيضاً منع روسيا وبقرار دستوري نشاطات الكنائس الغربية على أراضيها.

هذه بعض من المؤشرات الأكثر بروزاً في هذا الصراع، لكن وجود هذه المؤشرات لا يعني أن الصراع في جوهره ذو طابع ديني كونه في الأساس صراعاً سياسياً ذا أبعاد اقتصادية وجيوستراتيجية، وربما ثقافية، والأخيرة يعتبر الدين جزءاً منها.

منذ الحقبة الإمبراطورية الروسية وما تلاها من حقبة سوفيتية، كانت الكنيسة الأوكرانية تابعة للكنيسة الروسية في موسكو، لكن منذ أن غزت روسيا أوكرانيا وضمت شبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤ توترت العلاقات بين البلدين بوجه خاص، وانعكست التوترات السياسية في الصراع الأميركي الروسي في أوكرانيا والتدخل العسكري الروسي المباشر منذ العام ٢٠١٤ على رجال الدين والكنائس في كلا البلدين، الأمر الذي خلق توتراً بين بطريركية موسكو للكنيسة الأرثوذكسية الروسية (ROC MP) وبطريركية كييف للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، حيث قدم رئيس البطريركية الروسية، البطريرك كيريل، الدعم الروحي لأيديولوجية العالم

الروسي، مما خلق توترات في الشؤون الدينية، فقد خلقت تصريحاته هذه منافسات ومواقف متطرفة وجواً من عدم الثقة وعدم الاستقرار. ولعب البطريرك كيريل دوراً مهماً في دعم رواية الكرملين من خلال تسليط الضوء على العلاقات التاريخية والدينية لروسيا مع كييف وشبه جزيرة القرم.

ووفقاً لأدريان كاراتنيكي من المجلس الأطلسي، فإن الزعماء الدينيين «يخلقون أزمة خطيرة لأن الكنيسة تحولت إلى أداة من هؤلاء الفاعلين السياسيين الرئيسيين». وقد تلقى المشروع الثقافي والتاريخي والديني، المسمى نوفوروسيا، دعماً قوياً من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية (ROC)، التي تعتبره «مشكلة وجودية لكل روسيا المقدسة». ومع ذلك، تشير بعض التقديرات الأكاديمية أنه كلما واصلت الكنيسة الروسية دعم العدوان الروسي في أوكرانيا، ستزداد عزلتها مع نظيراتها الآن وفي المستقبل. يدعو البطريرك الروسي كيريل الهيئات الدولية إلى تقديم الدعم لرجال الدين الذين يعانون في شرق أوكرانيا، لكنه في الوقت نفسه يبرر العنف ضد الزعماء الدينيين الأرثوذكس غير الروس. حيث يرى الأخير أن بقية العالم تجسيد للشر، وروسيا هي مثال الخير.

يجد دعم البطريرك كيريل صدقاً لدى المواطنين الروس، حيث اتبع المواطنون الروس والعسكريون والمرتزة بحكم الأمر الواقع

دعوة البطريرك لحماية الإمبراطورية الروسية المقدسة من التهديدات، وهو العنصر الرئيس في تكتيكات التجنيد.

ساهمت الدعوات ذات الطابع الديني التي شنّها البطريرك والكرملين في تغذية الكراهية وقوت عزيمة المتشددين في شرق أوكرانيا، وهذا ما ساهم بحسب بعض المراقبين في استمرار الانقسام في المجتمع.

الكنيسة الأقدم والأكبر في أوكرانيا هي الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التي ظلت تتبع بطريركية موسكو، ووفقاً لإحصاءات الحكومة الأوكرانية، كان يتبع هذه الكنيسة أكثر من ١٢ ألف أبرشية (وحدة في النظام الكنسي يترأسها الأسقف أو المطران) في عام ٢٠١٨، وهي فرع من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، وتخضع للسلطة الروحية للبطريرك كيريل بموسكو، وكثيراً ما أكد البطريرك كيريل وسلفه البطريرك ألكسي الثاني مراراً وتكراراً حرصهما على الروابط القوية التي تربط شعبي أوكرانيا وروسيا. وقد حدث ذلك الانفصال في ١٥ كانون الأول ٢٠١٨، حينما عقد نحو ١٩٠ أسقفًا وكاهناً من الكنيسة في أوكرانيا اجتماعاً امتد ساعات طويلة داخل كاتدرائية «سانت صوفيا» بحضور الرئيس الأوكراني السابق بترو بروشينكو لانتخاب رئيس الكنيسة الأوكرانية الموحدة الجديد المطران إبيفانيوس، معلنين «تأسيس كنيسة أرثوذكسية مستقلة

خاصة ببلادهم»، ليغيروا تقليداً دينياً يمتد عمره إلى قرون طويلة، إذ كانت كنيسة كييف تابعة إلى موسكو.

وفي أعقاب ذلك سافر المطران المنتخب إلى إسطنبول، حيث بطريركية القسطنطينية المسكونية (المقر التاريخي للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية) ليحصل على «أمر رسمي» يمنح كنيسة كييف «الاستقلال».

أثار الأمر غضب الكنيسة في روسيا التي أعلنت قطع العلاقات مع بطريركية القسطنطينية في إسطنبول احتجاجاً على موافقتها على طلب أوكرانيا إقامة كنيسة مستقلة، ووصفت التحرك بأنه «أكبر انشقاق في المسيحية منذ ألف عام».

وشبّهت الاستقلال بالانشقاق العظيم الذي حدث عام ١٠٥٤، وأدى إلى انشقاق بين الكنائس الغربية والشرقية، وحذّرت من أنه قد يؤدي إلى «صدع دائم في الأوساط الأرثوذكسية العالمية».

الدين كأداة للسياسة

يرى البعض في «الهوية الأرثوذكسية ارتباطاً وثيقاً بالهوية القومية الروسية، وبمشاعر الفخر والاعتزاز والتفوق الثقافي عبر جميع مراحل التاريخ»، وهو ما يسعى الرئيس بوتين لإثباته، وفق تصور العديد من المحللين والمؤرخين الذين يعرفون جيداً تاريخ روسيا، والروس الذين ضحوا بـ ٢٥ مليوناً من أبنائهم خلال الحرب العالمية الثانية، وسقط ٦ ملايين منهم فقط في الدفاع عن

أوكرانيا ضد الهتلرية.

لذلك ينسب إلى بعض المحللين أنه لا يمكن فهم الغزو الروسي لأوكرانيا بشكل كامل بمعزل عن مكوّنه الديني المهم. حيث كان الدين أحد الأسباب التي عنونها فلاديمير بوتين، في خطابه المتلفز في ٢١ شباط واعترافه بالمناطق الانفصالية في شرق أوكرانيا، من خلال القول إنه يريد حماية الكنيسة الأرثوذكسية لأوكرانيا التابعة لبطريركية موسكو: «تواصل كييف التحضير لقمع ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطريركية موسكو. لقد حولت السلطات الأوكرانية بسخرية مأساة الانقسام في الكنيسة إلى أداة لسياسة الدولة».

لكن أوكرانيا اعتبرت عملية انفصال الكنيسة الأوكرانية عن الروسية خطوة مهمة ضد التدخل الروسي في شؤونها، حيث اتهمت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بممارسة نفوذ خبيث على أراضيها، من خلال السماح بأن يستخدمها الكرملين أداة لـ «تبرير النزعة التوسعية الروسية ودعم المتمردين الانفصاليين في شرق أوكرانيا».

غير أن هناك ما يؤكد أن الخطوة جاءت بدعم أميركي بعد أن وضع بطريرك القسطنطينية بارثولوميو الأول أوكرانيا تحت الولاية الكنسية لرئيس أساقفة أميركا دانييل بامفيلون والأسقف الكندي إيلارون من إدمونتون، اللذين يتراسان الكنائس الأوكرانية الأرثوذكسية في كلا البلدين. تشير بعض التقارير إلى أن السلطات في كييف

والكنيسة في أوكرانيا قد سعت إلى تلك الخطوة منذ أن استقلت البلاد عن الاتحاد السوفيتي، فعندما انفصل متروبوليتان فيلاريت عن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لإنشاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، بطريركية كييف (UOC-KP)، لم يحصل على اعتراف القسطنطينية.

لكن تحت ضغط من الحملة القومية من أجل الاستقلال في أوكرانيا، أحييت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية الوضع شبه المستقل لكنيستها التابعة في أوكرانيا، وأعادت تسميتها إلى الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية (UOC)، لذلك وجدت كنيسة أرثوذكسياتان متنافستان في أوكرانيا منذ ذلك الحين، حيث كنيسة UOC الموالية لموسكو وكنيسة UOC-KP التي تمثل أوكرانيا المستقلة. وحسب «تاراز كوزيو» الزميل لدى مركز العلاقات العابرة للأطلنطي في جامعة جون هوبكينز، فإنه منذ ضم روسيا شبه جزيرة القرم والعمليات العسكرية في شرق أوكرانيا، «عجزت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية ونظيرتها في أوكرانيا عن الحفاظ على الحياد»، إذ أيد رجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية القوميين الروس الذين يقاتلون في دونباس.

يرى بعض الخبراء في الشأن الأوكراني أن الأمر له بعد جغرافي سياسي، إذ يعني أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية لم تعد أكبر كنيسة أرثوذكسية في العالم، وستكون الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية والرومانية «متساوية

تقريباً في الحجم»، وسيكون للقسطنطينية حليفٌ أوكرائيّ قوِيّ في تعاملها مع الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، في حين أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية معادية للغرب مثل نظام بوتين، بينما ستكون الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية المستقلة ذاتياً «مؤيدة أوروبا».

وقد وصف جون هيربست السفير الأمريكي السابق لدى أوكرانيا ومدير مركز أوراسيا لدى المجلس الأطلنطي، خطوة توحيد الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا واستقلالها التام عن موسكو بأنها «ضربة كبيرة لبطيريك موسكو كيريل وحليفه المقرب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين»، الذي يؤيده كيريل بـ«إخلاص»، كما أنها «خطوة كبيرة في جهود أوكرانيا لتحرير نفسها من نفوذ الكرملين».

وأشار إلى أن بطيركية موسكو كانت أداة فعّالة لقوة الكرملين الناعمة، فقبل ذلك الاستقلال، كان يمكن لبطيركية موسكو أن تدعي أن الكنائس الأرثوذكسية في أوكرانيا التي لا تخضع لسيطرتها «لم يكن لها وضع قانوني في العالم الأرثوذكسي».

ومع بداية الحرب الأخيرة بين الجانبين، انفصلت الكنيسة الأوكرانية الروسية (UOC)، أيضاً، عن موسكو، وقد بررت الكنيسة الأوكرانية قطعها العلاقات مع الكنيسة الروسية بالقول: «إن القرار جاء مدفوعاً بالحرب التي تشنها روسيا على أوكرانيا منذ ٢٤ شباط الماضي».

وفي بيان لها، قالت الكنيسة الأوكرانية الروسية:

«إنها تدين الحرب الروسية على البلاد، وإنها تخالف بطيريك موسكو في موقفه بشأن هذه الحرب الدائرة، الذي عبر عن دعمه قرار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين شن حرب على الجارة الغربية، التي تسميها موسكو عملية عسكرية خاصة بالأراضي الأوكرانية. ودعت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية كييف وموسكو إلى الاستمرار في عملية التفاوض لإنهاء الحرب الدائرة».

وقد تزايدت الضغوط في ظل استمرار الحرب داخل الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية (UOC) للانفصال عن بطيريك موسكو، كما دعا مئات القساوسة إلى إقامة محاكمة في الكنيسة للبطيريك كيريل، ووقع بعضهم رسالة مفتوحة لهذا الغرض بسبب موقفه من الحرب، جاء فيها: «قرر مجمع الكنيسة الأرثوذكسيّة الأوكرانية (بطيركية موسكو)، أول يوم ٢٧/٥/٢٠٢٢، «الاستقلال الكامل والحكم الذاتي»، وبالتالي الانفصال عن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية.

يذكر أن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية (UOC) هي الأكبر من بين الكنائس الثلاث الكبيرة في البلاد، من حيث عدد الأبرشيات، وتكتسي أوكرانيا أهمية كبرى بالنسبة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، حيث يقع بعض من أهم أديرتها في الأراضي الأوكرانية.

حتى الآن، تلقت الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا اعترافاً من ٤ كنائس أرثوذكسية

مستقلة أخرى، إذ رحبت كنائس القسطنطينية والإسكندرية واليونان وقبرص بالكنيسة الجديدة. لكن ٣ كنائس أخرى مستقلة رفضت صراحة الكنيسة الجديدة، حتى إن بطريركية موسكو قطعت شراكتها مع القسطنطينية بسبب دور القسطنطينية في إنشاء الكنيسة الجديدة. وقال «ناديزدا كيزينكو»، وهو مؤرخ بارز في الأرثوذكسية: إن برثلماوس حطم الوحدة الأرثوذكسية لإنشاء كنيسة ذات شرعية مشكوك فيها. وفي تعليق سابق على القرار، قال الناطق الرسمي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية «ألكسندر فولكوف»، للجزيرة نت، إن «الكنيسة الأوكرانية لم تسع في يوم من الأيام إلى الاستقلال على يد المؤمنين الأرثوذكس في أوكرانيا، وإنما نبع هذا من مبادرات حصرية للقوى السياسية الأوكرانية».

يشار إلى أن الجهات الفاعلة غير الحكومية لعبت دوراً مهماً في تأجيج الحرب الحالية في أوكرانيا وكان لها تأثير كبير على مسارها. من خلال إنشاء روايات متنافسة توزعها بوابات المعلومات لغرض حملات التضليل التي تهدف إلى خلق الارتباك وتوليد الخوف، حيث تحاول وسائل الإعلام الحصول على ميزة في الخطاب. وبالمثل، لا تؤثر المؤسسات الفكرية والأكاديمية على الخطاب العام فحسب، وإنما تؤثر أيضاً على الأجندة السياسية، وفي نهاية المطاف على السياسة. كما تنحاز الجماعات الدينية إلى أي طرف، إما من خلال

دعم المواطنين الأوكرانيين الذين يعانون نتيجة الصراع، أو المشاركة بنشاط في تعزيز السرد القومي، وتطوير الموضوعات الدينية والتاريخية. يتجلى تأثير الجماعات الدينية على الصراع الأوكراني بشكل أفضل في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، التي اعتبرت غزو القرم حقاً إلهياً لروسيا.

لكن أغلب الظن أن أي مكاسب قصيرة المدى يأمّل الكرملين في تحقيقها من خلال إثارة الصراع الديني في أوكرانيا بمساعدة البطريرك كيريل سيكون لها عواقب دولية سلبية طويلة المدى على روسيا، حيث أدت تصرفات البطريرك والتصريحات المتناقضة للكنيسة الروسية إلى حدوث انقسام بين الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، التابعة لموسكو، والكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطريركية كييف. يربط المؤمنون على نحو متزايد بين الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية (UOC) وسياسة الكرملين. وتنعكس هذه الاختلافات السياسية في الهياكل الدينية المحلية وفي الأبرشيات الثلاثين التي تم تسجيلها لدى الكنيسة وأقسمت الولاء لبطريركية كييف. مثل البطريرك كيريل، يدلي قادة بطريركية كييف بتصريحات قومية، مثل السكرتير الصحافي السابق، رئيس الأساقفة هورهي، الذي أعلن أن بطريركية موسكو هي «كنيسة الاتحاد السوفييتي».

حقيقة أن قيادة الكنيسة الأرثوذكسية لم يكن لديها الوقت للامتناع عن المشاركة في الحرب

الحالية التي تمزق النسيج الاجتماعي لأوكرانيا. في غضون ذلك، يعيش المؤمنون الأرثوذكس غير الروس في خوف دائم، بمن فيهم أولئك الموجودون في الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية. في حزيران ٢٠١٤، خطف الانفصاليون الموالون لروسيا وقتلوا أربعة من قادة الكنيسة الخمسينية في شرق أوكرانيا. التقى الزعماء الدينيون من مختلف الأديان في أوكرانيا في مؤتمر في لندن ودعوا المجتمع الديني الدولي والمنظمات غير الحكومية إلى تعزيز المصالحة والسلام في أوكرانيا. كما طلبوا من قادة العالم توجيه انتباههم إلى الأزمة الإنسانية التي تؤثر على ١,٢ مليون نازح داخلي في أوكرانيا. علاوة على ذلك، صنف تقرير نقدي عن الحرية الدينية في روسيا وشبه جزيرة القرم وشرق أوكرانيا من لجنة الولايات المتحدة للحرية الدينية الدولية (USIRRC) روسيا كدولة من الدرجة الثانية للحرية الدينية.

أدت السياسات والإجراءات الروسية إلى هذا التصنيف، بالإضافة إلى الجيش الأرثوذكسي الروسي رقم ٤٠٠٠ (RPA) الذي يعمل في شرق أوكرانيا، الذي يقوم بعمليات مدمرة ضد المؤسسات الدينية الأرثوذكسية غير الروسية بحسب ما تقول المصادر الأوكرانية والغربية.

كانت الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية قد لعبت دوراً استباقياً في دعم المتظاهرين في الميدان الأوروبي وسط كييف من خلال توفير مباني الكنيسة للجماعات العسكرية المناهضة للحكومة.

البطريك فيلاريت، رئيس بطريركية كييف، دعم زهاب الجيش إلى الحرب في شرق أوكرانيا. وفي وقت سابق من هذا العام ٢٠٢٢، كان في واشنطن العاصمة الأميركية يضغط للحصول على مساعدة عسكرية لدعم القوات المسلحة الأوكرانية حتى تتمكن من الدفاع عن الأمة الأوكرانية. بعد اندلاع الحرب، قدمت الكنيسة الدعم الديني والتبرعات النقدية والملابس والطعام والمواصلات. وفقاً لفيلاريت، زودت الكنيسة الجيش أيضاً بنظارات الرؤية الليلية.

بصفقتها جهة فاعلة غير حكومية، تمتلك الكنيسة الأرثوذكسية القدرة على لعب دور بناء في المساعدة على التغلب على الانقسام في المجتمع، لكن حتى الآن قلل الجانبان فقط من فرص المصالحة بين الأوكرانيين. وهكذا أصبحت الكنيسة الأرثوذكسية رمزاً للقومية لكلا الجانبين. طالما أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية والكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية التابعة لبطريركية كييف لا تعي أن تدخلهم في شؤون الدولة ضار بالمجتمع، فإنهم سيسهمون في استمرار هذه الحرب.

اليوم، يعكس التعبيران المتنافسان الرئيسان للأرثوذكسية في أوكرانيا رؤيتين تاريخيتين مختلفتين للعلاقة بين الروس والأوكرانيين. في نظر بطريركية موسكو، فإن الروس والأوكرانيين شعب واحد؛ لذلك يجب أن توحدهم كنيسة واحدة. والكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا لها وجهة نظر مختلفة تماماً. ففي مقابلة مع هيئة الإذاعة

كيريل بـ «قوى الشر» أولئك الذين «حاربوا دائماً وحدة روسيا والكنيسة الروسية».

يقول «ديفيد إغناطيوس» الكاتب بواشنطن بوست الأمريكية (The Washington Post): إذا كان الهجوم الروسي على أوكرانيا يبدو أحياناً وكأنه حرب دينية مستعصية على الحل، فذلك لأنه متشابك جزئياً مع حرب مريرة ظلت مستعرة منذ سنوات بين الطوائف الأرثوذكسية للسيطرة داخل المجتمع الأرثوذكسي.

وأوضح في مقال إن هذه المعركة بين الطوائف لها عناصر نزاع عائلي. فقد تأسست الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في كييف عام ٩٨٨، ثم انتقلت إلى موسكو، التي تؤكد هيمنتها منذ ذلك الحين. وعندما سعى بعض الأرثوذكس فترة ما بعد احتجاجات كييف عام ٢٠١٥ للحصول على وضع مستقل عن موسكو (في مصطلحات الكنيسة المعروفة باسم «الاستقلالية» أو «العقلانية») رفض البطريرك كيريل رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية في موسكو العرض. من هنا، يرى البعض أنَّ التدخل الروسي في أوكرانيا بمثابة «الحرب الصليبية لإنقاذ الأراضي الأرثوذكسية المقدسة من أصحاب البدع والردة الغربيين»، والمقصود بهم حكام كييف المدعومون من واشنطن وحليفاتها، لذلك إذا عدنا إلى إعلان الرئيس الأوكراني السابق بوروشينكو المدعوم أميركياً في ١٦ كانون الأول ٢٠١٨ حول إنشاء كنيسة أرثوذكسية أوكرانية مستقلة عن الكنيسة الروسية، الذي جاء فيه إن

البريطانية، رفض مطران كييف وعموم أوكرانيا المتروبوليتان إيففاني بشدة «التقاليد الإمبراطورية الروسية»، وقال إن الأوكرانيين شعب منفصل بثقافة فريدة، لذا يحتاجون إلى كنيسة مستقلة. ويمكننا القول إن مستقبل الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا غير واضح. ومع أنها تتمتع بدعم العديد من الكنائس الشقيقة، فإنها في الوقت نفسه تواجه معارضة شرسة من موسكو. وفي الوقت الحالي، لا يزال هذا مصدراً للجدل الديني والثقافي بين روسيا وأوكرانيا.

يلخص المؤرخ الفرنسي المختص بالمسيحية الأرثوذكسية «أنطوان أرجاكوفسكي» موقف موسكو من قضية الوحدة الأرثوذكسية بقوله: «أيديولوجية العودة إلى الإمبراطورية الروسية تستند إلى رؤية معينة للتاريخ، تم تشكيلها في القرن التاسع عشر، في زمن القيصر «نيكولاس الأول». أيديولوجية ممتزجة بتاريخ الأرثوذكسية. في خطبه يقول كيريل، على سبيل المثال: إنَّ «القديس فلاديمير قد تعمّد في روس كييف» (اسم الدولة الأولى التي شكلها السلاف الشرقيون في القرن التاسع) وإنه مع ذلك واحد من قديسينا». أو «إنَّ القديسين بورييس وغليب كانا يعيشان في منطقة كييف لكنهما» قديسان منّا».

وهذه أيديولوجية وردت على نطاق واسع في خطابات فلاديمير بوتين والبطريرك كيريل في وقت الغزو الروسي لأوكرانيا. بعد مباركة القوات المسلحة الروسية، في ٢٤ شباط ٢٠٢٢ وصف

«الأمن الوطني الأوكراني يعتمد إلى حد كبير على الاستقلال الديني عن روسيا»، معتبراً هذا القرار «انتصاراً» للشعب المؤمن في أوكرانيا على شياطين موسكو.

جاء انفصال الكنيسة الأوكرانية عن البطريركية الروسية في موسكو، التي كانت تابعة لها منذ العام ١٦٨٦، بمثابة الصدمة للرئيس بوتين الذي سعى لعرقلة ذلك من دون جدوى، وهو ما فشل فيه أيضاً رئيس الكنيسة الأرثوذكسية الروسية البطريرك كيريل، الذي دأب منذ استقلال أوكرانيا في العام ١٩٩١ على للممة الصفّ الأرثوذكسي.

أدّى استقلال الكنيسة الأوكرانية إلى تعميق الانقسام على مستوى الكنائس الأرثوذكسية بعد إعلان الكنيسة الروسية انفصالها عن العائلة الأرثوذكسية الجامعة، احتجاجاً على دور برثلماوس الأول، بطريرك القسطنطينية المسكوني في إسطنبول، المعروف بعلاقاته الوطيدة مع واشنطن، التي لا يملك من دونها أي دور أو تأثير، حتى في تركيا، وهو يراعي مصالحها من أجل ضمان تأييد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان له.

يرى البعض أنّ انفصال الكنيسة الأوكرانية عن الكنيسة الروسية مثل ضربة قوية لحسابات الرئيس الروسي، إذ كان الأوكرانيون الأرثوذكس يشكلون نحو ٢٥٪ من مجمل المسيحيين التابعين للكنيسة الروسية، التي خسرت ملايين الأتباع وملايين الدولارات من أملاك الكنيسة التي سعت

كيف للسيطرة عليها حتى شرق البلاد. هذا الأمر أخرج الكنيسة الروسية، في الوقت الذي شهدت فيه المسيحية الأرثوذكسية نهضة كبيرة في أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، سواء في روسيا أو في الدول المحيطة بها، إذ إن أكثر من ٦٠٪ من السكان أرثوذكس.

ويشير عدد من المفكرين إلى الصلات القوية بين الكرملين وبطريركية موسكو خلال فترات التاريخ المختلفة، إذ اعتمد الرئيس بوتين على الكنيسة «كقوة جامعة تعزز مكانته كممثل وحام لمصالح الأمة الروسية الأصيلة، بعد أن تراجعت مكانة الكنيسة خلال فترة الاتحاد السوفيتي».

لذلك، بذل بوتين جهوداً كبرى في دعم الكنيسة مادياً ومعنوياً وسياسياً، ومن ذلك استعادة ممتلكات الكنائس التي بيعت خلال الحقبة الشيوعية، وبناء المئات من الكنائس والكاتدرائيات، إلى جانب إدراج تدريس الثقافة الأرثوذكسية في المناهج الدراسية. كما شيدّ الجيش الروسي بتوجيهات من بوتين كاتدرائية خاصة بالجيش في موسكو، تم افتتاحها في أيلول ٢٠٢٠ خلال الاحتفالات بالذكرى الـ ٧٥ لانتصار روسيا في الحرب العالمية الثانية.

من جهته، يبادل بطريرك موسكو الكرملين والجيش الروسي مشاعر الفخر والاعتزاز ذاتها، ويتحدث في خطباته عن «دور الكنيسة في ضمان وحدة الشعوب الروحية في الدول القائمة على أراضي روسيا التاريخية، وأهميتها في حماية

ولبنان، وهو ما أشار إليه بوتين في خطابه في أيلول ٢٠١٥، إذ عبر «عن قلق بلاده إزاء وضع المسيحيين»، متهماً الغرب «بعدم اتخاذ التدابير الكافية لحمايتهم».

يرى البعض في موقف بوتين المدافع عن المسيحيين، والأرثوذكس بشكل خاص، «أحد أسباب التدخل الروسي لمنع مؤسسات الدولة السورية من الانهيار، ما دامت هذه الدولة تضمن حقوق المسيحيين وتدافع عنهم ضد مخاطر الإبادة الجماعية من المجموعات الإرهابية المدعومة من الغرب».

وقد أعلن الرئيس الروسي مرات عدة أن روسيا لن تتخلّى عن مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط وفي أي منطقة أخرى من العالم، وأن قضية أوضاع المسيحيين تُعدّ واحدة من هذه المصالح.

الخاتمة

في النتيجة نستنتج أن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية بصفتها «رمزاً للقيم الثقافية المميّزة للشعب الروسي» تؤدي دوراً كبيراً في السياسة الخارجية الروسية التي تولي الأقليات الدينية أهمية خاصة في أماكن وجودها، في الوقت الذي تجاهل الغرب المسيحي البروتستانت الكاثوليك الجرائم التي تعرّض لها المسيحيون في سورية والعراق على يد «داعش» والفصائل الأخرى.

هذا في ما يتعلق بالشرق الأوسط، أما في البلقان، فقد خسرت روسيا المعركة الجيوسياسية التي

منظومة القيم الأرثوذكسية التي تحملها الحضارة الروسية الأرثوذكسية المقدسة للعالم»، وهو ما يجعل البطريرك كيريل حليفاً عقائدياً مهماً للرئيس بوتين.

يتوزّع المسيحيون الأرثوذكس خارج روسيا بشكل كبير في كل من البلقان والشرق الأوسط، ومعظمهم في سورية ولبنان وفلسطين والعراق وجنوب شرقي تركيا. كانت هذه المناطق تحت الحكم العثماني منذ القرن الخامس عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى.

وتوجد بطريركتاتان في المنطقة. تشمل صلاحيات بطريركية أنطاكية سورية ولبنان والعراق والمنطقة الشرقية من تركيا، بعد أن نصّبت نفسها ككنيسة الأرثوذكس العرب، ويتبعها نحو مليون مسيحي، نصفهم الآن في سورية، بعد أن غادرها الكثيرون خلال السنوات العشر الماضية. أما ولاية بطريركية القدس، فتغطي كلاً من فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ والأردن والمناطق التابعة للسلطة الفلسطينية. وتتنافس كنيسة أنطاكية والقدس منذ زمن طويل لبسط نفوذهما على المنطقة، وهو ما يفسّر تعاطف الأولى مع الكنيسة الروسية، وتحالف الثانية مع كنيسة القسطنطينية في إسطنبول.

وعند هذه النقطة، يتطابق التوجّه السياسي للكنيسة الأرثوذكسية الروسية مع سياسات الدولة الروسية التي ترتبط مصالحها ارتباطاً وثيقاً بوضع المسيحيين الأرثوذكس في سورية

تعتمد أساساً على حسابات دينية/ مذهبية بعد أن ابتعدت بلغاريا و صربيا والجبل الأسود (بسكانها الأرثوذكس) عنها، رغم الروابط التاريخية الوثيقة ووحدة الدين والمذهب، وهو حال مسيحيي اليونان وقبرص الذين يشكلون امتداداً تاريخياً وعقائدياً بيزنطياً للكنيسة الأم في القسطنطينية التي تحظى بدعم كبير من واشنطن وباريس وعواصم أوروبية أخرى، خصوصاً بعد أن توغلت أميركا ودول أوروبية بمؤسساتها وأجهزتها المختلفة في هاتين الدولتين، كما هو الحال في بلغاريا وصربيا ومقدونيا والجبل الأسود وكوسوفو.

هناك دور مميز للدولة الصهيونية في فلسطين المحتلة في هذا الصراع، فالأمر لا يقتصر على حكام كيف اليهود والنخب اليهودية هناك، وإنما على المنظمة الصهيونية العالمية أيضاً وذراعها الوكالة اليهودية التي تخضع هذه الأيام للمحاكمة في روسيا الاتحادية بسبب نشاطاتها الهدامة داخل روسيا التي وصفت بأنها تعدّ على الأمن القومي الروسي، وقد نجحت «تل أبيب» في اختراق جميع الكنائس الأرثوذكسية من دون أن تهمل، وبذكاء، واستفزاز العداء المذهبي بين المسيحيين، وهو ما فعلته وتفعله بين المسلمين، وهو ما سعت وتسعى إليه واشنطن وحليفاتها في جورجيا وأرمينيا ذات المذهب الأرثوذكسي لإبعادهما هما أيضاً عن الكنيسة الروسية الأرثوذكسية، من خلال خلق المشاكل السياسية في هاتين الدولتين عبر الثورات الملونة.

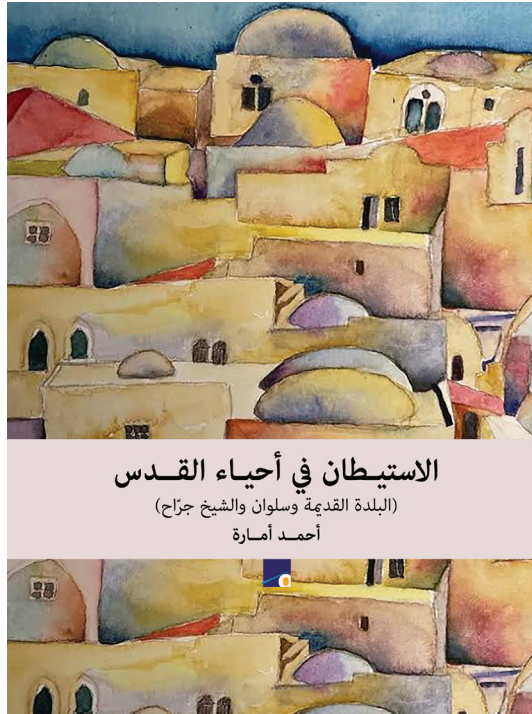
جاء اعتراف بابا الأقباط في مصر تواضروس بالكنيسة الأوكرانية، بالتنسيق مع واشنطن، بمثابة الصدمة الثانية بعد اعتراف كنيسة إسطنبول بها، وهو ما استنكرته الكنيسة الروسية، مع التأكيد على استمرار علاقاتها مع المجلس الكنائسي المصري الذي لم يشارك البابا قراره.

في جميع الحالات، ومهما كانت نتائج الأزمة الحالية في أوكرانيا، بات واضحاً أن واشنطن وحليفاتها التي حرّضت في بدايات «الربيع العربي» المجموعات الإرهابية ضد «الشيعة» و«العلويين»، واستمرت باستفزازها الشيعة ضد الشيعة، كما هو الحال الآن في العراق، خطّطت منذ زمن طويل، وما زالت، لخلق المشاكل لروسيا، ليس سياسياً وعسكرياً واقتصادياً فحسب، وإنما دينياً ومذهبياً أيضاً، وبالتالي اجتماعياً وثقافياً أيضاً.

من غير المعروف كيف ستنتهي الحرب الروسية الأوكرانية، لكن المؤكد أننا سنشهد صراعاً سياسياً طويلاً ذا خلفيات دينية بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات من جهة أخرى. وعلينا هنا أن نتذكر أن صموئيل هنتغتون اعتمد في كتابه صراع الحضارات على صراع قائم وقادم بين الأرثوذكسية الروسية والقيم الغربية التي تقودها الولايات المتحدة.

"الاستيطان في أحياء القدس".. استهداف "القلوب" بـ"تجيير" القوانين!

قراءة: يوسف الشايب



اسم الكتاب: الاستيطان في أحياء القدس: البلدة القديمة وسلوان والشيخ جراح
المؤلف: أحمد أمارة
الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)
سنة النشر: ٢٠٠٢
عدد الصفحات: ٢٧٥ صفحة

تحت عنوان «الاستيطان في أحياء القدس»، صدر، حديثاً، كتاب لأحمد أمارة، عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، في رام الله، ليسلط الضوء على الاستيطان في قلوب الأحياء المقدسية: البلدة القديمة، وسلوان، والشيخ جراح.

حاول أمارة، في كتابه هذا، تسليط الضوء على وجه آخر لسياسات الاستعمار الإسرائيلي في القدس، الذي يلعبه «القانون في تشكيل الجغرافيا وحيّزها، بحيث تبقى القدس تحت وطأة المشاريع الاستيطانية التهودية من أعلى المستويات حتى أدناها، وبحيث تبقى الجغرافيا الفلسطينية مستهدفة بمساحاتها الشاسعة، وبيوتها، وقطع الأراضي الفردية العينية»، كاشفاً عن «المجهود السياسي والقانوني لسلطات الاحتلال لجهة العمل على تغيير الجغرافيا والتاريخ بما فيه السياسي في مدينة القدس».

يشير أمارة إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية سعت وتسعى إلى عرض المشروع الاستيطاني باعتباره «خصومة قانونية

خاصة» بين أفراد، بينما تغيب هي خلف الكواليس، مخفية طبيعة دورها المحوري في هذا الجانب، خاصة أنها هي من يشكل هذه «الخصومات»، ويقضي فيها، تبعاً للعوامل السياسية المحلية والإقليمية، والصراع التاريخي والوطني والديني، ومسألة السيادة في كل بقعة في القدس.

من الأمور المهمة التي تطرق إليها الكتاب، حديثه عن الواقع الإداري والقانوني الموروث من الحقبة العثمانية، الذي لعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف سياسات «الاستيطان في القلوب»، فعادة ما يتم اعتماد هذا الإرث للمطالبة بأملأك يهودية، كما تسيء سلطات الاحتلال، عن قصد، تفسير القوانين العثمانية إلى حد كبير، بينما يجري التلاعب بتفسيراتها داخل المنظومة القضائية الإسرائيلية لجهة مصادرة الكم الأكبر من الأراضي الفلسطينية، بحيث سعت «دولة الاستيطان إلى استغلال الماضي العثماني المتنوع والمتسامح من أجل إعادة بناء واقع يهودي استيطاني على حساب المشهد الجغرافي الاجتماعي الذي شهدته القدس العثمانية».

لم تكتف دولة الاحتلال بذلك، فعمدت إلى سن مزيد من القوانين لتحديد أهدافها في هذا الاتجاه، ففي ٢٧ حزيران ١٩٦٧، أقرت إسرائيل التعديل رقم (١١) لمرسوم القانون والإدارة للعام ١٩٦٧، الذي ينص على توسيع

وتأخذ صبغتها ضمن علاقات السلطة والقوة»، بحيث لا يمكن عزلها عن كونها «جزءاً من الصراع المستمر على الأرض، والموارد، والهوية، والنفوذ».

تماشياً مع الأيديولوجيا الصهيونية، ارتبطت قوانين الأراضي والممتلكات وسياساتها في شرق القدس، باعتبار التوازن الديموغرافي في المدينة، حيث سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى الحفاظ على نسبة ٧٠٪ من اليهود و٣٠٪ من الفلسطينيين في القدس.

وفي إطار الحفاظ على الأغلبية اليهودية والسيطرة على القدس، صادرت إسرائيل بانتظام الأراضي الفلسطينية من أجل بناء مستوطنات يهودية، بالإضافة إلى تطبيق سياسات تمييزية وتقييدية، وبصورة رئيسة من خلال سياسات التخطيط والبناء، وهدفت تلك السياسات إلى عرقلة النمو الحضري والديموغرافي الفلسطيني تجمعاته، بحيث سعت بشكل دائم، ولا تزال، إلى «هندسة الحيّز الفلسطيني في القدس من خلال محاولات السيطرة على طبيعة تطوّر الفلسطينيين الحضري والديموغرافي ووتيرته»، في سياسة تقوم على ركيزتين: «التعددية القانونية»، و«الجغرافيا غير المتكافئة»، وهو ما تجري بلورته عبر سياسات «التخطيط والبناء» في القدس، التي تلعب دوراً مركزياً في هندسة الحيّز وتهويده.

نطاق «قانون إسرائيل وولايتها وإدارتها»، ليشمل أي منطقة محددة بموجب مرسوم حكومي، وفي اليوم التالي أصدرت إسرائيل مرسوم القانون والإدارة رقم (١) للعام ١٩٦٧، الذي وسّعت بموجبه نطاق قانونها وولايتها القضائية والإدارية لتشمل السبعين كيلومتراً مربعاً المضمومة، التي غدت تعرف مع الوقت بـ«القدس الشرقية»، ثم تمددت بشكل أوسع وأكبر مما هي عليه وقت احتلالها القدس في العام ١٩٦٧، وذلك بفضل سياسات الضم والتوسع الإسرائيلية، بحيث جاء الضم الرسمي بحكم القانون في العام ١٩٨٠، أي قانون «القدس عاصمة إسرائيل»، الذي أعلن القدس عاصمة «كاملة موحدة» لإسرائيل، وأعلن القانون أن الولاية القضائية للقدس تشمل جميع المناطق الملحقة بالحدود البلدية في العام ١٩٦٧ بموجب مرسوم القانون والإدارة رقم (١) للعام ١٩٦٧.

خلص أمانة في كتابه هذا إلى أن «القانون» لعب «دوراً مركزياً في السياسة الإسرائيلية لجهة تعزيز الاستيطان في القلوب»، أي في البلدة القديمة للقدس الشرقية وحي سلوان وحي الشيخ جراح، فهذه القوانين المتوارثة أو المستجدة ما بعد احتلال العام ١٩٦٧، أو المتجددة من ذلك الوقت إلى الآن، «ليست مشروعاً تنظيمياً محايداً على الإطلاق، بل غالباً ما تتشكل القوانين والمبادئ القانونية،

بينها التوسع في البناء الاستيطاني بحي «وادي الجوز»، و«المصرارة»، وفي «المقبرة اليوسفية»، ومحيط أسوار البلدة القديمة، مشيراً إلى أن حكومة الاحتلال تخطط بالتآلف مع الجمعيات والجماعات الاستيطانية إلى بناء «تلفريك» معلق يصل بين الشق الغربي والشق الشرقي للقدس، بجوار السور، وبتجاه «جبل الزيتون» و«الطور».

ومن بين هذه المشاريع الاستيطانية أيضاً، كما جاء في الكتاب، العمل على توسيع بؤر استيطانية في قلب الأحياء الفلسطينية، من أبرزها «بيت أوريت» في منطقة «الصوانة»، وبؤرة «معاليه هزيتيم» في «رأس العامود»، وهناك مبادرة لتوسيع بؤرة استيطانية إضافية باسم «معاليه ديفيد» في «رأس العامود» أيضاً، وهي التي تنشط منذ نحو عشر سنوات، بعد أن جرى الاتفاق بمساعدة الجمعيات الاستيطانية بين لجنة الطائفة البخارية وشرطة إسرائيل، على أن تنقل الأخيرة مكاتبها لمنطقة «مفسيرت أدوميم».. تم الاتفاق في العام ٢٠٠٥ بن شرطة إسرائيل ولجنة الطائفة البخارية التي كانت تملك الأرض ومساحتها ١١ دونماً، حيث أجلي المبنى في العام ٢٠٠٧، وتمت إعادة

ومما خلص إليه الكاتب، أن هذا الاستيطان يهدف إلى خلق واقع جديد يمنع إمكانية تقسيم أي أجزاء من القدس، أو أي إمكانية لفصل مستقبلي للقدس ضمن أي حل سياسي، لافتاً إلى أن النضال الفلسطيني يتواصل من خلال ممارسة ما من شأنه مناهضة هذه السياسات، وعلى رأسها تعزيز الوجود الفلسطيني في المدينة، والتأكيد على تاريخها وهويتها، التي يسعى الاستيطان في قلب القدس، خاصة في قلب «البلدة القديمة»، و«سلوان»، و«الشيخ جراح» إلى محوها.

تحدث أمارة في كتابه المرجعي هذا عن أن القدس «تبقى محور السياسات التهويدية الإسرائيلية»، بدءاً من المصادرات الضخمة في العام ١٩٦٧، وتأسيس العديد من المستوطنات، وقتذاك، علاوة على تشجيع نشاطات الجماعات الاستيطانية اليمينية المتطرفة؛ ك«عطيرت كوهانيم» و«إلعاد» وغيرهما، التي تعمل جاهدة على توسيع البؤر الاستيطانية في أحياء مقدسية عدّة، موسعة نشاطاتها وصولاً إلى: «بيت حنينا»، و«شعفاط»، و«المصرارة»، علاوة على منطقة «رأس العمود» الاستراتيجية، إلى جانب نشاطاتها المحمومة في «القلوب»: البلدة القديمة، وسلوان، والشيخ جراح.

سلط أمارة في كتابه الضوء على مخططات استيطانية تهويدية جديدة في القدس،

الأراضي في القدس، وقرار الصندوق القومي اليهودي بتسجيل أملاك وقطع أراضٍ يدعي امتلاكها وشراءها من فلسطينيين.

يخلص أمانة من بين عديد استخلاصاته إلى أن المجهود الاستيطاني التهويدي يهدف إلى تغيير معالم المدينة، ويبين محاولة إسرائيل بكل الطرق تأسيس سيادتها وترسيخها عليها، فبعد إحلال طوق استيطاني يفصل القدس عن محيطها الفلسطيني بعد العام ١٩٦٧، عقب تهجير الأحياء والقرى الفلسطينية من منطقة جبال القدس والشق الغربي من المدينة وتأسيس مستوطنات وأحياء يهودية هناك، باتت الجمعيات الاستيطانية تستهدف مؤخراً - عبر استغلال مخططات التخطيط والبناء - الحوض المقدس حول المدينة.

يأتي كل هذا مع طرح بعض المخططات الخطرة بشأن محيط البلدة القديمة والحوض المقدس، حيث طرحت مسودة أحد المخططات مشروعاً أصبح يُعرف بـ «وادي السيليكون» في وادي الجوز، الذي سيؤدي إلى هدم ٢٠٠ مصلحة

الملك إلى لجنة الطائفة البخارية بدعم من موسكوفيتش، وبجهود جمعية «إلعاد»، بحيث بُني، بعدها، عدد من الوحدات السكنية هناك، فيما تنشط «إلعاد» لتقديم مخططات جديدة لبناء وحدات سكنية أخرى.

تتجه أعين الجمعيات الاستيطانية وجهودها، منذ زمن، وبتصاعد ملحوظ، نحو مناطق فلسطينية جديدة مختلفة.. وكما يبدو من المعطيات القانونية والدعاوى التي يتم تقديمها، فإن الهدف القادم هو «بيت حنينا»، حيث سكن هناك عدد قليل من العائلات اليهودية، وقُدمت دعاوى إخلاء، وجرى تخصيص الأراضي المستهدفة للجمعيات الاستيطانية، كما تدور محاولة مماثلة حالياً في الحي الغربي من الشيخ جراح.

يتبين من تلك الدعاوى المتكررة أنها تخص قطع أراضٍ في حوض معين ومجاورة لبعضها البعض في «بيت حنينا»، ما من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تأسيس بؤرة استيطانية جديدة أو التخطيط ضمن مجهود الإخلاء لبناء حي استيطاني جديد.

يأتي ذلك كله مع تطورات جديدة أخرى، من ضمنها مسألة تسوية

تجارية تقريباً، لتبنى مكانها مكاتب شركات ضخمة، دون توفير حلول سكنية حتى للحي، وتحويلها لما يشبه الـ«سيليكون فالي» في كاليفورنيا. بينما يتطرق مشروع تخطيطي إضافي إلى وادي السيليكون إلى «مركز المدينة»، الذي يهدف إلى الهيمنة العمرانية على المنطقة المحيطة بأسوار البلدة القديمة بين باب الساهرة وباب العامود، حيث سيتم البناء على بعد حتى ٧٥ متراً من أسوار القدس، وهي منطقة فلسطينية تاريخية وتجارية حيوية، واستراتيجية.

وحسب الكتاب، فإن من ضمن التطورات الأخيرة التي شرعت بها الحكومة الإسرائيلية كان قرارها في شهر أيار ٢٠١٨، الذي تطرق إلى «تسوية الأراضي وتسجيل الحقوق في شرق القدس»، وكان ذلك في القرار الحكومي الإسرائيلي رقم (٣٧٩٠) تحت عنوان «تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والتطور والتنمية الاقتصادية في شرق القدس، حيث زهبت الحكومة الإسرائيلية، في ضوء هذا القرار إلى تجديد التسوية التي تم تجميدها في العام ١٩٦٧، ووضعت هدف تسوية

٥٠٪ من الأراضي في شرق القدس حتى نهاية العام ٢٠٢١، والوصول إلى هدف ١٠٠٪ من تسوية الأراضي وتسجيلها حتى نهاية العام ٢٠٢٥.

يندمج هذا المجهود أيضاً مع قرار الحكومة الإسرائيلية تجديد مشروع تسوية الأراضي الذي جمده في العام ١٩٦٧، ومع قرار مجلس إدارة الصندوق القومي اليهودي بتخصيص ميزانيات من أجل تسجيل أراضٍ يُدعى أنها تابعة للصندوق القومي اليهودي وتصل في منطقة القدس إلى ٢٠٥٠ ملفاً تغطي ٢٥٠٠ دونم.

«يظهر كل ذلك الخطر المحدق، المتمثل بالاستيطان في قلب الأحياء الفلسطينية إذا ما سجلت فعلاً تلك الأملاك، ونُقلت إلى الصندوق القومي اليهودي، وإذا ما جرى التقدم بتسجيلها ومن ثم إخلاء العائلات الفلسطينية منها، ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى تأسيس المزيد من البؤر الاستيطانية».

ووفق الكتاب، فقد تميّزت الحركة الصهيونية بالاستيطان منذ البداية، حيث ارتأت أن تؤسس المستوطنات وتجلب اليهود من كل بقاع الأرض، ليسكنوا الأرض المقدسة. كان الاستيطان هدفاً ووسيلة من أجل وصول بعض التيارات الصهيونية إلى وعد والتزام سياسي من القوى

مئات المستوطنات اليهودية على الأراضي الفلسطينية المصادرة، وإسكان آلاف اليهود المهاجرين في البيوت الفلسطينية.

تبنت إسرائيل ذلك النهج أيضاً بعد العام ١٩٦٧، إذ هدمت القرى وصارت الأراضي، وأقامت المستوطنات، ليصل عدد المستوطنين اليوم في الأراضي الفلسطينية المحتلة في العام ١٩٦٧ إلى نحو ٧٠٠ ألف مستوطن، وفعلت ذلك بشكل مُركز وخاص في مدينة القدس، بحيث سارعت سلطات الاحتلال - بالاتكاء إلى نظامها القانوني المعد سلفاً لهذا الغرض - إلى مصادرة أكثر من ثلث الأراضي الفلسطينية، بعد أن ضمت بشكل غير قانوني مساحات شاسعة شملت القدس الشرقية وفق تعريفها الأردني، بالإضافة إلى ٢٨ حياً وقرية مجاورة للقدس، وباتت تعرف اليوم جميعها بشرق القدس، أو القدس الشرقية، فمع الضم سارعت إسرائيل إلى تهويد الحيّز، وركّزت بشكل خاص على القدس، لفرض واقع سياسي وجغرافي وقانوني جديد يمنع «تقسيمها»، ويمنع التنازل إسرائيليّاً عن شقيّها الغربي والشرقي.

تناول المؤلف بالتفصيل موضوعه الكتاب، عبر مقدمة وفصول عدة، ففي المقدمة الموسومة بـ«القدس والاستيطان في القلوب»، تحدث عن: القدس تحت التهديد والتهويد، والإطار

الاستعمارية الكبرى، وكان لبعضها الآخر هدف بحد ذاته، يكفي بموجبه أن تسكن الأرض المقدسة، وتعمل فيها، حتى لو لم يكن هناك التزام سياسي.

ولأن الحركة الصهيونية كانت تنقصها القوة، بحيث لم تستطع أن تنتهج نهج القوى الاستعمارية الأخرى المتمثل بالاحتلال، فقد جرى النقاش بين قياداتها حول السبل المتوفرة للسيطرة على الأراضي، ومنها القوة عن طريق الاحتلال والاستعمار، وثانيها السيادة القانونية التي تضمن مصادرة الأراضي، أما الإمكانية الثالثة فكانت الشراء. وفي ظل افتقارها إلى القوة العسكرية إبان فترة الإمبراطورية العثمانية والانتداب البريطاني، ونقص السيادة القانونية السياسية التي تمكنها من المصادرة، لم يبقَ أمام الصهيونية سوى شراء الأرض، إضافة إلى ممارسة الضغط على حكومة الانتداب لتخصيص أراض للاستيطان، وتسهيل البنية التحتية القانونية من أجل تسهيل شراء الأراضي وتسجيلها لضمانها في المستقبل.

وبعد النكبة، مع الطرد والتشريد، وتأسيس السيادة القانونية السياسية الذي ترافق مع قوة السلاح، تمكنت الحكومة الإسرائيلية من خلق واقع جديد، عبر مصادرات الأرض بمساحات شاسعة، وهدم القرى، وبناء

الفلسطينية بالقدس، ودراسة أبعاد ذلك الاستيطان فعلياً على واقع تلك الأحياء وعلى واقع المدينة، ضمن الإطار النظري الأوسع للاستعمار الاستيطاني، وضمن تحليل متعدد المجالات والتخصصات.

سعى التحليل الذي اشتمل عليه الكتاب إلى رصد الجدلية المتبادلة بين القانون والسياسة والاقتصاد وعلم الاجتماع والجغرافيا والتاريخ، وتفكيكها، بحيث يشكل كل حقل من تلك الحقول الحقل الآخر ويؤثر عليه وفيه، في محاولة ليس فقط لكشف صورة شمولية وفهم أعمق للديناميكيات الجارية من خلال الاستيطان في الأحياء الفلسطينية بالقدس، وإنما لطرح منهجية جديدة، أيضاً لدراسة السياسات والممارسات الإسرائيلية في القدس على وجه الخصوص، وعليه، فالكتاب يعالج ظاهرة الاستيطان الجديدة والمختلفة نسبياً في الأحياء الفلسطينية بالقدس، خلافاً للاستيطان الإسرائيلي الكلاسيكي.

النظري المتعلق بالاستعمار الاستيطاني والجغرافيا القانونية في القدس، والمستوطنات اليهودية في شرق القدس الجديد، والجمعيات الاستيطانية، والاستيطان خارج القدس، خاصة في المدن الساحلية، وغير ذلك.

أما في الفصل الأول، فتطرق عبر محاور عدة إلى «نظام الأراضي القانوني في فلسطين، في حين تمحور الفصل الثاني حول «الاستيطان في قلب القدس القديمة» أي «داخل الأسوار»، عبر محاور عدة، منها: مدينة القدس العثمانية والجالية اليهودية، وحارة اليهود في القدس القديمة، وممارسات الاستيطان في قلب القدس، وشركة إعادة بناء الحي اليهودي وتطويره، وسلطة تنمية القدس، والجمعيات الاستيطانية النشطة في قلب القدس، وهدم حي المغاربة، وإعادة بناء الحي اليهودي، والاستيطان خارج الحي اليهودي، وما يعرف بـ«الأماكن القومية»، والاستيطان في قلب القدس ما بعد «أوسلو».

يسلط الفصل الثالث من الكتاب على «الاستيطان في قلب سلوان»، في حين يذهب الفصل الرابع والأخير للحديث عن «الاستيطان في قلب الشيخ جراح»، في كتاب حل الممارسات القانونية والسياسية والإدارية التي تمكّن الجمعيات الاستيطانية والمؤسسة الرسمية الإسرائيلية، وفي إطار التشابك بينها، من الاستيطان في قلب الأحياء